وزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار في عام

تقرير أداء وزارة الاستثمار
والجهات التابعة لها
عن العام المالي 2013/2012

www.investment.gov.eg

وزارة الاستثمار في عام

تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها
عن العام المالي 2013/2012

وزارة الاستثمار. وزارة الاستثمار. وزارة الاستثمار. وزارة الاستثمار. وزارة الاستثمار. وزارة الاستثمار. وزارة الاستثمار.

جهة النشر:
وزارة الاستثمار
جمهورية مصر العربية

www.investment.gov.eg

يوزع هذا التقرير داخل جمهورية مصر العربية وخارجها على الأشخاص والجهات المعنية بمتابعة أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها.

ولا يجوز استخدام المعلومات والبيانات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

3 شارع صلاح سالم - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية.
تليفون: 651 55 240 202+
فاكس: 635 55 240 202+

المحتويات

1 فهرس الجداول، والأشكال، والإطارات

7 تقديم

9 ملخص تنفيذي

13 **المحور الأول: الاستثمار**

15 **أولاً: أهم مؤشرات الاستثمار خلال العام المالي 2013/2012**

15 1. الاستثمارات الخاصة

16 2. مؤشرات الاستثمار الداخلي

24 3. الاستثمار الأجنبي المباشر

28 **ثانياً: الترويج للاستثمار وجذب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية**

42 **ثالثاً: التعاون مع المنظمات الدولية**

44 **رابعاً: تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات**

45 **خامساً: تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال**

45 1. تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار

47 2. إجراءات تطوير وتشجيع الاستثمارات

50 3. حل نزاعات وشكاوى المستثمرين

52 **سادساً: تهيئة المناطق وتطويرها لخدمة الاستثمار**

52 أ. المناطق الاستثمارية

53 ب. المناطق الحرة

57 ج. تنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس

58 **سابعاً: مصر في التقارير الدولية المعنية بالاستثمار**

61 **ثامناً: مبادرات لدعم وتطوير مناخ الأعمال والاستثمار**

65 **المحور الثاني: إدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام**

66 **أولاً: نتائج أعمال الشركات القابضة**

67 **ثانياً: نتائج أعمال الشركات التابعة**

73 **ثالثاً: نماذج الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة**

79 **رابعاً: الحوكمة والإفصاح، والمسئولية الاجتماعية**

81 **المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية**

82 **أولاً: سوق رأس المال**

83 1. مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية خلال العام المالي 2013/2012

89 2. برامج وإجراءات تنشيط وتطوير سوق رأس المال

ثانياً: قطاع التأمين 95

1. مؤشرات قطاع التأمين 95

- مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي 95
- مؤشرات أداء شركات التأمين العاملة بالسوق 96
- مؤشرات صناديق التأمين الخاصة 103

2. أهم السياسات والإجراءات الخاصة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين خلال العام المالي 2013/2012 105

ثالثاً: التمويل العقاري 110

1. مؤشرات نشاط التمويل العقاري 111
2. إجراءات تطوير نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي 2013/2012 113

رابعاً: التأجير التمويلي 115

1. أهم مؤشرات نشاط التأجير التمويلي 115
2. إجراءات تطوير وتفعيل نشاط التأجير التمويلي 121

ملحق (1)

- بيان بالتشريعات المتعلقة بوزارة الاستثمار من 1/ 7/ 2009 وحتى 30/ 6/ 2010 121
- بيان بشأن القوانين ومشروعات القوانين التي أعدتها وزارة الاستثمار خلال العام المالي 2013/2012 127

ملحق (2)

- أهم الأشكال البيانية 127

فهرس الجداول، والأشكال، والإطارات

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الأول: الاستثمار)	رقم الصفحة
(1-1)	الشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة وفقاً للتوزيع القطاعي (2013/2012 - 2008/2007)	17
(2-1)	الشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة وفقاً للتوزيع الجغرافي (2013/2012 - 2008/2007)	20
(3-1)	تقديرات فرص العمل الجديدة طبقاً للتوزيع الجغرافي (2013/2012 - 2008/2007)	22
(4-1)	التوزيع القطاعي لتقديرات فرص العمل الجديدة (2013/2012 - 2008/2007)	23
(5-1)	التوزيع القطاعي للتوسعات في الشركات القائمة ورؤوس الأموال المصُدرة لها (2013/2012 - 2008/2007)	24
(6-1)	التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 - 2008/2007)	25
(7-1)	استثمارات جديدة وتوسعات شركات الدول العربية 2013/2012	26
(8-1)	الشركات التي بها أكبر مساهمات أجنبية مباشرة في رأس المال المدفوع 2013/2012	27
(9-1)	المناطق الاستثمارية القائمة حتى يونيو 2013	53
(10-1)	مؤشرات الاستثمار بالمناطق الحرة (2013/2012 - 2012/2011)	56

رقم الشكل	عنوان الشكل (المحور الأول: الاستثمار)	رقم الصفحة
(1-1)	تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة (2013/2012 - 2008/2007)	15
(2-1)	نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (2013/2012 - 2008/2007)	15
(3-1)	الشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2013/2012 - 2008/2007)	16
(4-1)	رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2013/2012 - 2008/2007)	16
(5-1)	التوزيع القطاعي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها 2013/2012	18
(6-1)	التوزيع القطاعي النسبي لرؤوس الأموال المصُدرة للشركات التي تم تأسيسها 2013/2012	18

(7-1)	التوزيع القطاعي لعدد الشركات التي تم تأسيسها (يناير 1970- يونيو 2013)	19
(8-1)	التوزيع القطاعي لرؤوس أموال الشركات التي تم تأسيسها (يناير 1970- يونيو 2013)	19
(9-1)	التوزيع الجغرافي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها 2013/2012	20
(10-1)	التوزيع الجغرافي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها 2013/2012	21
(11-1)	التوزيع النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها وفقاً للجنسية (2013/2012 - 2008/2007)	21
(12-1)	التوسعات في الشركات القائمة (2013/2012 - 2008/2007)	23
(13-1)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 - 2008/2007)	25
(14-1)	التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 - 2008/2007)	26

رقم الإطار	عنوان الإطار (المحور الأول: الاستثمار)	رقم الصفحة
(1-1)	أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار (2012/2011 - 2005/2004)	46
(2-1)	أهم إجراءات تبسيط وتيسير الاستثمار (2012/2011 - 2005/2004)	49

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الثاني: إدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام)	رقم الصفحة
(1-2)	مؤشرات أداء الشركات القابضة (2013/2012 - 2011/2010)	67
(2-2)	أهم مؤشرات الشركات التابعة (2013/2012 - 2008/2007)	67
(3-2)	تطور صافي ربح الشركات التابعة مُوزع بالشركة القابضة (2013/2012 - 2008/2007)	68
(4-2)	صافي أرباح الشركات التابعة التي تُحقق النصيب الأكبر من فائض الشركات التابعة 2013/2012	69
(5-2)	تطور إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة مُوزع طبقاً للشركة القابضة (2013/2012 - 2008/2007)	70
(6-2)	تطور الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة (2013/2012 - 2008/2007)	72
(7-2)	استثمارات إعادة تأهيل مصانع الإنتاج التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية 2013/2012	75
(8-2)	استثمارات الإحلال والتجديد للشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية 2013/2012	76

رقم الشكل	عنوان الشكل (المحور الثاني: إدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام)	رقم الصفحة
(1-2)	صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (2013/2012 -2008/2007)	68
(2-2)	تطور إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة (2013/2012 –2008/2007)	70
(3-2)	تطور أجور العاملين في الشركات التابعة (2013/2012 - 2008/2007)	71
(4-2)	تطور الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة (2013/2012 - 2008/2007)	72

رقم الجدول	عنوان الجدول (المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية)	رقم الصفحة
(1-3)	عوائد ومؤشرات سوق المال (2013/2012 - 2008/2007)	83
(2-3)	قيم وأحجام التداول (2013/2012 - 2008/2007)	84
(3-3)	بيان بأهم الشركات التي تم تداولها ببورصة النيل عام 2013	88
(4-3)	مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (2013/2012 - 2009/2008)	96
(5-3)	أصول والتزامات شركات التأمين (2013/2012 - 2009/2008)	96
(6-3)	أقساط شركات تأمينات الحياة، والممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2013/2012 - 2009/2008)	97
(7-3)	التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الحياة، والممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2013/2012 - 2009/2008)	98
(8-3)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة، (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من الأقساط المباشرة (2013/2012 - 2009/2008)	99
(9-3)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة، (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المُسددة (2013/2012 - 2009/2008)	100
(10-3)	أقساط شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2013/2012 - 2009/2008)	101
(11-3)	التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2013/2012 - 2009/2008)	102
(12-3)	أهم مؤشرات صناديق التأمين الخاصة (2013/2012 - 2009/2008)	103
(13-3)	توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة (2013/2012 - 2012/2011)	104

(14-3)	مؤشرات عامة عن سوق التمويل العقاري (2013/2012 - 2008/2007)	112
(15-3)	متوسط مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري (2013/2012 - 2008/2007)	113
(16-3)	تطور مؤشرات نشاط التأجير التمويلي (2013/2012 - 2012/2011)	115
(17-3)	عقود التأجير التمويلي (2013/2012 - 2012/2011)	116
(18-3)	عقود التأجير التمويلي مُصنفة وفقاً لنوع الأصل المُمول (2013/2012 - 2012/2011)	117
(19-3)	الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً (2013/2012 - 2012/2011)	118
رقم الشكل	**عنوان الشكل (المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية)**	**رقم الصفحة**
(1-3)	عوائد مؤشرات سوق المال (2013/2012 - 2008/2007)	84
(2-3)	قيم التداول داخل وخارج المقصورة (2013/2012 - 2008/2007)	85
(3-3)	قيم التداول والمتوسط الشهري لقيم التداول (2013/2012 - 2008/2007)	85
(4-3)	إجمالي حجم التداول داخل وخارج المقصورة (2013/2012 - 2008/2007)	86
(5-3)	إجمالي حجم التداول والمتوسط الشهري لحجم التداول (2013/2012 - 2008/2007)	86
(6-3)	تطور أداء رأس المال السوقي (2013/2012 - 2008/2007)	87
(7-3)	نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي (2013/2012 - 2008/2007)	87
(8-3)	الحصة السوقية لشركات قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص من الأقساط المباشرة 2013/2012	97
(9-3)	الحصة السوقية لشركات قطاع الأعمال، والقطاع الخاص من التعويضات المُسددة 2013/2012	98
(10-3)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من الأقساط المباشرة 2013/2012	99
(11-3)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المُسددة 2013/2012	100
(12-3)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من الأقساط 2013/2012	101
(13-3)	الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من التعويضات المُسددة 2013/2012	102
(14-3)	توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية الخاصة 2013/2012	104

(15-3)	تطور قيمة قروض التمويل العقاري الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري (2013/2012 - 2008/2007)	111
(16-3)	التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري 2013/2012	111
(17-3)	حجم القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري وفقاً لفئات الدخل الشهري 2013/2012	112
(18-3)	الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً (2013/2012 - 2012/2011)	119
رقم الإطار	**عنوان الإطار (المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية)**	**رقم الصفحة**
(1-3)	إجراءات تحديث وتطوير سوق رأس المال (2012/2011 - 2005/2004)	90
(2-3)	أهم إجراءات تفعيل مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية في البورصة المصرية (2012/2011 –2005/2004)	92
(3-3)	أهم إجراءات تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الدولي (2012/2011 –2005/2004)	93
(4-3)	تطوير وتحديث سوق التأمين من خلال تطوير القواعد التشريعية والإجراءات التنفيذية والرقابية (2010/2009 –2005/2004)	106
(5-3)	أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المُنظم لنشاط التمويل العقاري (2010/2009 –2005/2004)	114

تقديم:

أتشرف بتقديم تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام الحالي 2013/2012 بعد توقف إصدار التقرير خلال العامين الماضيين نتيجة لما شهدته الوزارة من عمليات إعادة هيكلة. شهد الاقتصاد المصري منذ بداية عام 2011 تحديات حقيقية، فعلى الرغم من صلابة أركان الاقتصاد الرئيسية، إلا أن تداعيات الأحداث السياسية في خلال ما يقرب من ثلاث سنوات قد أدت إلى تراجع ملحوظ في الأداء وعدم القدرة على تحقيق أفضل إستخدام للطاقات الكامنة في الاقتصاد. وتظهر مؤشرات الأداء الاقتصادي في ذلك الوقت حدة هذه التحديات .فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الم توسط خلال الأعوام الثلاث السابقة نحو 2% وهو معدل يقل بنحو النصف عن طاقة نمو الاقتصاد، وهو ما ساهم في تفاقم معدلات البطالة لترتفع إلى 13.3% في نهاية يونيو2013. استقر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند 3 مليار دولار الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود والعمل على استعادة ثقة المستثمرين المصريين والعرب والأجانب بهدف جذب 4 مليار دولار استثمارات في العام المالي القادم لرفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 3,5% بنهاية العام المالي 2014/2013. يعكس التقرير أهم التطورات التي شهدتها المحاور التي تعمل الوزارة على تنميتها والنهوض بها حيث تم تأسيس نحو 8945 شركة جديدة خلال العام المالي 2013/2012 مقارنةً بنحو 7008 شركة في العام السابق على الرغم من الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي على مناخ الاستثمار.

قامت الحكومة الانتقالية بتحديد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وهى خلق المزيد من فرص العمل لاحتواء تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ذلك إلى جانب تنفيذ خارطة الطريق السياسية والتي ستؤدى حتماً إإلى مزيد من الثقة في الاقتصاد، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتكثف وزارة الاستثمار جهودها في هذا الصدد من خلال العمل على تعديل التشريعات القائمة وتبني مشروعات قوانين جديدة من شأنها دعم المستثمرين وضمان حقوقهم في إطار قانوني. كما سيكون من شأنها تسهيل التصالح مع المستثمرين بما يؤكد احترام الدولة للعقود التي تبرمها، والاهتمام بإيجاد أكثر من آلية لتسوية المنازعات وحل مشاكل المستثمرين، هذا بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وتوفير مناخ مواتي للاستثمار، حيث تم تطبيق وتشغيل المرحلة الأولى من التأسيس الإلكتروني للشركات، وتدعيم اللامركزية من خلال إقامة فروع للهيئة العامة للاستثمار ومجمعات خدمات الاستثمار في عدة محافظات، ودعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مركز بداية لدعم تمويل تلك المشروعات، وتبني عدداً من المشروعات التنموية العملاقة، والتي يأتي في مقدمتها مشروع تنمية قناة السويس، والمثلث الذهبي ومشروعات التنمية حول جانبي طريق الصعيد – البحر الأحمر.

مُلخص تنفيذي

يأتي تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2013/2012 ليعكس أهم المؤشرات والتطورات التي شهدتها المحاور التي تعمل الوزارة على تنميتها والنهوض بها، وتشمل الاستثمار، وإدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام، والخدمات المالية غير المصرفية، والتي تشمل أنشطة سوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي.

المحور الأول: الاستثمار

استمر العمل خلال العام المالي 2013/2012 على تبني وتنفيذ السياسات والإجراءات التي من شأنها دعم وتطوير مناخ الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وذلك على الرغم من التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وقد بلغت الاستثمارات الخاصة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 145.7 مليار جنيه بنسبة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وشهد العام المالي 2013/2012 تأسيس نحو 8945 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 11193 مليون جنيه، وشهدت نحو 1350 شركة قائمة زيادة في رؤوس أموالها بقيمة تبلغ نحو 46825 مليون جنيه. كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي 2013/2012 نحو 3 مليار دولار مقارنة بنحو 4 مليار دولار خلال العام المالي 2012/2011.

وتبذل وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الجهود المختلفة الرامية إلى القضاء على معوقات الاستثمار، وتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين، **وقد تم التركيز خلال العام المالي 2013/2012 على ما يلي:**

- الترويج للاستثمار سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي حيث يتمثل الدور الأساسي للترويج في إيجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها، وتحديد أهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع المستثمرين المحليين على استغلال تلك الفرص.

- الاستمرار في العمل على دعم وتشجيع الاستثمار في المحافظات، وذلك بهدف ضمان التوزيع العادل للاستثمارات وتحقيق التنمية بمختلف محافظات الجمهورية، وخاصة محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.

- استمر العمل على تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال من خلال تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم لمناخ الاستثمار في مصر حيث تم اقتراح بعض التشريعات الجديدة، وإعادة النظر في التشريعات المحفزة للاستثمار بهدف تهيئة المناخ الملائم والجاذب للاستثمار، كما تم خلال العام المالي 2013/2012 تبني العديد من الإجراءات التي من شأنها التبسيط والتيسير على المستثمرين.

- العمل على تبني عدداً من المبادرات التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمار في مصر حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء مركز (بداية) لريادة الأعمال لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير سبل التمويل لها، كما تقوم وزارة الاستثمار بتدعيم مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تفعيل العمل بالمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال "إرادة" وإسناد الإشراف على المبادرة إلى وزارة الاستثمار، وتهدف هذه المبادرة إلى دعم الجهاز الحكومي في وضع سياسات مُتسقة وتحسين جودة وكفاءة البرامج الحكومية والأدوات التشريعية من خلال توفير معلومات وبيانات لصانع القرار لإرساء مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة وتعزيز التوافق المجتمعي.

المحور الثاني: أصول شركات قطاع الأعمال العام

تعمل وزارة الاستثمار على الحفاظ على مقومات شركات قطاع الأعمال العام من خلال تنفيذ برنامج متكامل لإدارة الأصول بهدف تعظيم قيمتها وزيادة العائد على رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات وتحسين أوضاع العاملين بها، وبما ينعكس على زيادة مساهمة قطاع الأعمال في الناتج القومي، ويتم وضع خطط استثمارية سنوياً للإحلال والتجديد، وضخ استثمارات جديدة لزيادة الكفاءة ودعم القدرة على الاستمرار والمنافسة.

وقد بلغ عدد شركات قطاع الأعمال العام في 30 يونيو 2013 عدد 147 شركة تابعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام موزعة على محافظ 9 شركات قابضة، هذا وتشير النتائج المبدئية للعام المالي 2013/2012 عن تحقيق شركات قطاع الأعمال العام في مجملها أرباحاً -بعد استبعاد خسائر الشركات الخاسرة- يُقدر بنحو 1155 مليون جنيه، كما بلغت إيرادات النشاط نحو 70986 مليون جنيه، وبلغت الاستثمارات المُنفذة في تلك الشركات نحو 3453 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012.

ومن جانبها تعمل وزارة الاستثمار على إزالة المعوقات التي تواجه عدد من الشركات القابضة والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لإزالة بعض الصعوبات التي تواجه الشركات التابعة وإتاحة التمويل اللازم لاستكمال مشروعات التوسع أو التطوير الضخمة بهدف تحقيق الاستقرار للعملية الإنتاجية والحفاظ على أوضاع العاملين بقطاع الأعمال العام، كما تقوم الوزارة بالتنسيق فيما بين الشركات القابضة وبعضها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاستفادة من الخدمات المُقدمة من الشركات الشقيقة العاملة تحت مظلة القانون رقم 203 لسنة 1991، كما تقوم الوزارة بدعم الشركات القابضة والتنسيق بينها وبين الوزارات الأخرى لمساندة شركات قطاع الأعمال العام على القيام بدورها الاجتماعي والمساهمة في تخفيف الأعباء على المواطنين المصريين كلما أمكن ذلك سواء من خلال حملات التخفيضات في أسعار السلع الأساسية بمنافذ وفروع شركات المجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، أو تخفيض أسعار تذاكر نقل الركاب بين المحافظات خاصة لطلبة المدارس والجامعات من خلال شركات نقل الركاب التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري، كما يتم التأكد من توفر الدواء وألبان الأطفال دون أي نقص في الأصناف الحيوية، مع ضمان عمل الصيدليات التابعة للشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية على مدار 24 ساعة يومياً، وغير ذلك من الخدمات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، كما تم إعداد حصر لكافة المشروعات التي ترغب شركات قطاع الأعمال العام في تنفيذها وتوزيعها جغرافياً، تمهيداً للترويج لهذه المشروعات والبحث عن الشريك الأمثل لزيادة العائد على المال المستثمر.

المحور الثالث: الخدمات المالية غير المصرفية *

استمر العمل خلال العام المالي 2013/2012 على تطوير وتفعيل الخدمات المالية غير المصرفية والتي تتضمن أنشطة سوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، من خلال القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات في البنية التشريعية والمؤسسية لهذه الأنشطة بهدف رفع كفاءتها وقدرتها على توفير التمويل متوسط وطويل الأجل، وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، والارتقاء بقدرته التنافسية، وكذلك زيادة قدرة السوق على استيعاب الخدمات المالية المتطورة.

* صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 181 لسنة 2012 باعتبار رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم (10) لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ثم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (991) لسنة 2012 بتفويض وزير الاستثمار، في مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام قانون تنظيم الرقابة المالية على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ،وذلك اعتباراً من 3/ 8/ 2012.

سوق رأس المال:

شهد العام المالي 2013/2012 اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في تحقيق أداء جيد للسوق المصري وساهمت في حدوث تحسن ملموس في أداء السوق تمثل في ارتفاع في أحجام التداول صاحبه أداء قوى للأسهم لتسجل خلال عام 2012 ارتفاعاً في مؤشر البورصة الرئيسي بلغ 51% وهو معدل نمو سنوي لم يتحقق منذ عام 2007، وهو ما جعل البورصة المصرية الأفضل أداء على مستوى الأسواق العربية، وثاني أفضل أداء على مستوى الأسواق الناشئة وفقاً لمؤشر مؤسسة مورجان ستانلى. ومن جانب أخر فقد حافظت البورصة على جاذبيتها كسوق استثماري واعد مقارنة بأسواق المنطقة والأسواق الناشئة، حيث حقق السوق معدل عائد على الكوبون يقترب من 8.3% مقارنة بنحو 3.2% لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ككل، و2.6% للأسواق الناشئة خلال عام 2012.

وقد بلغت أحجام التداول في العام المالي 2013/2012 نحو 32179 مليون ورقة بقيمة تداول بلغت نحو 172633 مليون جنيه، وسجل رأس المال السوقي نحو 343 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2013/2012، وسجلت بورصة النيل (سوق الشركات المتوسطة والصغيرة) قيمة تداول تقترب من 240 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012.

كما شهد العام المالي 2013/2012 العديد من التطورات التي استهدفت رفع كفاءة منظومة التداول في السوق المصري مثل تفعيل آلية جديدة لاحتساب أسعار الإغلاق للأسهم في السوق، وإدخال آلية جديدة لتداول حقوق الاكتتاب لأول مرة في السوق المصري، وإعادة إطلاق آلية الشراء والبيع في ذات الجلسة والتي توقفت منذ ثورة يناير 2011 مع إجراء بعض التعديلات عليها، واتخاذ مجموعة من الضوابط الخاصة بتبسيط إجراءات نقل الملكية بسوق خارج المقصورة، وإطلاق نظام جديد للرقابة على التداول (ملينيوم آي تي) وهو من أحدث أنظمة الرقابة على التداول في العالم لحماية أموال المستثمرين، كما شهد العام المالي 2013/2012 توقيع اتفاقية مع بورصة نيويورك يورونيكست لإطلاق أول عقود مستقبلية مبنية على مؤشر البورصة المصرية الرئيسي EGX30.

قطاع التأمين:

بلغت مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي نحو 1.04% خلال العام المالي 2013/2012، وارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) إلى نحو 47713 مليون جنيه مقارنة بنحو 43018 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 10.9%، وارتفع إجمالي استثمارات شركات التأمين خلال العام المالي 2013/2012 إلى نحو 42339 مليون جنيه مقارنة بنحو 38684 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 9.5%، وارتفعت حقوق حملة الوثائق في شركات التأمين إلى نحو 34186 مليون جنيه مقارنة بنحو 30445 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 12.3%.

وقد شهد العام المالي 2013/2012 استمرار جهود تطوير قطاع التأمين من خلال العمل على دراسة تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وقانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975. وقد تم عقد اجتماع مع رؤساء شركات التأمين العاملة في السوق المصري بهدف مناقشة سبل تطوير هذا القطاع الواعد من خلال تنمية وتحفيز نشاط التأمين التكافلي، واستحداث وتطوير منتجات تأمينية جديدة مثل تفعيل وثيقة العنف السياسي والاهتمام بمجال التأمين متناهي الصغر، واستكمال إصلاح وتطوير المعايير والقواعد المنظمة للقطاع وفقاً لأحدث النظم العالمية، والاهتمام بمحور التنمية البشرية للعاملين في قطاع التأمين من خلال معهد التمويل المصرفي، هذا بالإضافة إلى استمرار الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل وفقاً لأسلوب الرقابة على أساس الخطر، والتعاون والتنسيق مع البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية الجديدة عبر البنوك، وتنمية الكوادر الاكتوارية.

التمويل العقاري:

استمرت الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل على تطوير ودعم نشاط التمويل العقاري من خلال الاجتماع بكافة الأطراف المعنية بنشاط التمويل العقاري لدراسة المشكلات التي تواجه القطاع واقتراح الحلول الخاصة لهذه المشكلات، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تفعيل العمل في هذا القطاع حيث بلغت القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري في نهاية يونيو 2013 نحو 6883 مليون جنيه مقارنةً بنحو 6174 مليون جنيه بنهاية يونيو 2012 بمعدل نمو بلغ نحو 11.5%.وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري خلال العام المالي 2013/2012 نحو 4111 مليون جنيه بينما بلغ حجم القروض الممنوحة من البنوك خلال نفس العام نحو 2772 مليون جنيه. كما بلغ عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري نحو 12 شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري.

التأجير التمويلي:

شهد العام المالي 2013/2012 العمل على تطوير القواعد المنظمة لنشاط التأجير التمويلي، والعمل على مواجهة معوقات تطبيق نص القانون المنظم لنشاط التأجير التمويلي والتي تتعارض مع بعض الضوابط الشرعية الخاصة بنشاط التأجير التمويلي أو الإجارة مما يتطلب مجموعة من التعديلات القانونية في العقود كي يتم التغلب عليها، كما تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تبادل وجهات النظر مع شركات التأجير التمويلي بشأن المقترحات الخاصة بتعديل بعض أحكام القانون المُنظم لنشاط التأجير التمويلي والتي يتركز أهمها في إضافة غرض التأجير التشغيلي لأغراض شركات التأجير التمويلي، وإضافة حق التعامل مع الأفراد لأغراض شركات التأجير التمويلي، ومعاملة شركات التأجير التمويلي معاملة شركات التمويل العقاري من حيث السماح لهم بمزاولة نشاط التمويل العقاري في ظل السماح لشركات التمويل العقاري بمزاولة نشاط التأجير التمويلي.

المحور الأول

الاستثمـار

استمر العمل خلال العام المالي 2013/2012 على تبني وتنفيذ السياسات والإجراءات التي من شأنها دعم وتطوير مناخ الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وذلك على الرغم من التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

وقد بلغت الاستثمارات الخاصة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 145.7 مليار جنيه بنسبة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وشهد العام المالي 2013/2012 تأسيس نحو 8945 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 11193 مليون جنيه، وشهدت نحو 1350 شركة قائمة زيادة في رؤوس أموالها بقيمة تبلغ نحو 46825 مليون جنيه. كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي 2013/2012 نحو 3 مليار دولار مقارنة بنحو 4 مليار دولار خلال العام المالي 2012/2011.

وتبذل وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الجهود المختلفة بهدف القضاء على معوقات الاستثمار، وتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين، وطمأنة المستثمرين الحاليين والمرتقبين بأن الاقتصاد المصري به العديد من الفرص الواعدة وأن استثماراتهم في مصر آمنة، **وقد تم التركيز خلال العام المالي 2013/2012 على ما يلي:**

- الاتصال بالمستثمرين في كافة القطاعات الاقتصادية بشكل شبه يومي وطمأنتهم على استثماراتهم.
- التنسيق مع رؤساء المناطق الحرة العامة والخاصة والمناطق الاستثمارية والمنطقة الاقتصادية الخاصة لمعرفة المشاكل التي تواجههم والتعامل معها بشكل فوري.
- الترويج للاستثمار سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي حيث يتمثل الدور الأساسي للترويج في إيجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها، وتحديد أهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع المستثمرين المحليين على استغلال تلك الفرص، وقد تمثلت أهم جهود قطاع الترويج في تقديم الدعم والتسهيلات لمختلف الشركات، والتواصل المستمر مع الشركات الاستثمارية الكبرى، والترويج لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، والعمل على إعداد خريطة استثمارية لمصر، وتخطيط وتنفيذ زيارات للدول المستهدفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنظيم أو المشاركة في المؤتمرات والفاعليات الترويجية.

أهم إجراءات تطوير مناخ الاستثمار يوليو 2004- يونيو 2013

- تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد بمجمع خدمات الاستثمار.
- اختصار المدة الزمنية اللازمة لتأسيس الشركات إلى 72 ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تستغرق أكثر من شهرين.
- صدور القانون رقم 19 لسنة 2007 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 بإضافة باب جديد تحت عنوان (مناطق الاستثمار)، والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة تديرها بفكر وآليات حديثة.
- صدور القانون رقم 120 لسنة 2008 بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجز مع كفالة حقوق الدفاع كاملة.
- صدور القانون رقم 68 لسنة 2009 بتعديل المادة 116 من القانون رقم 159 لسنة 1981، وذلك بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة بهدف تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على اتخاذ شكل شركة ذات المسئولية المحدودة.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 16 لسنة 2010 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981.
- الانتهاء من برنامج التأسيس الالكتروني من خلال الانترنت الذي سيُمكّن المستثمر من تأسيس الشركة وتقديم الأوراق المطلوبة والتوقيع عليها وسداد كافة الرسوم المطلوبة دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقر مجمع خدمات الاستثمار، ويتم حالياً العمل على استكمال المرحلة الثانية والثالثة.
- الاتفاق على إعادة العمل بمبادرة "إرادة" التي تهدف إلى تيسير الإجراءات وتبسيط التشريعات المتعلقة بمناخ الأعمال بما يسهم في تقليل الأعباء والتكاليف الإدارية عن مجتمع الإنتاج والأعمال ويسهم في تشجيع الاستثمارات.
- صدور القانون رقم 2/128 لسنة 2011 لإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة "بداية" التابع للهيئة العامة للاستثمار تشجيعاً لصغار المستثمرين، ويهدف هذا الصندوق لدعم هذه المشروعات مادياً وفنياً.
- تم إصدار مرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 لتشكيل لجان لسرعة تسوية منازعات الاستثمار.
- انتهت الحكومة من التعديلات الجديدة في قوانين الاستثمار خاصة المادة رقم 7 التي تتيح للمستثمر التصالح من خلال المحامي الخاص به ودون حضوره وذلك في حالة صدور أحكام غيابية ضده.
- إضافة مادتين جديدتين رقمي 7 مكرر، و66 مكرر بشأن جواز تعديل التصالح مع المستثمر في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات سواء تلك التي ترتكب منه بصفته أو بشخصه أو التي اشترك في ارتكابها، بشرط قيام المستثمر برد كل جميع الأموال أو المنقولات أو الأراضي أو العقارات محل الجريمة أو ما يعادل قيمتها السوقية وقت ارتكاب الجريمة إذا استحال ردها العيني، على أن يتم تحديد القيمة السوقية بمعرفة لجنة من الخبراء يصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل.
- تدعيم اللامركزية من خلال إنشاء فروع للهيئة العامة للاستثمار ومجمعات خدمات الاستثمار في عدة محافظات.

- دعم وتشجيع الاستثمار في المحافظات وخاصة في المناطق التي لا تحظى بجانب كبير من الاستثمارات، وذلك بهدف ضمان التوزيع العادل للاستثمارات وتحقيق التنمية بمختلف محافظات الجمهورية.

- استمر العمل على تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال من خلال تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار في مصر حيث تم اقتراح بعض التشريعات الجديدة، وإعادة النظر في التشريعات المُحفزة للاستثمار بهدف تهيئة المناخ الملائم والجاذب للاستثمار، كما تم خلال العام المالي 2013/2012 تنفيذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين.

- العمل على تبني عدداً من المبادرات التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمار في مصر حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء مركز "بداية" لريادة الأعمال لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير سبل التمويل لها، كما تقوم وزارة الاستثمار بتدعيم مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص من خلال قيام الوزارة بإنهاء الدراسات الخاصة بعدد من المشروعات وتجهيزها للطرح، وإعادة تفعيل المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة).

وبفضل الجهود السابقة فقد استطاعت مصر تحقيق نتائج ايجابية في تقارير الاستثمار العالمية حيث جاءت في المرتبة العاشرة ضمن أكثر 50 دولة إصلاحاً على مستوى العالم، كما أنها تعتبر هي الدولة ذات العدد الأكبر من الإصلاحات على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2013 وفقاً لتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وجاءت في المرتبة الثانية على مستوى إفريقيا في مجال جذب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من عام 2003 حتى عام 2012 وفقاً لمؤسسة إيرنست آند يانج. واحتلت المرتبة الثانية عربياً في مجال جذب الاستثمارات العربية البينية، والثالثة عربياً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 2003 وحتى 2012 وفقاً للتقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) لعام 2013/2012.

وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدها الاستثمار في مصر خلال العام المالي 2013/2012، والجهود التي بذلتها الوزارة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتنمية وتشجيع الاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أهم مؤشرات الاستثمار خلال العام المالي 2013/2012.

ثانياً: الترويج للاستثمار في مصر.

ثالثاً: التعاون مع المنظمات الدولية.

رابعاً: تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات.

خامساً: تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال.

سادساً: تهيئة المناطق وتطويرها لخدمة الاستثمار.

سابعاً: مصر في التقارير الدولية المعنية بالاستثمار.

ثامناً: مبادرات دعم وتشجيع مناخ الاستثمار.

أهم مؤشرات الاستثمار العام المالي 2013/2012

- **جذب نحو 58.3 مليار دولار كصافي تدفقات استثمار أجنبي مباشر منذ يوليو 2004 وحتى يونيو 2013.**
- **ارتفعت الاستثمارات الخاصة من 37.1 مليار جنيه في العام المالي 2004/2003 لتصل إلى 145.7 مليار جنيه في العام المالي 2013/2012.**
- **شهد العام المالي 2013/2012 تأسيس 8945 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة 11193 مليون جنيه مقارنة بنحو 7008 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 11974 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011.**
- **شملت التوسعات في الشركات القائمة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 1350 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها 46825 مليون جنيه مقارنة بنحو 1604 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 29092 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011.**

أولاً: أهم مؤشرات الاستثمار خلال العام المالي 2013/2012:

1. الاستثمارات الخاصة:

ارتفعت الاستثمارات الخاصة من 129.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2008/2007 لتصل إلى نحو 145.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2013/2012، **ويوضح الشكل التالي مساهمة القطاعين الخاص والعام في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (1 - 1)
مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة (2013/2012 – 2008/2007)

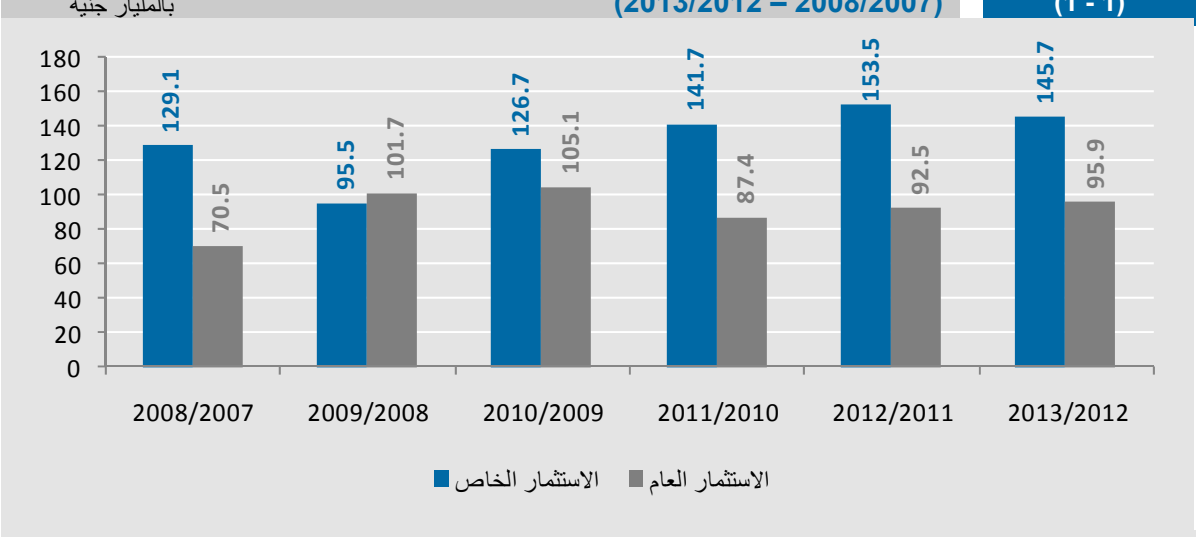

المصدر: وزارة التخطيط

بينما انخفضت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلى الإجمالي من 15.1% في العام المالي 2008/2007 إلى نحو 8.7% خلال العام المالي 2013/2012، **ويوضح الشكل التالي نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (1 - 2)
نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي (2013/2012 – 2008/2007)

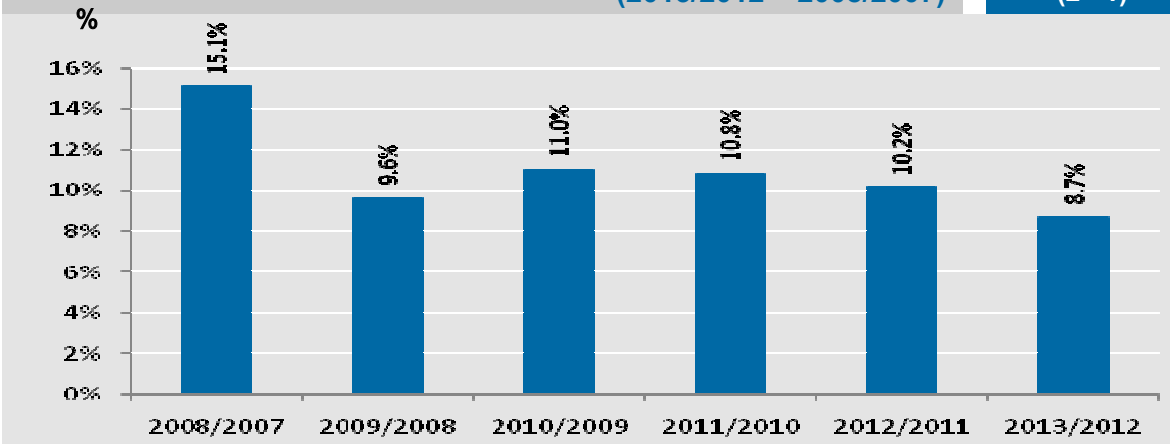

المصدر: وزارة التخطيط

2. مؤشرات الاستثمار الداخلي:

أ) الشركات الجديدة التي تم تأسيسها:

شـــهد العـــام المـــالي 2013/2012 تأســـيس 8945 شـــركة جديـــدة بـــرؤوس أمـــوال مُـــصدرة بلغـــت قيمتهـــا نحو 11193 مليون جنيه، وذلك مقارنة بنحو 7008 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 11974 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011، **ويوضح الشكل التالي تطور تأسيس الشركات ورؤوس الأموال المُصدرة لها منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (1 - 3)
الشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2013/2012 – 2008/2007)

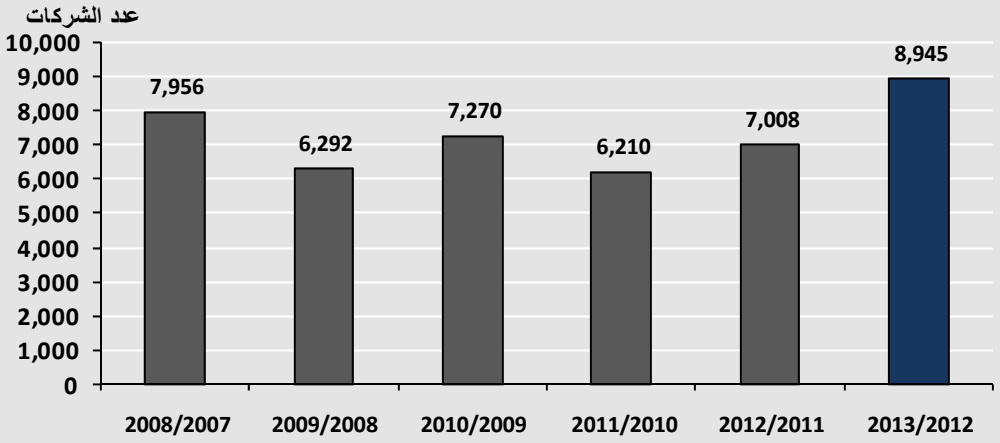

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

كما يوضح الشكل التالي تطور رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (1 - 4)
رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2013/2012 – 2008/2007)

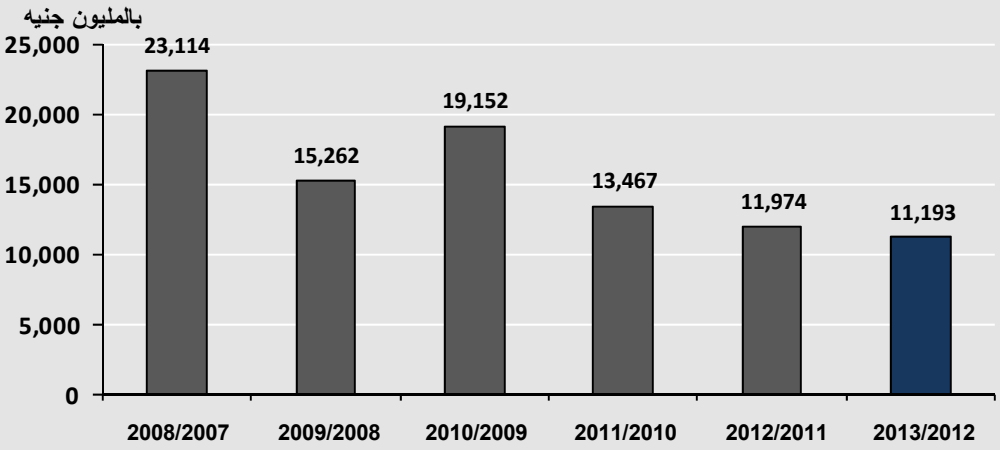

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

الشركات الجديدة التي تم تأسيسها وفقاً للتوزيع القطاعي:

استأثر قطاع الخدمات بالحجم الأكبر من الاستثمارات خلال العام المالي 2013/2012 بمعيار تأسيس الشركات حيث شهد تأسيس 3652 شركة جديدة، وقد جاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية من حيث عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012 حيث شهد تأسيس 2700 شركة جديدة، ثم قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة حيث شهد تأسيس 1026 شركة جديدة، ثم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الرابعة حيث شهد 665 شركة جديدة، يليه قطاع الزراعة والذي شهد تأسيس 569 شركة جديدة، ثم قطاع السياحة بنحو 327 شركة، وأخيراً قطاع التمويل والذي شهد تأسيس 6 شركات.

وبالنسبة لرؤوس الأموال المُصدرة فقد استأثر قطاع الصناعة بالحجم الأكبر من رؤوس الأموال المُصدرة حيث بلغت رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها بهذا القطاع خلال العام المالي 2013/2012 نحو 4602 مليون جنيه، وقد جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث رؤوس الأموال المُصدرة حيث بلغت رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012 بهذا القطاع نحو 2745 مليون جنيه، ثم قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة برؤوس أموال بلغت نحو 2070.3 مليون جنيه، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة برؤوس أموال بلغت قيمتها نحو 866 مليون جنيه، **ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة لها منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (1 - 1)

الشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة وفقاً للتوزيع القطاعي (2013/2012 – 2008/2007)

بالمليون جنيه

القطاع الرئيسي	2008/2007		2009/2008		2010/2009		2011/2010		2012/2011		2013/2012	
	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة
الصناعة	1974	7049	1163	2797	1359	3435	1266	3453	1679	3229	2700	4602
السياحة	383	3181	361	2482	612	3448	407	1774	328	673	327	517
الخدمات	2745	3986	2774	3652	3127	3913	2740	3516	3014	3251	3652	2745
التشييد والبناء	1290	4793	790	3309	1030	5033	892	3609	890	3478	1026	2070
الزراعة	1141	2288	700	1693	596	1180	426	813	474	968	569	866
التمويل	79	1557	31	1031	8	1784	17	108	10	139	6	37
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	344	260	473	297	538	360	462	193	613	237	665	355
الإجمالي	**7956**	**23114**	**6292**	**15262**	**7270**	**19152**	**6210**	**13467**	**7008**	**11974**	**8945**	**11193**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

بينما يوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي النسبي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (1 - 5)
التوزيع القطاعي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها العام المالي 2013/2012

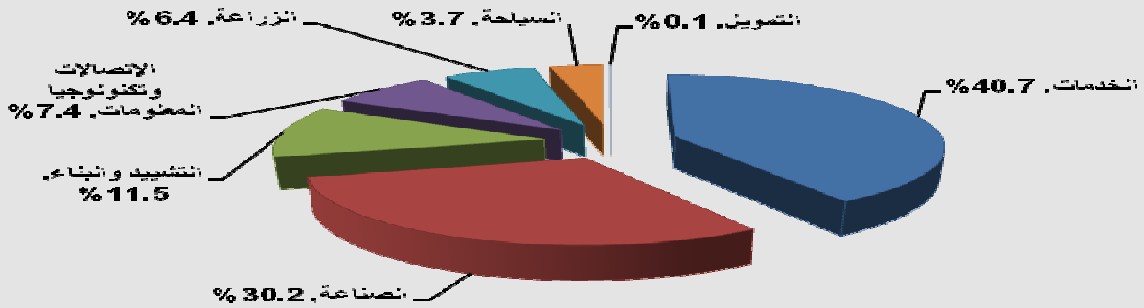

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الشكل السابق أن قطاع الخدمات قد استحوذ على 40.7% من إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها، بينما جاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 30.2%، يليه قطاع التشييد بنسبة 11.5%.

بينما يوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (1 - 6)
التوزيع القطاعي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها العام المالي 2013/2012

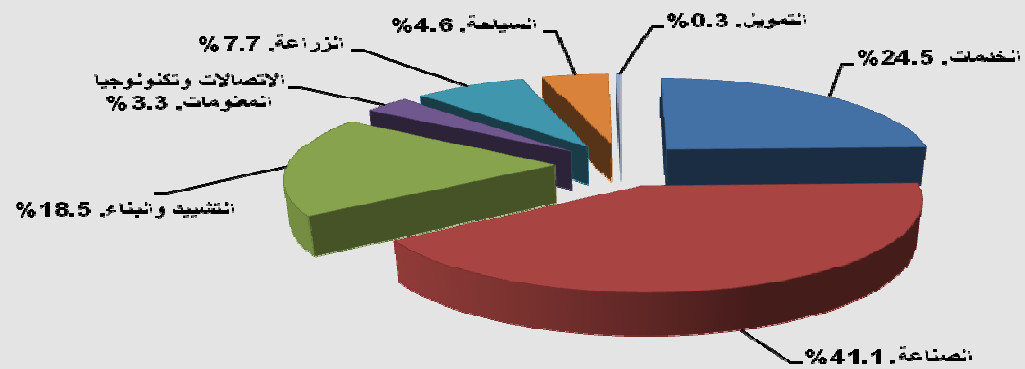

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الشكل السابق أن قطاع الصناعة قد استحوذ على نسبة 41.1% من إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها، ونال قطاع الخدمات نسبة 24.5%، واجتذب قطاع التشييد والبناء نسبة 18.5%، بينما اجتذب قطاع الزراعة نسبة 7.7%، تليه قطاعات السياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل بنسب 4.6%، و3.3%، و0.3% على التوالي.

هذا ويوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي لعدد الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة من يناير 1970 وحتى يونيو 2013:

شكل رقم (1 - 7)
التوزيع القطاعي لعدد الشركات التي تم تأسيسها (يناير 1970 - يونيو 2013)

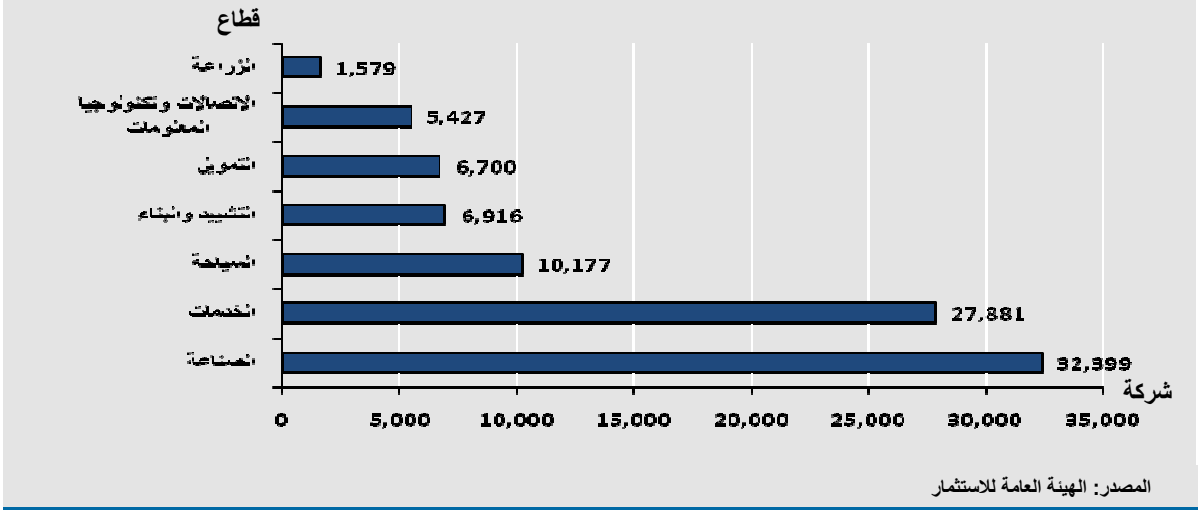

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

بينما يوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة من يناير 1970 وحتى يونيو 2013:

شكل رقم (1 - 8)
التوزيع القطاعي لرؤوس أموال الشركات التي تم تأسيسها (يناير 1970 - يونيو 2013)

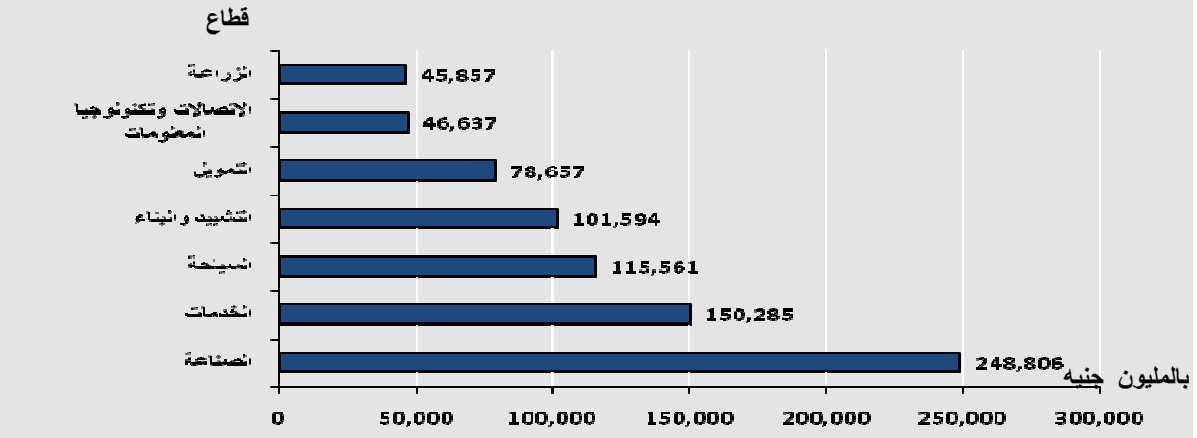

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الشكل السابق أن قطاع الصناعة قد استحوذ على أكبر عدد من الشركات وأكبر مساهمة في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها منذ يناير 1970 وحتى يونيو 2013 حيث شهد تأسيس 32399 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها 248806 مليون جنيه.

التوزيع الجغرافي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها:

شهدت محافظة القاهرة تأسيس أكبر عدد من الشركات الجديدة خلال العام المالي 2013/2012 وأكبر رؤوس أموال مُصدرة حيث شهدت تأسيس 4082 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 4549 مليون جنيه، تلتها محافظة الجيزة والتي شهدت تأسيس 1900 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 1938 مليون جنيه، كما جاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الثالثة حيث تم تأسيس 1278 شركة جديدة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 1873 مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للشركات الجديدة التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة لها منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

جدول رقم (1 - 2)

الشركات التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المُصدرة وفقاً للتوزيع الجغرافي (2013/2012 – 2008/2007)

بالمليون جنيه

التصنيف الجغرافي للمحافظات	2008/2007		2009/2008		2010/2009		2011/2010		2012/2011		2013/2012	
	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	الأموال رؤوس المُصدرة	عدد الشركات	الأموال رؤوس المُصدرة
القاهرة	2895	7759	2179	5918	2615	8232	2410	5021	3100	6082	4082	4549
الجيزة	2240	4366	1017	2516	1084	4185	989	2341	1437	1878	1900	1938
الإسكندرية	413	1613	417	958	508	843	445	947	534	922	580	1028
محافظات وجه بحري	1201	3014	971	1593	1006	1419	739	1326	928	1351	1278	1873
محافظات وجه قبلي	488	1796	460	712	522	913	473	911	526	711	674	1044
محافظات القناة	261	2247	171	1409	274	785	197	995	198	792	246	639
محافظات الحدود	419	2171	376	1127	329	493	189	367	169	152	185	122
السادس من أكتوبر	18	120	411	712	463	1605	319	1010	41	18	-	-
حلوان	21	28	290	317	469	678	449	550	75	68	-	-
الإجمالي	7956	23114	6292	15262	7270	19152	6210	13467	7008	11974	8945	11193

* تم إلغاء محافظتي السادس من أكتوبر، وحلوان في حركة تغيير المحافظين في إبريل عام 2011 وإعادة محافظة السادس من أكتوبر إلي تبعية محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان إلى تبعية محافظة القاهرة

** محافظات وجه قبلي: الفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، والوادي الجديد.

*** محافظات وجه بحري: كفر الشيخ، والقليوبية، والغربية، والمنوفية، ودمياط، والدقهلية، والشرقية، والبحيرة.

**** محافظات القناة: الإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس.

***** محافظات الحدود: شمال سيناء، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر، ومرسي مطروح.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (1 - 9)

التوزيع الجغرافي النسبي لعدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها العام المالي 2013/2012

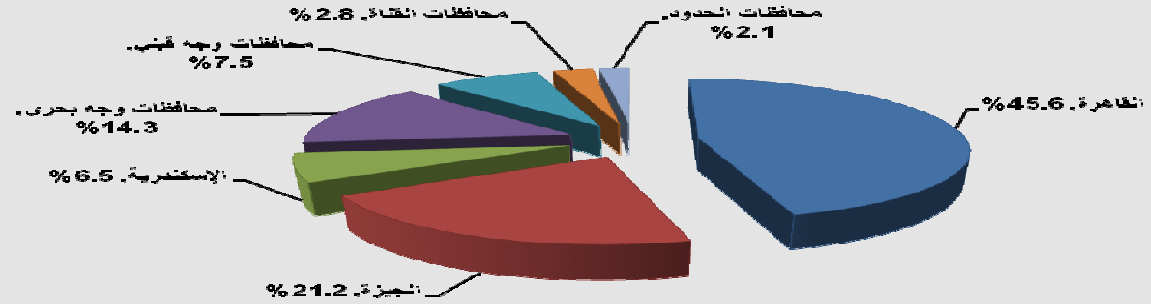

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الشكل السابق استحواذ محافظة القاهرة على أكبر نسبة من عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012 حيث بلغت نحو 45.6%، يليها محافظة الجيزة بنسبة 21.2%، يليها محافظات الوجه البحري بنسبة بلغت نحو 14.3%.

ويوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (1 - 10)

التوزيع الجغرافي النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها العام المالي 2013/2012

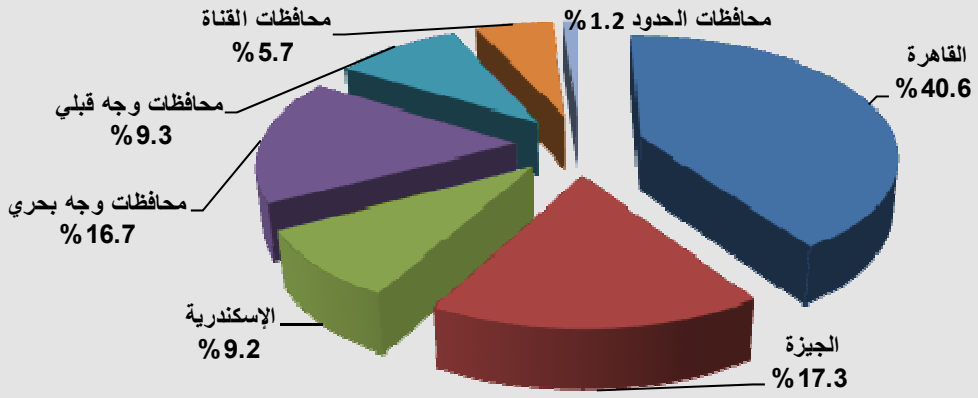

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الشكل السابق أن محافظة القاهرة استحوذت على أكبر نسبة من رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها حيث بلغت نحو 40.6%، تليها محافظة الجيزة بنسبة بلغت نحو 17.3%، تليها محافظات الوجه البحري بنسبة بلغت نحو 16.7% من إجمالي رؤوس الأموال المُصدرة.

رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها وفقاً للجنسية:

شهد العام المالي 2013/2012 زيادة كبيرة في نسبة مساهمة المصريين في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها حيث بلغت تلك النسبة نحو 82.6%، بينما بلغت نسبة مساهمة العرب نحو 8%، وبلغت نسبة مساهمة الأجانب نحو 9.4%. **ويوضح الشكل التالي تطور نسب مساهمة المصريين، والعرب، والأجانب في رؤوس الأموال المُصدرة منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (1 - 11)

التوزيع النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها وفقاً للجنسية (2013/2012 – 2008/2007)

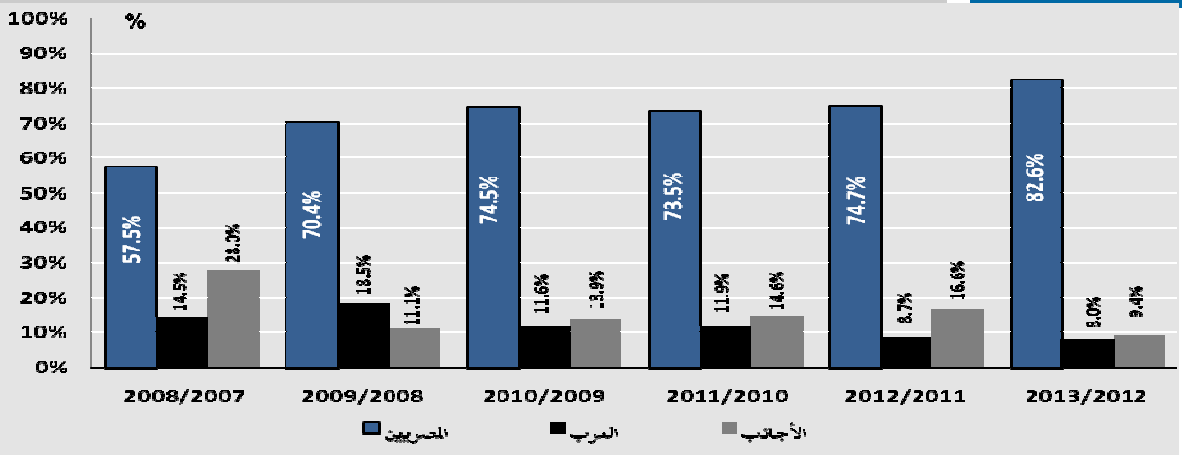

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

تقديرات فرص العمل الجديدة في الشركات التي تم تأسيسها:

بلغت تقديرات فرص العمل في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي 2013/2012 نحو 95493 فرصة عمل جديدة، **وفيما يلي التوزيع الجغرافي والقطاعي لتقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2013/2012:**

التوزيع الجغرافي لتقديرات فرص العمل:

اجتذبت مدينة القاهرة العدد الأكبر من تقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2013/2012 حيث بلغت تقديرات العمالة في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها بالقاهرة نحو 30844 فرصة عمل، تلتها محافظات الوجه البحري حيث جذبت نحو 16310 فرصة عمل، وجاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثالثة والتي جذبت نحو 15528 فرصة عمل، **ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لتقديرات فرص العمل الجديدة منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (1 - 3)

تقديرات فرص العمل الجديدة طبقاً للتوزيع الجغرافي (2013/2012 – 2008/2007)

فرصة عمل

التصنيف الجغرافي للمحافظات	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
القاهرة	29953	43321	53789	36172	39378	30844
الجيزة	19319	21912	18843	16856	15874	15528
الإسكندرية	14239	11663	10729	8115	9022	11442
محافظات وجه بحري	24256	25765	27148	18670	21824	16310
محافظات وجه قبلي	10028	19576	15967	11025	10526	11867
محافظات القناة	5185	12564	11258	21812	6585	7450
محافظات الحدود	4685	6586	5566	2446	1531	2052
السادس من أكتوبر	319	6222	9228	4518	489	-
حلوان	198	5712	6992	6135	631	-
الإجمالي	**108182**	**153321**	**159520**	**125749**	**105860**	**95493**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

التوزيع القطاعي لتقديرات فرص العمل:

ساهم قطاع الصناعة في توفير أكبر عدد من تقديرات فرص العمل الجديدة خلال العام المالي 2013/2012 حيث بلغت فرص العمل المُقدرة في هذا القطاع نحو 47937 فرصة عمل، تلاه قطاع الخدمات بنحو 25218 فرصة عمل، ثم قطاع التشييد والبناء بنحو 9172 فرصة عمل جديدة. **ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لتقديرات فرص العمل الجديدة منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (1 - 4)
التوزيع القطاعي لتقديرات فرص العمل الجديدة (2013/2012 – 2008/2007)

فرصة عمل

القطاع الرئيسي	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
الصناعة	46259	54692	56275	59924	36884	47937
التشييد والبناء	10813	19574	29339	17671	16474	9172
الخدمات	18200	36083	36464	26924	31292	25218
السياحة	5709	8614	12780	7789	4048	2669
الزراعة	22837	28669	19567	10248	13193	7117
التمويل	1886	560	96	233	204	95
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2478	5129	4999	3300	3765	3285
الإجمالي	**108182**	**1533321**	**159520**	**125749**	**105860**	**95493**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ب) التوسعات في الشركات القائمة:

بلغ عدد الشركات القائمة التي شهدت زيادة في رؤوس أموالها خلال العام المالي 2013/2012 نحو 1350 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت قيمتها نحو 46825 مليون جنيه، مقارنة بنحو 1604 شركة برؤوس أموال بلغت قيمتها نحو 29092 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011. **ويوضح الشكل التالي تطور عدد الشركات التي شهدت توسعات منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (1 - 12)
التوسعات في الشركات القائمة (2013/2012 – 2008/2007)

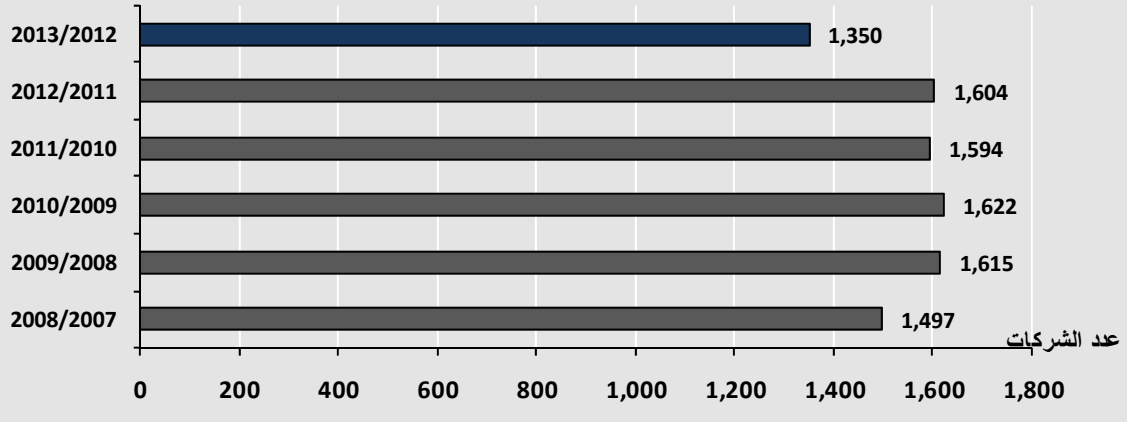

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

التوزيع القطاعي للتوسعات في الشركات القائمة:

شهد قطاع الخدمات العدد الأكبر من الشركات القائمة التي شهدت زيادة في رؤوس أموالها خلال العام المالي 2013/2012 حيث بلغ عدد الشركات التي شهدت توسعات في هذا القطاع نحو 519 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت نحو 24826 مليون جنيه، تلاه قطاع الصناعة بنحو 433 شركة برؤوس أموال مُصدرة بلغت نحو 10377 مليون جنيه. **ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للتوسعات في الشركات القائمة ورؤوس الأموال المُصدرة منذ خلال العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (1 - 5)

التوزيع القطاعي للتوسعات في الشركات القائمة ورؤوس الأموال المُصدرة لها (2013/2012 – 2008/2007)

بالمليون جنيه

القطاع الرئيسي	2008/2007		2009/2008		2010/2009		2011/2010		2012/2011		2013/2012	
	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة	عدد الشركات	الأموال رؤوس المُصدرة	عدد الشركات	رؤوس الأموال المُصدرة
الصناعة	541	14552	575	22444	556	13461	456	16078	511	11553	433	10377
السياحة	165	7336	157	9238	201	6291	255	3810	221	3587	115	2841
الخدمات	406	13315	469	4673	437	19810	515	4539	520	6384	519	24826
التشييد والبناء	161	17127	205	9549	194	10184	196	8754	185	3524	139	2416
الزراعة	87	3544	83	2606	96	9178	83	1868	64	1485	57	3516
التمويل	85	7425	73	5422	80	7566	47	2284	47	2223	38	2501
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	52	773	53	5454	58	577	42	230	56	335	49	348
الإجمالي	1497	64070	1615	59384	1622	67067	1594	37562	1604	29092	1350	46825

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعمل وزارة الاستثمار على اتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل وخاصة في الدول النامية حيث يتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على الاقتصاد القومي تتمثل في نقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية بما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل، لذا تسعى كل من الدول النامية والمتقدمة إلى تبنى السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، **وفيما يلي عرض لتطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي 2013/2012 نحو 3 مليار دولار مقارنة بنحو 4 مليار دولار خلال العام المالي 2012/2011، وبذلك بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012 نحو 37.3 مليار دولار، **ويوضح الشكل التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (1 - 13)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 – 2008/2007)

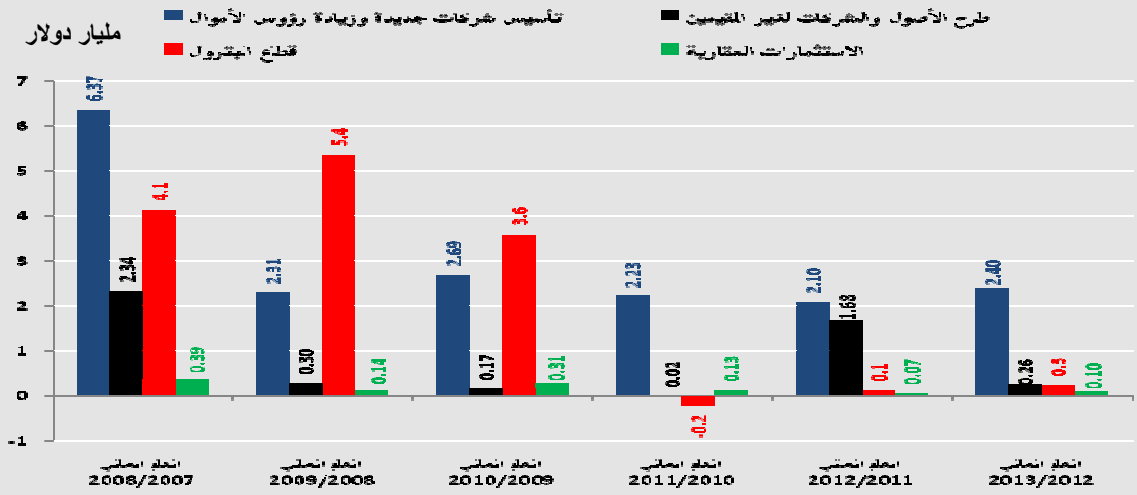

المصدر: البنك المركزي المصري

التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها خلال العام المالي 2013/2012 نحو 2.4 مليار دولار، كما بلغت حصيلة طرح الأصول والشركات لغير المقيمين نحو 0.3 مليار دولار، والاستثمارات العقارية نحو 0.1 مليار دولار، بينما استحوذ قطاع البترول خلال العام المالي 2013/2012 على نحو 0.3 مليار دولار، **ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (1 - 6)

التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 – 2008/2007)

بالمليار دولار

البيان	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال	6.4	2.3	2.7	2.2	2.1	2.4
طرح الأصول والشركات لغير المقيمين	2.3	0.3	0.2	0.0	1.7	0.3
قطاع البترول	4.1	5.4	3.6	-0.2	0.1	0.3
الاستثمارات العقارية	0.4	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	13.2	8.1	6.8	2.2	4.0	3.0 ≅

المصدر: البنك المركزي المصري

بينما يوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (1 - 14)
التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 – 2008/2007)

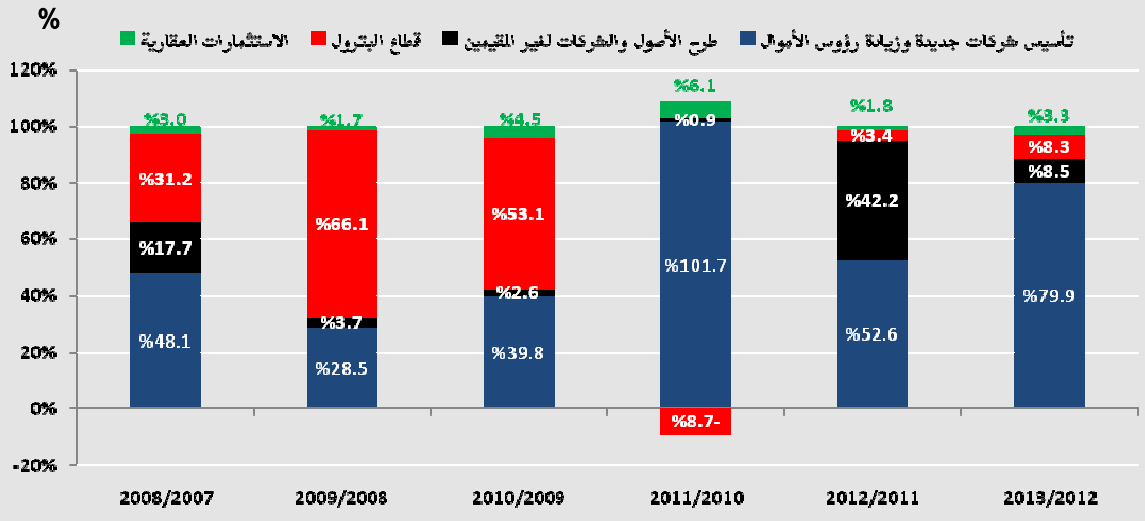

المصدر: البنك المركزي المصري

ونتيجة الجهود التي تم بذلها بهدف الترويج للاستثمار في مصر والإجراءات التي تتبناها وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار بهدف التبسيط والتيسير على المستثمرين فقد شهد العام المالي 2013/2012 العديد من التأسيسات الجديدة والتوسعات لشركات عربية وآسيوية وأوروبية وأمريكية، **ويوضح الجدول التالي الشركات العربية التي قامت باستثمارات جديدة أو توسعات خلال العام المالي 2013/2012:**

أ. شركات الدول العربية:

جدول رقم (1 - 7)
استثمارات جديدة وتوسعات شركات الدول العربية خلال العام المالي 2013/2012

الدولة	اسم الشركة	القطاع
الإمارات	إعمار للمشروعات المتطورة	العقاري
قطر	ستيار للمطاعم السياحية	السياحي
سوريا	الرأس للصناعات الغذائية	صناعات غذائية
الكويت	جلف كربو مصر للصناعة والاستثمار	متعدد
	جلف كربو للغازات الصناعية	صناعات كيماوية
	اللوجستية لخدمات التخزين	خدمات
	المصرية الكويتية للتنمية العقارية	عقاري

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ب. الشركات الأجنبية:

يوضح الجدول التالي الشركات التي بها أكبر مساهمات أجنبية (FDI) مباشرة في رأس المال المدفوع للشركات خلال العام المالي 2013/2012:

جدول رقم (1 - 8) الشركات التي بها أكبر مساهمات أجنبية مباشرة في رأس المال المدفوع خلال العام المالي 2013/2012

م	اسم الشـــــــركة	القطـــــــاع	الدولـــــــة
1	دله البركة المصرية للاستثمار والتنمية	التشييد والبناء- الخدمات	البحرين السعودية
2	العربية للتكرير	الخدمات	جزر العذراء البريطانية جزر كايمان
3	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال	التمويل	فرنسا
4	سامسونج إلكترونيكس - مصر	الصناعة	الإمارات كوريا الجنوبية هولندا
5	كرافت فودز إيجيبت	الصناعة	سويسرا فرنسا
6	لوريال لصناعة مستحضرات التجميل	الصناعة	فرنسا
7	سان جوبان مصر للزجاج	الصناعة	أسبانيا هولندا
8	أكور للفنادق	السياحة	بلجيكا
9	أى أى سى لإدارة مصانع الصلب (حديد المصريين)	الصناعة	قطر
10	سولفاى إسكندرية لكربونات الصوديوم	الصناعة	فرنسا
11	الملتقى العربي للاستثمارات الثلاث	التمويل	البحرين
12	آسيا براون بوفيري	التمويل	سويسرا
13	هيات إيجيبت للمنتجات الصحية	الصناعة	تركيا
14	جي بي أكس تيكنيكال هولدنجز إيجيبت	التشييد والبناء	أمريكا
15	ماكرو كاش أند كاري - مصر	الخدمات	ألمانيا هولندا
16	بيريوس للعقارات - مصر	التشييد والبناء	اليونان
17	الباقارية لصناعة السيارات	الصناعة	برمودا قطر
18	بيجاس إيجيبت للأقمشة غير المنسوجة	الصناعة	التشيك
19	شل مصر للغاز الطبيعي المضغوط	الخدمات	هولندا
20	البنك الأهلي المتحد - مصر	التمويل	أمريكا
21	اللوجستية لخدمات التخزين	الخدمات	الكويت
22	فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	أمريكا
23	بنك البركة - مصر	التمويل	البحرين
24	ماجيك لايف إيجيبت للفنادق	السياحة	النمسا
25	وايت مصر	الصناعة	لوكسمبرج

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ثانياً: الترويج للاستثمار وجذب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية:

يعتبر الترويج للاستثمار هو أحد أهم المحاور التي تقوم بها وزارة الاستثمار سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، حيث يتمثل دور الترويج في إيجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها وأهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين نحو استغلال تلك الفرص للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، وتوفير فرص جديدة للتشغيل. **ومن أجل إنجاح جهود الترويج للاستثمار في مصر فإنه تم تبني مجموعة من السياسات والإجراءات التي تمثل أهمها فيما يلي:**

- تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لمختلف الشركات في كافة القطاعات الاقتصادية لبدء النشاط أو التوسع أو مواصلة أعمالها بنجاح في مصر.
- التواصل المستمر مع الشركات الاستثمارية الكبرى وتكثيف جهود رعاية المستثمرين، وتخطيط وتنفيذ زيارات ترويجية للدول المستهدفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن مناخ الأعمال في مصر، وكذلك إعداد تقارير للتعريف بالتطورات الخاصة بمناخ الأعمال والاستثمار، والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات المختلفة.
- إعداد وجمع الفرص الاستثمارية لدي كافة الوزارات وهيئاتها التابعة المتاحة للمشروعات القومية داخل كل قطاع علي مستوي الجمهورية، وإصدار كتيب ترويجيي يضم هذه الفرص، بالإضافة إلي إتاحتها وعرضها على الموقع الالكتروني لوزارة الاستثمار، مثل الترويج لنحو ستة فرص استثمارية للاستثمار المشترك بدول أفريقيا.
- الترويج لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ومشروعات الاستثمار في المحافظات.
- العمل على إعداد خريطة استثمارية لمصر.
- تنظيم المؤتمرات والفعاليات الترويجية لتعزيز برنامج التحرك الاستثماري في الدول المستهدفة، والتعاون الفني مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.
- التواصل مع المصريين في الخارج في كافة الدول، وذلك من خلال فتح قنوات اتصال مع عدد من تجمعات المصريين بالخارج والتي شملت: اتحاد المصريين بأوروبا، اتحاد المصريين بوسط آسيا، وحملة المصريين بالخارج، حيث تم متابعة الأنشطة التالية:
  - الاتفاق على 21 مشروعاً مطروحاً من الجاليات المصرية المختلفة.
  - دراسة 5 استفسارات يمكن أن يتم ترجمتها مستقبلا لمشروعات فعلية.
  - الاتفاق علي 11 مبادرة اقتصادية.
  - متابعة حل 7 مشكلات مع الجهات المعنية بالحل وبالتنسيق مع إدارة رعاية المستثمرين.

وقد شهد العام المالي 2013/2012 عدداً من الإجراءات التي استهدفت الترويج لمناخ وفرص الاستثمار في مصر والتواصل الفعال مع مؤسسات الاستثمار والتمويل الدولية، ودعوة المجموعات الاستثمارية المختلفة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية في مصر، وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال الترويج للاستثمار خلال العام المالي 2013/2012:

1. أهم الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم:

أ. الاتفاقيات الدولية:

نظراً لأهمية الاتفاقيات الثنائية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد قامت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام المالي 2013/2012 بما يلي:

- توقيع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع دولة موريشيوس، كما قامت بتحديث النموذج المصري الخاص باتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار بهدف تحقيق التوازن بين مصالح الدولة ومصالح المستثمرين.
- شاركت الهيئة العامة للاستثمار بعرض تقديمي عن تجربة مصر في مجال اتفاقيات الاستثمار في البرنامج السنوي السادس الذي نظمته منظمة الانكتاد بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حول اتفاقيات الاستثمار الدولية.

- شاركت الهيئة العامة للاستثمار في جلسات التفاوض على الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تمهيداً لعرضها على لجنة مراجعة الاتفاقيات والقروض الدولية بوزارة الخارجية.
- إعداد مقترح لتعديل النظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية.

ب. البروتوكولات ومذكرات تفاهم:

قامت الهيئة العامة للاستثمار بتوقيع خمس مذكرات تفاهم مع كل من مجلس الاستثمار الموريشي، ومجلس الاستثمار الباكستاني، وشركة سنمار الهندية، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس، والهيئة الوطنية للاستثمار بالعراق.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار والسيد سامي رؤوف الأعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية أثناء توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين المصري والعراقي

ج. اللجان المشتركة:

شاركت الهيئة العامة للاستثمار في اجتماعات اللجان المشتركة بين مصر وعدداً من الدول بهدف تدعيم العلاقات في مجال الاستثمار وأهمها السعودية، وجنوب أفريقيا، والسودان، والهند، كما قامت بتشكيل لجان للتعاون الاستثماري تفعيلاً لبرتوكولات التعاون الموقعة بين الهيئة العامة للاستثمار ونظرائها في الخارج، وذلك لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الجانبين والتنسيق معهم للترويج للفرص الاستثمارية لدى تجمعات الأعمال في الدولتين، وحصر بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين ومنها لجان التعاون الاستثماري مع كل من ليبيا، وجنوب أفريقيا، والسودان.

د. التعاون الدولي:

في إطار دور الهيئة العامة للاستثمار في توثيق العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية للاستفادة من البرامج والمساعدات الفنية التي تقدمها لدعم الهيئة العامة للاستثمار داخلياً وخارجياً، وكذلك تعزيز التعاون الثنائي بين الهيئة ونظرائها الخارجيين لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، **فقد قامت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام المالي 2013/2012 بما يلي:**

- المشاركة في 15 اجتماعاً مع منظمات إقليمية ودولية ونظرائها الخارجيين لبحث سبل التعاون المشتركة ومنها وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، والوكالة الألمانية للتجارة والاستثمار، ووكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا، وهيئة التعاون الدولي اليابانية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وغيرهم.
- المشاركة في 8 مؤتمرات داخلية وخارجية من ضمنها المؤتمر العالمي للاستثمار، وانتخابات منظمة الوايبا، والمشاركة في تدشين تقرير أقل الدول نمواً لعام 2012 الصادر من مؤسسة الأنكتاد، والمنتدى الرابع لمراكز فكر دول منظمة التعاون الإسلامي.

- وقعت الهيئة العامة للاستثمار عقد الشراكة الخاص بانضمام الهيئة لمشروع ألبان المتوسط "LACTIMED" بهدف تطوير العناقيد الصناعية الزراعية لإنشاء صناعة ألبان محلية نموذجية ومبتكرة بمنطقة المتوسط التابع لآلية "ENPI"، وبرنامج التعاون عبر الحدود الممول من الاتحاد الأوروبي.
- الموافقة على مشروع البرنامج اليورومتوسطي لرواد الأعمال المبتكرين من أجل التغيير والذي تشارك فيه الهيئة العامة للاستثمار من خلال مشاركتها في تنفيذ إحدى فعاليات البرنامج وهو مشروع "EuroMed Entrepreneurs Roadshow" الممول من قبل المفوضية الأوروبية، والذي يتم تنفيذه في خمس دول وهي مصر، والمغرب، وتونس، ولبنان، وبلجيكا كشريك أوروبي.

2. الزيارات الخارجية:

تم تنظيم عدة زيارات ترويجية لدول مثل الصين، والبرتغال، والسودان، وأوغندا، وألمانيا، والهند، لعرض أهم فرص الاستثمار في مصر، والخطوات الفعلية التي تتخذها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار ولطمأنة المستثمرين، هذا بالإضافة إلي تعزيز التعاون وزيادة الاستثمارات المشتركة من خلال بحث فرص مشاركة الشركات المصرية، وعقد لقاءات ثنائية مع مسئولي المجموعات الاستثمارية الكبرى، وتنظيم لقاءات استثمارية للتعريف بالتطورات الخاصة بمناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات المختلفة، **وفيما يلي عرض لأهم تلك الزيارات:**

- **زيارة دولة أوغندا نوفمبر 2012:**

قام السيد وزير الاستثمار بزيارة إلى دولة أوغندا في شهر نوفمبر 2012 لبحث وتعزيز سبل التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الدولتين.

- **زيارة دولة ألمانيا خلال الفترة من 29-31 يناير 2013:**

هدفت هذه الزيارة إلى تدعيم علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مصر وألمانيا من خلال ما يلي:

- تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين كل من ألمانيا وجمهورية مصر العربية.
- تعزيز الاستثمار المصري الألماني المشترك وفتح آفاق جديدة للتعاون فيما بين الدولتين خلال المرحلة المقبلة.
- تم عقد لقاءات مع المسئولين الحكوميين، كما تم عقد منتدى للاستثمار بين مصر وألمانيا والذي شهد توقيع 4 اتفاقيات بين الجانبين، **وذلك على النحو التالي:**

- مذكرة تفاهم ما بين وزارة الصناعة والتجارة المصرية، ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية، والخاصة بتأسيس اللجنة الاقتصادية المصرية الألمانية المشتركة التي ستعمل على دفع وتنمية مختلف جوانب العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- مذكرة تفاهم بين هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ومبادرة ديزرتك الألمانية.
- مذكرة تفاهم ما بين مركز تحديث الصناعة المصري وجمعية ريادة الأعمال الألمانية.
- تم ترتيب مقابلات للسيد وزير الاستثمار مع رؤساء بعض البنوك وصناديق الاستثمار الألمانية، وذلك خلال منتدى الأعمال المصري الألماني بمقر وزارة الاقتصاد الألمانية بحضور السيدة وزيرة الدولة بوزارة الاقتصاد الألمانية، بمشاركة كبار المسئولين بعدد من البنوك الألمانية ومؤسسات التمويل.
- أعلنت عدة شركات ألمانية عن رغبتها في الاستثمار بمصر بمجالات (الطاقة الجديدة والمتجددة، وتصنيع ورق طباعة البنكنوت، ونظم معلومات الوثائق الحكومية المؤمنة، وإنتاج الجبس والأسقف المعلقة وألواح البناء الجبسية).

3. استقدام الوفود الأجنبية إلى جمهورية مصر العربية:

تعكس عمليات استقدام واستقبال البعثات والوفود الرسمية العربية والأجنبية للبلاد نجاح الجهود الترويجية والمتابعة علي الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، حيث شهد العام المالي 2013/2012 عدداً من اللقاءات التي استهدفت الترويج لمناخ وفرص الاستثمار في مصر، والتواصل الفعال مع مؤسسات الاستثمار، ودعوة المجموعات الاستثمارية المختلفة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المختلفة، كما تم خلال العام المالي 2013/2012 استقبال 11 وفداً أجنبياً من دول إيطاليا، والهند، وتركيا، وفرنسا، وماليزيا، والسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، ولبنان، وكوريا، والسويد، وروسيا، **وفيما يلي عرض لأهم تلك الوفود:**

- استقبال وفد ماليزي في شهر أغسطس 2012 حيث شارك الوفد في ندوة حول التعاون التكنولوجي، **وقد تم خلال تلك الندوة مناقشة ما يلي:**

- دعم التعاون العربي الماليزي.
- تعزيز التعاون بين الجانبين (العربي والماليزي) خاصة في ظل رغبة السلطات الماليزية في فتح أسواق جديدة لها في العالم العربي.
- إتاحة الفرصة للشراكة بين الشركاء العرب ونظرائهم الماليزيين.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار أثناء لقاءه بأعضاء الوفد الماليزي

- تم استقبال وفد أمريكي في شهر سبتمبر 2012 للمشاركة في ندوة حول الاستثمار، كما قام وفد اقتصادي أمريكي بزيارة مصر في شهر أبريل 2013.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار أثناء إلقاء كلمته أمام أعضاء الوفد الاقتصادي الأمريكي في سبتمبر 2012

- استقبال وفد سعودي للمشاركة في ندوة مجلس الأعمال المصري السعودي في سبتمبر 2012.
- استقبال وفد لبناني في شهر أكتوبر 2012 حيث شارك هذا الوفد في اجتماع حول تنمية الاستثمارات المصرية - اللبنانية.

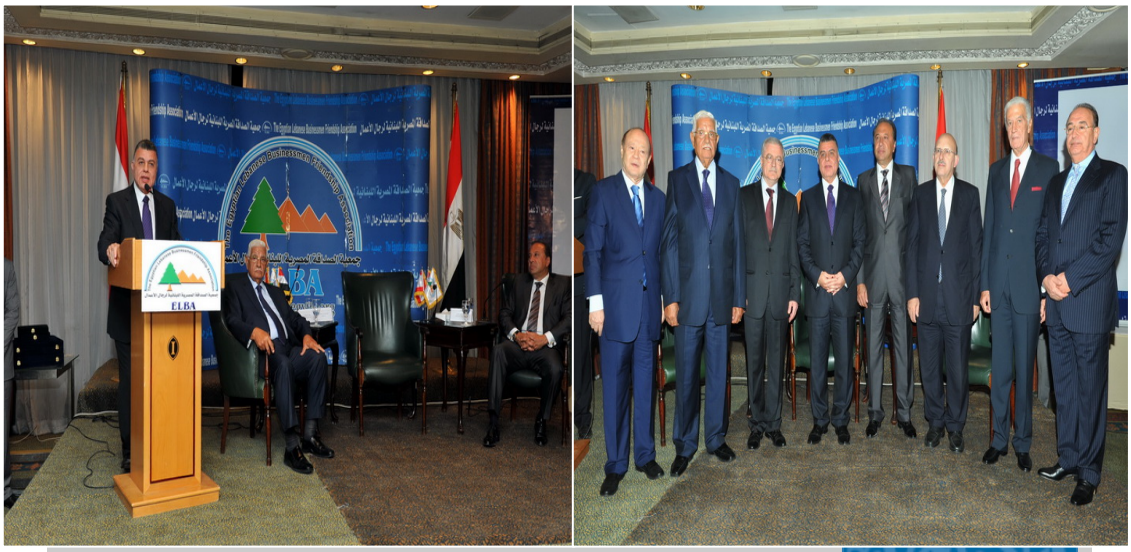

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار أثناء لقاءه بأعضاء الوفد اللبناني الذي شارك في اجتماع حول تنمية الاستثمارات المصرية اللبنانية

- استقبال وفد إيطالي في شهر نوفمبر 2012 للمشاركة في ندوة وفد جمعية الصداقة المصرية الإيطالية.
- تنظيم ندوة شارك فيها وفد اتحاد الصناعات الهندي في نوفمبر 2012.
- استقبال وفد رجال الأعمال التركي في شهر نوفمبر 2012.

- استقبال وفد أرباب الأعمال بفرنسا – ميديف في شهر نوفمبر 2012.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار أثناء إلقاء كلمة أمام وفد أرباب الأعمال بفرنسا-ميديف

4. المؤتمرات والندوات وورش العمل التي نظمتها وشاركت فيها وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار داخل أو خارج مصر:

أ. المؤتمرات الخارجية خلال العام المالي 2013/2012:

يتم المشاركة في المؤتمرات الخارجية بهدف التأكيد علي تعافي الاقتصاد المصري، والتأكيد على الرغبة في تحقيق التنمية، وإقامة نظام عادل لتحقيق المصالح المشتركة، وعرض لأهم فرص الاستثمار المتاحة حالياً بمصر، وعرض لأهم المشروعات المتاحة حالياً في مختلف القطاعات.

وقد تم عقد 31 مؤتمراً خارجياً بدول مختلفة وهي إيطاليا، والصين، وأندونسيا، وبلجيكا، وأسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وليبيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسويسرا، وعمان، وجنوب أفريقيا، والإمارات، والبرتغال، وروسيا، والهند، والمغرب، وزامبيا، وماليزيا، وتركيا، والبرازيل، **وتتمثل أبرز المؤتمرات التي تمت المشاركة بها فيما يلي:**

- **المنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية:**

عُقدت الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية في مدينة ينتشوان بمنطقة نينجشيا بشمال غربي الصين من 12 إلى 16 سبتمبر 2012 بمشاركة الصين، ودول عربية، ودول أخرى. وقد حضر المنتدى أكثر من 7000 مشارك من داخل الصين وخارجها، وقد عُقدت هذه الدورة من المنتدى تحت شعار "تواصل الصداقة وتعميق التعاون والتنمية المشتركة".

- **قمة الدول الثماني النامية "D8":**

عُقدت قمة الدول الثماني النامية "D8" في العاصمة الباكستانية بحضور قادة الدول الأعضاء في نوفمبر 2012، وركزت القمة على موضوع "الشراكة الديمقراطية من أجل السلام والازدهار" وافتتحها الرئيس النيجيري جود لاك جوناثان الذي سلم رئاسة المنظمة لنظيره الباكستاني آصف علي زرداري، ودعا من خلالها زعماء منظمة الدول النامية الإسلامية الثماني "D8" لاتخاذ إجراءات عملية لتعزيز التجارة، وتحرير التأشيرات، والتدفق الحر للسلع في محاولة لتعزيز اقتصادياتها والعلاقات الثنائية فيما بينها.

- **المنتدى الاقتصادي العربي السابع:**

نظمت الغرفة التجارية العربية - البلجيكية الدورة السابعة للمنتدى الاقتصادي العربي البلجيكي اللوكسمبورجي ببروكسل في نوفمبر 2012، وذلك في إطار مساعيها الرامية إلى المساهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبلجيكا ولوكسمبورج. وينظم هذا المنتدى بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية العربية، ومع جامعة الدول العربية والسلك الدبلوماسي العربي في بروكسل. وعُقد المنتدى تحت عنوان: "بيئة الأعمال والمشروعات الجديدة في الدول العربية"، وقد هُدف المنتدى إلى فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلاد العربية وبلجيكا ولوكسمبورج، وإلى التعريف بالقدرات الاقتصادية وبمناخ الاستثمار في الدول العربية، والإمكانات المتوفرة لدى الشركات البلجيكية واللوكسمبورجية للمشاركة في تنفيذ مشروعات وخطط التنمية وإقامة المشروعات المشتركة بين الطرفين. كما استعرض المنتدى الاقتصادي السابع فرص توسيع الأنشطة التجارية والاستثمار والشراكة التجارية بين الجانبين بحضور عدداً من الدبلوماسيين العرب والفعاليات الاقتصادية والمالية البلجيكية في بروكسل.

- **مؤتمر الاستثمار لمجموعة "CI Capital" خلال الفترة من 14-15 يناير 2013 بالعاصمة البريطانية لندن، حيث كان من أهم أهداف المشاركة في المؤتمر:**

  - المشاركة كمتحدث بفعاليات مؤتمر الاستثمار لمجموعة "CI Capital".
  - تفعيل عدد من اللقاءات الهامة مع هيئات وجهات مختلفة.
  - حضور توقيع اتفاقية بين البورصة المصرية وشركة (Euronext New York Exchange) الذراع الأوروبية لبورصة (NYSE Euronext).

كما تم خلال فعاليات المؤتمر مناقشة عدة محاور، نذكر منها ما يلي:

- رؤية الحكومة لإصلاح الاقتصاد المصري، وتسليط الضوء على التدابير المُتخذة لتحقيق النمو والتنمية.
- سياسات الاستثمار للحكومة الحالية وتوقعات النمو في المستقبل.
- موقف السياسة النقدية للبنك المركزي.
- ممارسة الأعمال التجارية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011.

- **المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في دورته الثالثة والأربعين:**

عُقد المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية في دورته الثالثة والأربعين في يناير 2013 بحضور 2600 شخصية، من بينها عشرات قادة العالم ومئات كبار رجال الأعمال لمناقشة الوضع الاقتصادي العالمي والبحث عن نماذج اقتصادية مرنة وحيوية لمناقشة سبل لمواجهة الصدمات التي ستحدث في المستقبل.

- **مؤتمر الاستثمار الدولي لشمال أفريقيا:**

عُقدت دورة "المؤتمر العالمي للاستثمار لشمال إفريقيا" في المغرب بشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات بمراكش من 20 إلى 22 مارس 2013. وكان الموضوع المحوري لهذا المؤتمر هو "جاذبية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويهدف المؤتمر إلى إنعاش وتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمناطق والبلدان التي توفر أفضل الفرص عن طريق الجمع بين المستثمرين الأجانب الباحثين عن فرص الاستثمار بشمال إفريقيا وأفراد من عالم الأعمال والسياسة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعتبر هذا المنتدى فرصة لتبادل الآراء حول أفضل الممارسات، وعقد لقاءات مع الشركاء المحتملين، واكتساب معلومات حول أحدث فرص الاستثمار في القطاعات المتنامية.

- **القمة الدولية الثانية للتجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة:**

أقيمت الدورة الثانية للقمة الدولية للتجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في كوالالمبور عاصمة ماليزيا خلال الفترة من 20 إلي 25 مارس 2013.

- **المشاركة في افتتاح المنتدى التركي العربي الثامن والجولة الترويجية المقامة على هامش الزيارة 3-5 أبريل 2013 بإسطنبول- تركيا، حيث كان من أهم أهداف الزيارة:**

- افتتاح المنتدى التركي العربي الثامن (TAF 2013) بمشاركة السيد نائب رئيس وزراء دولة تركيا والسادة الوزراء المشاركين من تركيا والدول العربية.
- دعم التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا، وتعزيز حجم الاستثمارات التركية في مصر من خلال عرض مناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة.
- توجيه رسالة طمأنه للشركات التركية القائمة في مصر ومجتمع رجال الأعمال عن الأوضاع الاقتصادية في مصر وتوجه الدولة خلال الفترة القادمة لدعم الاستثمارات الخاصة والعامة.
- التواصل مع المستثمرين الأتراك ومجتمع الأعمال وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر خاصة في القطاعات التي تمتلك فيها تركيا ميزة نسبية وتتماشى مع خطة الدولة للتنمية الاقتصادية.
- حضور عدد من الاجتماعات الثنائية مع السادة الوزراء والضيوف المشاركين بالمنتدى لمناقشة سبل التعاون المشترك.
- عرض لأهم فرص الاستثمار في مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

ب. المؤتمرات الداخلية خلال العام المالي 2013/2012:

تم المشاركة في عدد 53 مؤتمراً داخلياً، وذلك بهدف عرض مناخ الاستثمار الحالي، وعرض مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الاستثمارية المستهدفة، والتي تشمل قطاعات الكهرباء، والطاقة الجديدة والمتجددة، والإسكان، والبنية التحتية، والبترول، والزراعة، والنقل، والسياحة على دوائر الأعمال المختلفة بهدف تحفيز مناخ الاستثمار المصري في الوقت الراهن، بالإضافة إلى بحث فرص التعاون التجاري بين مصر والدول العربية، والتركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما يتم التركيز على المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي من شأنها إرسال رسالة طمأنة إلي مجتمعات ودوائر الأعمال التي تتعامل مع مصر، والتأكيد على تحسّن أداء الاقتصاد المصري، **وكان من أبرز هذه المؤتمرات:**

- **ندوة توقيع اتفاق شركة سامسونج لإقامة مشروع جديد ببني سويف:**

تم توقيع اتفاقية إنشاء شركة "سامسونج الكترونكس مصر" في سبتمبر 2012 لإقامة المرحلة الأولى بمشروعها الجديد الذي يُقام على مساحة 366 ألف متر مربع بمنطقة كوم أبو راضى الصناعية بمحافظة بني سويف بحضور وزيري الصناعة والاستثمار، ويصل حجم الاستثمارات المتوقع ضخها في هذا المشروع بجميع مراحله إلى 1.5 مليار دولار.

ندوة توقيع اتفاق شركة سامسونج لإقامة مشروع جديد بمحافظة بني سويف

- **المؤتمر الثامن للمجلس الوطني المصري للتنافسية:**

عُقد المجلس الوطني المصري للتنافسية، المؤتمر الثامن تحت عنوان "الإستراتيجية المصرية للتنافسية المستدامة" لعرض تقرير التنافسية الثامن في سبتمبر 2012 لتحليل أسباب انخفاض ترتيب مصر مع التأكيد على وجود فرص عديدة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية.

- **مؤتمر "فجر جديد-بلتون":**

أُقيم مؤتمر "فجر جديد" في سبتمبر 2012 بمشاركة 75 مؤسسة مالية وصندوقاً استثمارياً عالمياً وإقليمياً لبحث الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري وفرص الاستثمار في ظل التطورات الجديدة التي شهدتها مصر، وهدف المؤتمر الذي نظمته شركة بلتون المالية القابضة المصرية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى السوق المصري وتوضيح الرؤية الحالية والمستقبلية للاقتصاد المصري أمام المستثمرين.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار خلال فعاليات مؤتمر فجر جديد-بلتون

وشهد المؤتمر لقاءات بشكل مباشر مع مسئولي كبريات الشركات المدرجة في البورصة المصرية، للحصول على كل التفاصيل والمعلومات سواء الفنية أو المالية أو الاستراتجيات المستقبلية لتلك الشركات التي يحتاجها مديرو كبار الصناديق الاستثمارية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فضلاً عن رغبتهم الشديدة في معرفة الخطط والسياسيات المستقبلية في ظل وجود حكومة جديدة في مصر.

- **المؤتمر السنوي لليورومنى:**

نظمت وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار مؤتمر اليورومنى يومي 9 و10 أكتوبر 2012، تحت عنوان "إعادة تشغيل الاقتصاد المصري .. الاستثمار والنمو" بهدف الإطلاع على وجهة الاقتصاد المصري في هذه المرحلة الدقيقة في ظل التحديات التي تواجهه، ومدى حاجته إلى تدفق المزيد من الاستثمارات التي تعيد إليه الحياة بما يحمل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الشعب، وذلك بحضور 600 مشارك ومتحدث ومستثمر من جميع أنحاء العالم، وأيضاً بحضور وزراء المجموعة الاقتصادية ورؤساء البنوك والمؤسسات المالية. وتم خلال المؤتمر استعراض التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، وإمكانية التغلب عليها لما لهذا القطاع من دور كبير في تعزيز اقتصاد البلاد.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار أثناء إلقاء كلمته خلال فعاليات مؤتمر اليورومني

- **قمة الأعمال المصرية الأوروبية:**

شارك السيد وزير الاستثمار في قمة الأعمال المصرية الأوروبية التي عقدت في نوفمبر 2012 بحضور نائبي رئيس الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون وأنطونيو تاياني، والمفوض الأوروبي ستيفان فولر ورئيس بنك الاستثمار الأوروبي، وثمانية وزراء خارجية من دول الاتحاد الأوروبي ورئيس اتحاد الغرف الأوروبية، وأكثر من 150 رئيس شركة أوروبية. وتأتي هذه القمة في إطار برنامج الاتحاد لتوفير كافة الإمكانيات المتاحة للاقتصاد المصري ليعود إلى معدلات نموه السابقة، وتوفير المزيد من فرص عمل لأبناء مصر في وطنهم. وهدف اللقاء إلي وضع خطة عمل للتنمية، وفتح قنوات اتصال بين الشركات في جانبي البحر الأبيض لخلق شراكات استثمارية وتجارية إلى جانب تعظيم الاستفادة من المنح والآليات التمويلية المُيسرة المتوفرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما ناقشت القمة كيفية تنمية الاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية، وآليات جذب السياحة الأوروبية، وتنمية الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، واستعراض المشروعات الكبرى وآليات شراكة الحكومة والقطاع الخاص في قطاع البنية التحتية والمرافق، وآليات التمويل التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

- **ندوة ترويج وتنشيط مركز تسوية منازعات المستثمرين:**

تم تنظيم ندوة ترويج وتنشيط وورشة عمل لمركز تسوية منازعات المستثمرين في شهري سبتمبر ونوفمبر 2012، حيث تبنت الحكومة عدداً من الإجراءات العاجلة لدعم الشركات لمواجهة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وسرعة معالجة المشكلات التي تواجهها، ومن ضمن هذه الإجراءات تم إصدار مرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 لتشكيل لجان لسرعة تسوية منازعات الاستثمار.

جانب من ندوة ترويج وتنشيط مركز تسوية منازعات المستثمرين

- **المنتدى الاقتصادي الإقليمي (IIF) لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط:**

عقد معهد التمويل الدولي المنتدى الإقليمي الاقتصادي السنوي في القاهرة في الرابع والخامس من ديسمبر 2012، وحضر الاجتماع عدد كبير من الاقتصاديين والماليين المتخصصين ممثلي الشركات الأعضاء في معهد التمويل الدولي في منطقة الشرق الأوسط والمؤسسات العالمية التي لها مصلحة في المنطقة لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تواجه اقتصادات منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الراهنة الصعبة، وفي انخفاض أداء الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وقام السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار بإلقاء كلمة تضمنت التحديات التي تواجه مصر في إحياء استثمارات القطاع الخاص، ووضع خطط للتصدي للتباطؤ الاقتصادي واستعادة جاذبية مصر كدولة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

- **المنتدى الإقليمي للتمويل الإسلامي:**

أقيم المنتدى الإقليمي للتمويل الإسلامي في ديسمبر 2012 لمتابعة التطورات المالية العالمية ومواجهة التوترات التي واجهت العديد من الأسواق خاصة الدول النامية التي واجهت تقشفا مثل تركيا ومصر.

وتم خلال أعمال المنتدى الإقليمي للتمويل الإسلامي الذي ينظمه البنك الدولي بالتعاون مع البنك المركزي المصري، الإعلان عن وجود فرص كبيرة لنمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية في مصر والشرق الأوسط بفضل توافر السيولة في العديد من أسواق المال، بما يعد فرصة لتطوير الاستثمار وتحريك هذه السيولة لتمويل المشاريع التنموية خاصة الصغيرة والمتوسطة، كما أعلن البنك الدولي استعداده لمساندة الاقتصاد المصري في تجاوز الصعوبات الحالية بنحو مليار دولار إلى جانب تقديم الخبرات والدعم الفني لتطوير التشريعات، وإعداد الكوادر في مجال التمويل الإسلامي.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار خلال فعاليات المنتدى الإقليمي للتمويل الإسلامي

- **ندوة الاستثمار والتشغيل تحت عنوان "رؤية لمستقبل أفضل":**

نظمت وزارة الاستثمار بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية ندوة الاستثمار والتشغيل في يناير 2013 تحت عنوان "رؤية لمستقبل أفضل" لتحقيق أهداف المبادرة الوطنية بشأن تحقيق التوافق والانطلاق الاقتصادي والتأسيس لمرحلة الانطلاق والتنمية الشاملة، ويستهدف محور الاستثمار والتشغيل إلى العمل في كل قطاعات الدولة ومحافظاتها لتوفير موارد جديدة، وتتمثل أهم متطلبات مبادرة الاستثمار والتشغيل في مجموعة من السياسات والإجراءات والأطر التشريعية المطلوب تنفيذها بهدف تهيئة وتطوير المناخ الملائم للاستثمار، وجذب رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية، والعمل على تحقيق التوزيع العادل للاستثمارات على كافة محافظات الجمهورية، والتركيز على ضخ استثمارات جديدة في مشروعات البنية الأساسية والمشروعات كثيفة العمالة لتوفير المزيد من فرص العمل، وتحقيق دخولٍ متنامية تضمن مستويات معيشة أفضل لكل المصريين.

- **ندوة مبادرة تحول القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي:**

عُقدت ندوة لمناقشة مبادرة تحويل مشروعات القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي في فبراير 2013 حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار بالبدء في نموذج تجريبي وهو تقنين أوضاع العاملين في مجال جمع وتدوير المخلفات لتحويلهم من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال تسجيل هذه المنشآت وترخيصها تجارياً وصناعياً. وقد تم عقد سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات مع العديد من الجهات المعنية (محافظة القاهرة، ومأمورية الضرائب بالهيئة العامة للاستثمار، وإدارة الحماية المدنية، والجمعيات الأهلية، ووزارة البيئة) في محاولة للتغلب على التعقيدات الإدارية وإعادة الثقة بين أصحاب تلك المشروعات والأجهزة الحكومية، كما تم إعداد مسودة مشروع قانون الحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتحفيز تحويل الأنشطة غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار خلال ندوة مبادرة تحويل مشروعات القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي

- **المشاركة في ورشة عمل لترويج منتجات الألبان بالبحر الأبيض المتوسط (لاكتميد):**

شاركت وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار في ورشة عمل لترويج منتجات الألبان بالبحر الأبيض المتوسط في السابع والثامن من مارس 2013، حيث تقرر إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالإسكندرية لتنفيذ مشروع ألبان المتوسط "لاكتيميد" بالتعاون الفني مع خبراء من دول في جنوب وشمال البحر المتوسط والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط، وذلك بهدف إقامة تجمع صناعي زراعي متكامل يرفع من المواصفات القياسية والقدرة التنافسية لمنتجات الألبان بالإسكندرية، ويوجد بالإسكندرية نحو 12 شركة لإنتاج الألبان و23 مزرعة و7 شركات للتعبئة.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار خلال ورشة العمل لترويج منتجات الألبان بالبحر المتوسط (لاكتميد)

- **المؤتمر الثاني لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص:**

نظمت وزارة المالية المؤتمر الثاني لمشروعات مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في مصر بالتعاون مع وزارة الاستثمار والوزارات المعنية في مارس 2013، وصاحب المؤتمر ورشتي عمل الأولى عن تمويل المشروعات والتمويل الإسلامي والثانية حول عقود المشاركة مع القطاع الخاص، والقانون المنظم لها، وآليات الطرح والتعاقد. وضم المؤتمر مسئولين من الحكومة في القطاعات المختلفة، وجهات التمويل العالمية والإقليمية والمحلية، وكذلك شركات عالمية ومصرية والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومؤسسة التمويل الدولية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للتنمية والملحقين التجاريين بالسفارات الأجنبية بمصر.

- **ندوة مجلس الأعمال المصري الكندي:**

نظم مجلس الأعمال المصري الكندي ندوة تحت عنوان "تحديات وفرص الاستثمار في المرحلة الراهنة" في مارس 2013، وتأتي تلك الندوة في إطار الندوات التي يعقدها المجلس مع المسئولين، لمناقشة أبرز المشكلات الاقتصادية واقتراح الحلول التي يمكن للحكومة اتخاذها من أجل الخروج من الأزمات الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات. كما ناقشت الندوة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري خلال المرحلة الحالية، وكيفية جذب الاستثمارات بعد أن انخفضت حركة الاستثمار في الفترة الأخيرة بسبب الأحداث السياسية التي تشهدها مصر.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار خلال مشاركة في ندوة مجلس الأعمال المصري الكندي

- **توقيع اتفاقية تعاون مشترك ثلاثية بين البنك الدولي والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الهندي لتنمية الصناعات الصغيرة:**

قام بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند بتوقيع مذكرة تفاهم ثلاثية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي في 16 مايو 2013 يقوم بموجبها البنك والجهات التي تعمل معه بتقديم الخدمات الاستشارية لمدة ثلاث سنوات إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، إلى جانب إنشاء نظام ضمان ائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر.

ثالثاً: التعاون مع المنظمات الدولية:

في إطار تعزيز العلاقات مع العالم الخارجي والاستفادة من الدعم المالي والفني، قامت الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع كافة المنظمات الدولية لدراسة وتحسين مناخ الاستثمار وتقديم خدمة أفضل للمستثمرين، يظهر أهم ملامحه فيما يلي:

- **التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):**

قامت الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعقد ورشة عمل في يونيو 2013 لمناقشة ومراجعة المسودة الأولي لتقرير إستراتيجية تنمية مناخ الأعمال (Strategy Business Climate Development)، وقد تم اختيار محورين (سياسات الاستثمار والترويج في مصر، وسياسات المشاركة بين القطاع العام والخاص) لإلقاء الضوء على ما تم بشأنهما من إصلاحات تشريعية وإجرائية، بالإضافة إلى تحليل وسرد الإصلاحات التي قامت بها مصر في كافة محاور التقييم، ومن أهمها: الموافقات والتراخيص، وفروع مجمعات الاستثمار، والمناطق الحرة، والمناطق الاستثمارية، والاستثمار في المحافظات، والسياسات الإصلاحية والترويجية التي قامت بها الهيئة العامة للاستثمار، هذا بالإضافة إلى محاور تحويل الأرباح لشركات الاستثمار الأجنبى، والمعاملة الوطنية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وذلك تمهيداً للخروج بتوصيات تسهم في تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وفي هذا الإطار سوف يتم إصدار التقرير في الربع الأول من عام 2014 في حضور مجموعة من ممثلي القطاع الخاص والعام والمستثمرين.

- **التعاون مع برنامج المعونة الأمريكية (USAID) وبرنامج التنافسية المصرية (ECP):**

تم التعاون مع برنامج المعونة الأمريكية "USAID" وبرنامج التنافسية المصرية "ECP" من خلال:

- تقديم المساعدات الفنية اللازمة لإنشاء مجمع خدمات الاستثمار بمدينة العاشر من رمضان.
- تدقيق بيانات الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال افتتاح وحدة الاستثمار الأجنبى المباشر بالهيئة العامة للاستثمار في مارس 2013، وتقديم برنامج تدريبي للعاملين بها.
- تقديم الدعم الفني لمركز بداية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد دليل الأنشطة الصناعية، والسياحية ودليل الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم برنامج تدريبي للعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تم توقيع اتفاقية الـ Grant Agreement مع "USAID" لضخ 60 مليون دولار بصندوق الأعمال المصري الأمريكي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **التعاون مع (EURO Med charter for Industrial Enterprise):**

تم التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية لإعداد تقييم للميثاق اليورومتوسطي للمشروعات "EuroMed Charter for Enterprise" بالتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُعد تنفيذ الميثاق أحد أولويات خطط العمل الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوربية وهو عبارة عن تقييم يجرى كل عامين لمجموعة الدول محل التقييم في بنود أو محاور محددة، وذلك بهدف تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والرفاهة الاجتماعية لمجموعة دول الميثاق. وقد تم إلقاء الضوء وإبراز كافة الإصلاحات التي قامت بها الجهات الحكومية (الهيئة العامة للاستثمار، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومركز تحديث الصناعة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية) في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسير الإجراءات.

- **التنسيق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) من خلال:**

- توقيع اتفاقية المقر الدائم للبنك الأوروبي في يونيو 2013 بعد الحصول علي موافقة كافة الجهات المصرية المعنية.
- موافقة مجلس إدارة البنك الأوروبي على منح مصر صفة (دولة عمليات محتملة) تمهيداً لتحولها إلى (دولة عمليات) فور الانتهاء من الإجراءات القانونية لذلك، الأمر الذي من شأنه تعظيم فرصة لمصر في الحصول على تمويل لعدد من المشروعات التنموية المدرجة على أجندة الحكومة.
- تخصيص جلسة خاصة على هامش الاجتماع الثاني والعشرين لمجلس محافظي البنك في مايو 2013 عن آفاق وفرص الاستثمار في مصر.
- انتهاء البنك الأوروبي من إعداد دراسة مُفصلة بشأن الطلب على الطاقة في السوق المصري.
- دعم القطاع الخاص المصري في مجال توليد الطاقة النظيفة (الشمسية) في المنشآت السياحية وخاصة في منطقة البحر الأحمر.

- إعداد دراسة "Unleashing Egypt's Growth Potential: A Study Based on Sectoral and Regional Analysis"، والتي تستهدف تحليل العلاقة بين التنافسية والتنمية الإقليمية في مصر من خلال دراسة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر لتحديد القطاعات الواعدة من حيث النمو والإنتاجية والتنافسية، وتحليل هياكل الإنتاج والتجارة لتحديد الروابط بين الصناعات المختلفة والقيمة المضافة لكل صناعة، ودراسة التباين في بيئة الأعمال على الصعيد الإقليمي وخاصة في إقليم صعيد مصر، وتأثير ذلك على الاستثمار والتخصص في الإنتاج والإنتاجية.

- **التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية - البنك الدولي:**

- المشاركة في إعداد دراسة تحسين مناخ الاستثمار وتذليل العقبات التي يواجهها المستثمرون من خلال إجراء مسح ميداني تقوم الهيئة العامة للاستثمار بإعداده بالتعاون مع البنك الدولي لأكبر من 3000 شركة خدمية وصناعية.
- في إطار التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال وبالإشارة إلى التنسيق الذي يتم بصفة مستمرة بين قطاع السياسات بالهيئة وكافة الوزارات ذات الصلة بمؤشرات التقرير تم اتخاذ بعض الإجراءات خلال عام 2013، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات تسجيل الملكية، وسداد الضرائب، تسوية حالات الإعسار، وإنفاذ العقود، والحصول على الائتمان.
- وجدير بالذكر أن هذا التعاون كان بفضل تحقيق مصر لنتائج ايجابية في تقارير الاستثمار العالمية حيث جاءت مصر في المرتبة العاشرة ضمن أكثر 50 دولة إصلاحا على مستوى العالم كما جاءت الدولة ذات العدد الأكبر من الإصلاحات على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2013 وفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية - البنك الدولي.

رابعاً: تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات:

تشهد كافة محافظات الجمهورية اهتماماً متزايداً من أجل دفع حركة الاستثمار والتنمية بها، ومن جانبها فقد استمرت وزارة الاستثمار والهيئات والجهات التابعة لها في العمل على تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات وفي المناطق التي لا تحظى بجانب كبير من الاستثمارات، وذلك بهدف ضمان التوزيع العادل للاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية. **وقد قامت وزارة الاستثمار والهيئات والجهات التابعة لها خلال العام المالي 2013/2012 باتخاذ العديد من الإجراءات لتنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:**

- تحديث الفرص الاستثمارية، حيث تم تجميع بيانات الفرص الاستثمارية من المحافظات وتحديثها وإدخالها على قاعدة البيانات.
- تحديث قواعد البيانات، حيث تم تحديث قاعدة بيانات المناطق الصناعية وقاعدة بيانات مشاكل المستثمرين.
- تم إعداد دليل للمحافظات يتضمن بياناتها ومقومات الاستثمار بها.
- تم تنفيذ خطة الزيارات واللقاءات بالمحافظات، وجمعيات المستثمرين، ورجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني من خلال قطاع الاستثمار في المحافظات ومكاتبه في مختلف المحافظات.
- تم تنفيذ خطة معاينة ومتابعة المشروعات بالمحافظات وتنفيذها من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار بالمحافظات.
- دراسة الشكاوى والتظلمات المقدمة من المستثمرين في المحافظات والتنسيق مع الجهات المختصة بشأنها.
- تم تطوير مكاتب الهيئة العامة للاستثمار في 9 محافظات وهي (قنا، وسوهاج، والمنيا، والفيوم، والمنوفية، وبورسعيد، والدقهلية، وأسوان، والسويس).
- تم استصدار موافقة السيد وزير الاستثمار لإنشاء مكاتب الهيئة العامة للاستثمار في محافظات سيناء ومطروح وتم معاينة مكتب مطروح.
- تم إعداد دراسة حول إنشاء فروع للهيئة العامة للاستثمار بباقي المحافظات وقد تقرر البدء بفرعي (السادس من أكتوبر وجمصه)، بالإضافة إلى تحويل مكتب سوهاج إلى فرع للمجمع بنظام الشباك الواحد.

وقد قام قطاع الاستثمار في المحافظات بدراسة عدة طلبات بشأن تنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظات، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- دراسة بشأن المقترح المُقدم من رئيس شركة وكلاء العرب للاستثمار التجاري، لإقامة مشروعات مثل: مشروع حديد أسوان، ومشروع لحل مشكلة الغاز الطبيعي لشركات الحديد والصلب والأسمنت.
- دراسة بشأن طلب محافظة الوادي الجديد إنشاء جامعة أهلية.
- دراسة بشأن تنمية مثلث حلايب وشلاتين.
- دراسة بشأن حزمة الحوافز غير الضريبية.
- الدراسة التي أُعدت بشأن حوافز تنمية شبه جزيرة سيناء.
- دراسة بمقترح الإصلاحات التشريعية المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار.
- دراسة إنشاء مشروع تكنو كلاستر بمحافظة الوادي الجديد.
- دراسة إنشاء ثلاثة مناطق حرة أو استثمارية بمحافظة الوادي الجديد.
- دراسة حول مقترح تأسيس شركة لتنمية محافظة شمال سيناء.
- دراسة حول المقترح المُقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للزيوت الطبيعية لإقامة مشروع الغابات الشجرية والتي تروى بمياه الصرف الصحي المعالج بمحافظة المنيا.

خامساً: تطوير خدمات الاستثمار وبيئة الأعمال:

في إطار السعي نحو توفير المناخ الملائم للاستثمار وجعل بيئة الاستثمار في مصر جاذبة لكافة المستثمرين المصريين والعرب والأجانب، فقد استمر العمل خلال العام المالي 2013/2012 على اتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها التيسير على المستثمرين وتبسيط الإجراءات خاصة في مجال تسوية المنازعات وحل مشاكل المستثمرين، وفيما يلي توضيح لأهم الإجراءات التي تم تبنيها خلال العام المالي 2013/2012:

1. تطوير الإطار التشريعي العام لمناخ الاستثمار:

استمرت وزارة الاستثمار في العمل على تطوير التشريعات والقواعد الحاكمة لمناخ الاستثمار في مصر، وإعادة النظر في التشريعات المُحفزة للاستثمار، وتبني الجديد منها بهدف تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

أ. مشروعات قوانين تم التقدم بها من وزارة الاستثمار، وصدرت بالفعل:

- **التصالح والتسويات وتسهيل الإجراءات:**

صدر المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون 8 لسنة 1997، وذلك بإضافة مادتين:

- المادة (7) مكرراً، والتي تجيز التصالح مع المستثمرين في بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، وبموجب هذا التصالح يتم حفظ التحقيقات بالنيابة العامة، إذا لم تكن قدمت للمحاكمة أو إيقاف تنفيذ العقوبة المقضي بها في حالة انتهاء المحاكمة.
- المادة (66) مكرراً، وبموجبها تم إنشاء لجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار برئاسة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء، والتي تتولى تسوية المنازعات التي تنشأ عن العقود المبرمة بين المستثمرين والجهات التابعة للدولة، وفي حالة التوصل لتسوية ودية تكون واجبة النفاذ وملزمة بعد اعتمادها من مجلس الوزراء.
- جاري إجراء تعديلات على بعض المواد القائمة في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وإضافة مواد جديدة وذلك في إطار إعادة النظر في التشريعات القائمة لتحفيز الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم والجاذب له.

- **المناقصات والمزايدات:**

صدر المرسوم بقانون رقم 82 لسنة 2013 بتعديل القانون رقم 89 لسنة 1998 بشأن المناقصات والمزايدات، والذي بموجبه تم استبعاد الهيئات العامة الخدمية أو الاقتصادية التي لها لوائح خاصة تسمح بالتصرف في الأراضي التابعة لها من مظلة قانون المناقصات والمزايدات بما يتيح لتلك الجهات سرعة التعامل مع المستثمرين وإنجاز المشروعات.

ب. مشروعات قوانين تم عرضها على مجلس الوزراء ووافق المجلس عليها بالفعل:

- مشروع قانون بإضافة المادة (5 مكرر) لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وبموجبها أصبح لكافة الجهات صاحبة الولاية على أراضي الدولة -بما فيها الجهات التي ليس لها لوائح خاصة- سلطة تقدير أثمان ما تطرحه منها للتصرف بالبيع أو التأجير أو بنظام حق الانتفاع لأغراض الاستثمار، وبحيث يكون التقدير محققاً لأغراض التنمية، ويتناسب مع كل مجال من مجالات الاستثمار.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المشاركة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة بقانون رقم 67 لسنة 2010، وذلك بنقل تبعية الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص من وزارة المالية إلى وزارة الاستثمار لسرعة التنسيق بين الوزارات المعنية وتوحيد جهة التعامل مع المستثمرين سواء من حيث الترويج للمشروعات، أو اتخاذ إجراءات التعاقد.

ج. مشروعات قوانين اقتصادية بالتعاون مع الوزارات المعنية، تم الانتهاء من دراستها، وجاري عرضها على مجلس الوزراء:

- مشروع قانون بتعديل قانون الثروة المعدنية بإتاحة التعاقد بالأمر المباشر مع الشركات المتخصصة لإجراء البحث والاستغلال.

- مشروع قانون بتعديل القانون رقم 119 لسنة 2008 بإصدار قانون البناء الموحد الذي يتيح الصلح في بعض مخالفات البناء، إذا كانت لا تضر بسلامة المبنى أو حياة الأشخاص أو الرقعة الزراعية أو المناطق الأثرية مقابل سداد نسبة من قيمة الأعمال المختلفة.
- مشروع قانون بتطوير وتنمية إدارة أصول قطاع الأعمال العام بهدف دعم هذا القطاع، ورفع كفاءة إدارة الأصول.
- جاري دراسة مزيد من الضمانات بشأن التعاقدات الخاصة بالمستثمرين والجهات التابعة للدولة بهدف حماية المراكز القانونية المكتسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن وحدة الإصلاح التشريعي والتنظيمي بوزارة الاستثمار تقوم بالعمل على تطوير الإطار التشريعي، وذلك من خلال ما يلي:

- التشاور والتنسيق مع أكبر مكاتب المحاماة في مصر لتحديد أهم معوقات الاستثمار من الناحية التشريعية والإجرائية للخروج بتوصيات عاجلة في هذا الشأن وذلك من خلال مجموعات عمل مكثفة.
- تحديث وتنقيح ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تم إعدادها بمعرفة الوحدة بالتعاون مع مجموعات العمل بالهيئة العامة للاستثمار، وقد شملت موضوعات (التأسيس، وخدمات ما بعد التأسيس، والمناطق الحرة، والمناطق الاستثمارية، والاستثمار في المحافظات).
- التعاون مع اللجنة التشريعية بالهيئة العامة للاستثمار في إعداد مسودة القانون الموحد لأراضي الدولة ومسودة قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بتخصيص الأراضي بالتعاون مع الجهات المختصة.

إطار 1-1 أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار خلال الفترة (2012/2011 –2005/2004)

- **صدور القانون رقم (94) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997، والشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981، ويتوافق القانون مع قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005، فيما يتعلق بإلغاء الإعفاءات الضريبية علي أرباح الشركات، وتوحيد قواعد تأسيس الشركات، وتنظيم تملك العقارات والأراضي اللازمة لمباشرة النشاط، والسماح للشركات الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار لتحديد مسمي رأس مالها بأي عملة قابله للتحويل والسماح للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلي وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار ووضع التنظيم القانوني لأسهم التحفيز والإثابة للعاملين والمديرين بالشركة وتمتع الشركات المؤسسة وفقاً للقانون رقم 159 لسنة 1981 بالضمانات المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وتبسيط الإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الشركات.**
- **صدور القانون رقم (3) لسنة 2005 والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما يعمل علي تحفيز وحماية الاستثمارات وجذب المزيد منها.**
- **صدر قانون البناء الموحد في مايو 2008 وصدرت اللائحة التنفيذية الخاصة به في 2009 مما أدي إلي تبسيط الإجراءات واختصار الوقت اللازم لاستخراج التراخيص.**
- **تم تخفيض رسوم تسجيل الملكية بوضع حد أقصى لها 2,000 جنيه وفقا للقانون رقم 83 لسنة 2006 بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العيني.**
- **صدور القانون رقم 19 لسنة 2007 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 بإضافة باب جديد تحت عنوان (مناطق الاستثمار)، والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة تدار على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، وتهدف تلك المناطق الاستثمارية الجديدة إلى إقامة تجمعات استثمارية تخضع لإدارة واحدة تديرها بفكر وآليات حديثة تحد من الإجراءات البيروقراطية.**
- **صدور القانون رقم 120 لسنة 2008 بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية، بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجز مع كفالة حقوق الدفاع كاملة.**
- **إنهاء العمل بنظام المناطق الحرة للمشروعات كثيفة الاستخدام للطاقة بموجب القانون رقم 114 لسنة 2008.**
- **صدور قرار وزير الاستثمار رقم 90 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم 68 لسنة 2009، ويقضى التعديل بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة. ويأتي هذا القرار في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الاستثمار للتيسير على صغار المستثمرين وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعاً للمستثمرين الجدد على الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة بشكل مؤسسي يضمن لهم الاستمرارية ويساعدهم على تطوير أعمالهم وحصولهم على كافة الخدمات والتيسيرات المتاحة للشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار.**
- **إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص لدعم مشروعات البنية التحتية (قرار رئيس الوزراء رقم 238 لسنة 2011).**
- **صدور مرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2011 والذي ينص على الإعفاء من أداء الضريبة الإضافية المستحقة على أداء الضريبة العامة على المبيعات.**
- **إنشاء لجنة لتسوية منازعات عقود الاستثمار (القانون رقم 4 لسنة 2012 بشأن تعديل قانون ضمانات حوافز الاستثمار).**

د. قرارات وزارية:

- صدور قرار وزارة الدفاع والإنتاج الحربي رقم 203 لسنة 2012 بشأن تحديد قواعد وضوابط التملك، وتقرير حق الانتفاع في منطقة شبه جزيرة سيناء ومراعاة لبعض الاعتبارات الأمنية، حيث وضح القرار حظر تملك أو تقرير حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات (المناطق الإستراتيجية، والمناطق المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية لمسافة 5كم، والجزر الواقعة بالبحر الأحمر، والمحميات الطبيعية، والمناطق الأثرية، وحرمها)، كما حدد شروط تملك المصريين للأراضي والعقارات في شبه جزيرة سيناء، وحظر تملك أراضى أو عقارات بشبه جزيرة سيناء للأجانب.
- صدور القانون رقم 6 لسنة 2013 بشأن إلغاء القانون رقم 5 لسنة 2002 الصادر بإلغاء العمل بقانون ونظام تحويل بورسعيد إلى منطقة حرة والقوانين المعدلة له.
- قرار رئيس الوزراء رقم 998 لسنة 2013 بشأن تعديل بعض أحكام قرار رئيس الوزراء رقم 1067 لسنة 2012 بتشكيل لجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار، حيث تم إعادة تشكيل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وينوب عنه في غيابه وزير العدل وعضوية وزير العدل، ووزير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ورئيس هيئة قضايا الدولة، ووزير الاستثمار، ورئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء، وممثل عن القوات المسلحة، وممثل عن هيئة الأمن القومي، وممثل عن هيئة الرقابة الإدارية وأعضاء آخرين بصفاتهم الشخصية وتختص اللجنة بالنظر فيما يحال إليها من العقود المبرمة بين المستثمرين والجهات التابعة للدولة من وزارات وأجهزة حكومية وهيئات عامة خدمية أو اقتصادية ووحدات الإدارة المحلية لبحث ما يثار بشأنها من نزاعات بين أطرافها بهدف الوصول إلي تسوية ودية.
- قرار رئيس الوزراء رقم 714 لسنة 2013 بشأن تعديل تشكيل المجموعة الوزارية لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار، حيث تم إعادة تشكيل المجموعة الوزارية برئاسة وزير العدل وعضوية كل من وزير التجارة والصناعة، ووزير الاستثمار، ووزير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ووزير التنمية المحلية، ووزير المالية، والأمين العام لمجلس الوزراء، ورئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (الأمانة الفنية)، وذلك تنفيذاً لنص المادة 65 و66 من قانون الاستثمار لفض المنازعات بين المستثمرين وبين الجهات الإدارية من وزارات وأجهزة وهيئات عامة ووحدات الإدارة المحلية.
- قرار رئيس الوزراء رقم 620 لسنة 2013 بشأن استئناف الوحدة المركزية لمراجعة وتبسيط الإجراءات لمبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة) مباشرة اختصاصاتها تحت إشراف المجموعة الوزارية الاقتصادية المشكلة بالقرار رقم 910 لسنة 2012.

2. إجراءات تطوير وتشجيع الاستثمارات:

تعمل وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وقد تم خلال العام المالي 2013/2012 اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى القضاء على معوقات الاستثمارات، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتتمثل أهم تلك الإجراءات فيما يلي:

- أعدّت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إستراتيجية واضحة ومتكاملة تقوم بتنفيذها بالتعاون مع كافة الوزارات والكيانات المعنية، وذلك من أجل تشجيع مشروعات القطاع غير الرسمي للدخول في الاقتصاد الرسمي، وذلك بهدف رفع مستوى هذه المنشآت العاملة بالقطاع غير الرسمي وتحسين جودة إنتاجه، وكذلك تحسين مستوى معيشة العاملين بها، والذي يقدر عددهم بما يقرب من 8 مليون عامل، **والتي يأتي في مقدمتها ما يلي:**

- إعفاء هذه المشروعات من الضرائب على الفترة السابقة من مزاولة نشاطها ما قبل الدخول للقطاع الرسمي.
- إمكانية الحصول على ترخيص مؤقت بمجرد الانتهاء من الإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط رسمياً على أن يتم الحصول على الترخيص الدائم خلال ثلاثة أشهر في حال سلامة وصحة الإجراءات.
- تخصيص شباك لهذه المشروعات بجميع فروع مجمعات خدمات الاستثمار التابعة للهيئة العامة للاستثمار مما يساعد على سرعة إتمام الإجراءات ورفع مستوى الخدمة.

- قيام مركز "بداية" لدعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال -والتابع للهيئة العامة الاستثمار- بتقديم كافة صور الدعم الفني والتدريبي لأصحاب هذه المشروعات من أجل تأهيلهم للانضمام للعمل بالاقتصاد الرسمي بالخبرة الاقتصادية والمعرفية اللازمة.

- العمل على التوسع في نشر خدمات الاستثمار جغرافياً لكافة أنحاء الجمهورية، حيث تم دراسة إنشاء مجمعات خدمات الاستثمار بجميع المحافظات، وذلك بهدف التبسيط والتيسير على المستثمرين.
- الموافقة على مد أجل إنشاء المنطقة التكنولوجية بالمعادى حتى نهاية عام 2017، وذلك من منطلق جهود الهيئة للتيسير على المستثمرين الجادين، ولدفع مزيد من الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير خدمات متخصصة ومباني إدارية على مستوى عالٍ.
- الموافقة على إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالإسكندرية لتنفيذ مشروع ألبان المتوسط "لاكتميد" بالتعاون الفني مع خبراء من دول في جنوب وشمال البحر المتوسط والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط، وذلك بهدف إقامة تجمع صناعي زراعي متكامل يرفع من المواصفات القياسية والقدرة التنافسية لمنتجات ألبان الإسكندرية والتي يوجد بها نحو 12 شركة لإنتاج الألبان و23 مزرعة و7 شركات للتعبئة.
- في إطار التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، وبالإشارة إلى التنسيق الذي يتم بصفة مستمرة بين قطاع السياسات بالهيئة وكافة الوزارات ذات الصلة بمؤشرات التقرير، فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات خلال عام 2013 وذلك فيما يتعلق بمؤشرات تسجيل الملكية، وسداد الضرائب، تسوية حالات الإعسار، وإنفاذ العقود، والحصول على الائتمان، **وذلك من خلال ما يلي:**

- القيام بإعداد دراسة عن حوافز الاستثمار الجغرافية في ضوء دراسة تجارب أفضل الدول في هذا السياق وتحليل المزايا والقطاعات التنافسية الموجودة في محافظات مصر، وتهدف الدراسة إلى زيادة تدفق الاستثمار الخاص على مصر وإعادة توزيعه على المحافظات بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعمل على تقليل معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة.
- تم إعداد دراسة عن تقرير التنافسية العالمي.
- تم إعداد دراسة حول رؤية القطاع للمشروعات والبرامج المقترحة للتعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل في مجالات الاستثمار.
- تم دراسة مدي توافق مبادئ الاستثمار الدولي مع السياسات والأطر المنظمة للاستثمار الأجنبي في مصر.
- تم إعداد دراسة عن المشروعات كثيفة العمالة في مصر من حيث الإجراءات والحوافز والتشريعات.
- تم إعداد ورقة عمل عن الرؤية المستقبلية لخطة التحرك نحو الأسواق الأفريقية.
- تم إعداد دراسة عن كل المؤشرات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار.
- المساهمة في إطلاق مشروع رصد حجم الاستثمار الأجنبى في مصر وإنشاء وحده داخل الهيئة تتولى هذه المهمة.
- إعداد ورقة بعنوان المبادرة الوطنية للتوافق والانطلاق الاقتصادي (الاستثمار- التشغيل) في إطار الرؤية التنموية لمصر الثورة.
- دراسة عن مقترح إنشاء برنامج للحوار بين القطاع العام والخاص ووضع الهيكل التنظيمي لهذا البرنامج.
- تم إعداد دراسة عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

هذا بالإضافة إلى وجود عدة مقترحات أخرى لتطوير العمل في مجمعات الاستثمار والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- **إعادة تنظيم دورة عمل تأسيس الشركات وتبسيط الإجراءات للمستثمرين بما يقلل عدد الإجراءات ووقت تنفيذها:**

اقتراح تعديل مسارات العمل لتقليل عدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، وذلك عن طريق إيجاد ممثل واحد لجميع هذه الجهات (مكتب الشهر العقاري، ومكتب ضرائب الاستثمار، ومكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) يتعامل معه المستثمر دون الحاجة للتعامل مع الجهة، وهذه الفكرة بالفعل مطبقة مع بعض الجهات مثل (نقابة المحامين، والهيئة العامة للرقابة المالية، والسجل التجاري 8) من خلال إدارة متابعة التأسيس والتي تقوم بتلقي جميع النماذج والمستندات التي تحتاجها هذه الجهات من المستثمر دون دخوله وتعامله مع هذه الجهة ثم تقوم الجهة بإتمام خدمتها وتسليم مخرجاتها لإدارة متابعة التأسيس لتقوم بدورها بتسليمها للمستثمر.

- **مقترحات أخرى لاختصار إجراءات التأسيس:**

توحيد نسبة الاسترداد الخاصة برسم تصديق عقود التأسيس والتعديل بين نقابة المحامين العامة ونقابة المحامين الفرعية، وبالتالي اقتصار إجراءات توثيق العقود على ممثل النقابة العامة الموجود بمجمع خدمات الاستثمار بما يقلص الوقت المستغرق لإنهاء تلك الخطوة، ويتطلب ذلك موافقة نقيب المحامين على رفع نسبة الاسترداد الخاصة بالنقابة العامة لتتساوى مع النقابات الفرعية ووضع آلية لإجراءات الاسترداد المباشرة من مكتب النقابة بالمجمع.

- **استكمال إجراءات المرحلة الثانية والثالثة من التأسيس الالكتروني:**

العمل على استكمال المرحلة الثانية والثالثة من التأسيس الالكتروني للشركات حيث تم تحديد مراحل نظام التأسيس الالكتروني للشركات، على النحو الآتي:

- المرحلة الأولى: تقديم طلبات التأسيس ومتابعتها وتم الانتهاء من هذه المرحلة وإطلاق موقع التأسيس الالكتروني بشكل رسمي في يوم 1 مارس 2012 ويمكن الدخول على خدمة التأسيس الالكتروني عن طريق موقع وزارة الاستثمار، وموقع الهيئة العامة للاستثمار، وموقع بوابة الحكومة المصرية.
- المرحلة الثانية: سداد رسوم التأسيس إلكترونياً وتم دراستها مع البنك الأهلي ودراسة آليات تنفيذ نظام التحصيل الالكتروني لمدفوعات عملاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من خلال موقع الهيئة الخاص بالتأسيس الالكتروني وبوابة المدفوعات الالكترونية وجاري الآن الاتفاق مع الجهات التي سوف تحصل رسومها بنظام الدفع الالكتروني على آليات تنفيذ عملية الدفع.
- المرحلة الثالثة: التوقيع الالكتروني وبانتهاء هذه المرحلة ستتيح للمستثمر أن يقوم بإنهاء تأسيس الشركة من موقعه دون الحاجة للقدوم للهيئة وبالفعل تم تفعيل خدمة التوقيع الالكتروني من خلال هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) حيث سيتم إلحاقها بالمشروع بعد إنهاء المرحلة السابقة.

إطار 2:1

أهم إجراءات تبسيط وتيسير الاستثمار
خلال الفترة (2012/2011 – 2005/2004)

- **اختصار المدة الزمنية اللازمة لتأسيس الشركات إلى 72 ساعة كحد أقصى بعد أن كانت تستغرق أكثر من شهرين.**
- **إعادة فتح شباك لاتحاد الغرف التجارية بمقر مجمع خدمات الاستثمار لحسم المشكلات التي تصادف المستثمرين عند قيد شركاتهم لدى غرف التجارة المختصة.**
- **اختصار خطوات تعديل النظم الأساسية للشركات بحيث لا تتجاوز أسبوعا واحداً بعد أن كانت تستغرق نحو شهرين.**
- **إنشاء وحدة تختص بدراسة مشكلات المستثمرين والتنسيق مع الجهات المعنية لحل هذه المشكلات.**
- **اعتماد نظام جديد للتصفية الاختيارية للشركات يسمح بتخفيض المدة اللازمة من عدة سنوات إلى شهر واحد من انتهاء عمل المصفي.**
- **إصدار دليل إجراءات الهيئة، والذي يتضمن توضيح الإجراءات والمستندات والرسوم والمدة اللازمة لتأسيس الشركات.**
- **الاستخراج الفوري لشهادة عدم التباس الاسم التجاري.**
- **الربط الآلي لمكتب التأمينات بمجمع خدمات الاستثمار بهيئة التأمينات الاجتماعية واختصار المدة اللازمة للقيد إلى يومين من تأسيس الشركة.**
- **الربط الآلي لمكتب الجمارك بمجمع خدمات الاستثمار بمصلحة الجمارك.**
- **إعداد دليل إجراءات العمل بين فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومكاتب خدمات الاستثمار في المحافظات بحيث يمكن للمستثمر تقديم المستندات المطلوبة لأداء الخدمة للمكاتب الواقعة في نطاق عمل الفرع أو المكتب لإنهاء إجراءاته مع الفرع مباشرة.**
- **ميكنة البطاقات الضريبية للشركات بمجمع خدمات الاستثمار الرئيسي وبعض الفروع بمحافظات الإسماعيلية، والإسكندرية، وأسيوط ليتم إصدارها خلال 24 ساعة بعد أن كانت تستغرق من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.**
- **ميكنة مكتب جوازات الاستثمار بمجمع خدمات الاستثمار وتم إصدار جوازات السفر المميكنة والإقامات إليكترونياً.**
- **إصدار شهادة المنشأ للمنتجات المصرية من خلال مكتب الرقابة على الصادرات والواردات بمجمع خدمات الاستثمار بالإسكندرية.**
- **تضمن القانون رقم 13 لسنة 2004 إضافة باب جديد لتيسير إجراءات الاستثمار والذي يسمح بإصدار الترخيص المؤقت للمشروعات بهدف تحفيز المستثمر على التنفيذ الفوري لمشروعه فور تأسيسه إلى حين إصدار الترخيص النهائي وقد تم الانتهاء من إعداد الأدلة النوعية الخاصة بتلك الأنشطة، وتحديد ستة أنشطة ليتم البدء بها متمثلة في صناعة البلاستيك، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والأخشاب وذلك في المناطق الصناعية، وكذلك استصلاح واستزراع الأراضي، والمنشآت الفندقية الثابتة.**

- إنشاء وحدة لتلقى شكاوى المستثمرين بقطاع خدمات الاستثمار بهدف دراسة المشكلات التي تواجه المستثمرين والعمل على حلها مع الجهات المختصة.
- تحديث دليل الاستثمار، والذي يتضمن الإجراءات والمستندات والرسوم والمدة اللازمة لجميع الخدمات التي تقوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتقديمها للمستثمرين، هذا بالإضافة إلى إعداد دليل الإجراءات الخاص بالتأسيس.
- توحيد الإجراءات الخاصة بالتعديلات القانونية لعقود وأنظمة الشركات الخاضعة للقانون رقم 8 لسنة 1997 والقانون 159 لسنة 1981.
- تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات مما أعطى الحماية لصغار حملة الأسهم.
- تسهيل عمليات التبادل التجاري عن طريق إدخال نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.
- تفعيل نظام اللامركزية من خلال الانتشار الجغرافي لفروع الهيئة بالمحافظات وزيادة التفويضات الممنوحة لرؤساء فروع خدمات الاستثمار.
- افتتاح وحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بفرع خدمات الاستثمار بالإسكندرية.
- تخفيض زمن إجراء قيد وفتح مكاتب التمثيل والإجراءات المتعلقة بها ليصبح خلال 24 ساعة بعد أن كان يستغرق من 40 إلى 60 يوم.
- إصدار شهادات استيراد للخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار للمعدات الرأسمالية، وكذلك شهادات التصدير لمدة (سنة واحدة، 3سنوات، 5 سنوات) وذلك للشركات/المنشآت الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار، والتي تم تحديد تاريخ بدء إنتاجها بمعرفة الهيئة اعتباراً من سبتمبر 2011 بالمركز الرئيسي بالقاهرة على أن يُطبق هذا النظام بكافة فروع الهيئة بكل من الإسكندرية والإسماعيلية وأسيوط تباعاً.
- استحداث نظام الكتروني لمتابعة طلبات الاستثمار التي ترد إلى إدارات (الشئون القانونية للشركات، والشئون القانونية لشركات الأموال، والإدارة العامة للخدمات الحكومية، والإدارة العامة للخدمات الفنية)، وتم تطبيق هذا النظام اعتباراً من يوليو 2011، وبما يسمح بمتابعة طلبات الاستثمار التي ترد إلى المجمع وتحديثها أولاً بأول لضمان أداء الخدمة وفقاً لتوقيتات معيارية محددة كما هو وارد بدليل المستثمر. كما تم ربط هذا البرنامج بخدمة الخط الساخن 16035 وبما يسمح بالرد على استفسارات المستثمرين فيما يخص طلبات الاستثمار المقدمة منهم من خلال الهاتف دون الحاجة للحضور إلى الهيئة.

3. حل نزاعات وشكاوى المستثمرين:

في إطار الحرص على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فإنه يتم العمل على تذليل العقبات وحل المشكلات التي تواجه عمل المستثمرين، وذلك من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلي:

• مركز تسوية المنازعات:

تم إنشاء هذا المركز بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 170 لسنة 2009 حيث يختص المركز بتسوية المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركات أياً كان شكلها القانوني أو بين المساهمين والشركات متى اتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى المركز بما يكفل التوصل إلى تسوية سريعة وعادلة وذلك دون الإخلال بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء.

ويجوز للأطراف الاتفاق على اللجوء إلى المركز سواء قبل أو بعد نشوب النزاع ويقوم المركز في سبيل حل هذا النزاع باستخدام أساليب الوساطة أو التوفيق بين الخصوم أو بذل المساعي الحميدة أو غير ذلك من أساليب التسوية الرضائية.

وقد قام مركز تسوية منازعات المستثمرين خلال العام المالي 2013/2012 بتسوية نزاعات لأربع شركات يتراوح إجمالي رأس مالها مليار جنيه، وذلك على النحو الآتي:

- شركتان تعملان في مجال صناعة السيراميك لنزاع قيمته 75 مليون جنيه.
- شركة تعمل في مجال الصناعة لنزاع قيمته 700 مليون جنيه.
- نزاع بين مستثمر سوداني وشركة تصدير واستيراد بقيمة 128000 دولار.

• الإدارة المركزية لرعاية المستثمرين:

تم إنشاء الإدارة المركزية لرعاية المستثمرين في يناير 2006 بحيث تصبح الإدارة المختصة بالهيئة العامة للاستثمار والمسئولة عن معاونة المستثمرين الذين تعترضهم عقبات أو مشاكل فور تأسيس الكيان القانوني وأثناء تنفيذ مشروعاتهم أو بعد بدء النشاط، وذلك ضمن الإجراءات التي انتهجتها الهيئة لتحسين مناخ الاستثمار والتيسير على المستثمرين، والتي شملت إعادة هيكلة قطاع الترويج لضمان تقديم كافة الخدمات الممكنة للمستثمرين. وتعمل الإدارة على تحسين مناخ الاستثمار وتذليل ما يواجه المستثمرين من عقبات لدفع المستثمرين المتواجدين بالتوسع في استثماراتهم الحالية.

وقد ورد للإدارة نحو 247 شكوى خلال الفترة من 1/ 7/ 2012 وحتى 30/ 6/ 2013، وقد تم تحليل كافة المشاكل ودراستها وتحديد الجهات الخاصة بالحل وإصدار المكاتبات اللازمة، وقد تم الانتهاء من حل عدد 98 شكوى من إجمالي الشكاوى الواردة وجاري المتابعة لاستكمال الانتهاء من باقي حل الموضوعات المعلقة.

آليات تسوية المنازعات

- **مركز تسوية المنازعات.**
- **الإدارة المركزية لرعاية المستثمرين.**
- **المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار.**
- **لجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار (مجلس الوزراء).**

- **المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار:**

تم عرض نحو 129 موضوعاً على المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار في الفترة من 1/ 7/ 2012 وحتى 30/ 6/ 2013، وقد تم البت في 119 موضوعاً بينما يوجد 10 موضوعات مؤجلة.

- **لجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار:**

تتبع هذه اللجنة مجلس الوزراء وتختص بالنظر فيما يُحال إليها من العقود المُبرمة بين المستثمرين والجهات التابعة للدولة من وزارات وأجهزة حكومية وهيئات عامة خدمية أو اقتصادية ووحدات الإدارة المحلية لبحث ما يُثار بشأنها من نزاعات بين أطرافها بهدف الوصول إلى تسوية ودية.

سادساً: تهيئة المناطق وتطويرها لخدمة الاستثمار:

أ. المناطق الاستثمارية:

نشأت المناطق الاستثمارية بموجب القانون رقم 19 لسنة 2007 حيث استحدث المشرع بموجب هذا القانون نظاماً جديداً للاستثمار لم يتناوله قانون ضمانات وحوافز الاستثمار من قبل وهو نظام المناطق الاستثمارية، حيث أجاز إنشاء المناطق الاستثمارية بقرار من رئيس مجلس الوزراء تعمل في أي من مجالات الاستثمار، وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1675 لسنة 2007 بتحديد آليات إنشاء وعمل المناطق الاستثمارية وأسلوب إدارتها.

وتمثل المناطق الاستثمارية أحد أهم أنظمة الاستثمار التي تهدف إلي تنمية القطاعات المختلفة وإيجاد نوع من التجانس بين الأنشطة من أجل تحقيق أهداف التنمية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحمل عبء نفقات وتكاليف البنية الأساسية لهذه المشروعات، بالإضافة إلى تعزيز دورها في المساهمة في تنمية البيئة المحيطة وتوفير فرص عمل للمحيطين بها.

وتتمثل أهم إجراءات التطوير والمؤشرات الإجمالية للمناطق الاستثمارية حتى نهاية العام المالي 2013/2012 فيما يلي:

1. صدرت الموافقة علي عدد 217 مشروعاً موزعة علي 8 مناطق استثمارية وهي (سي بي سي مصر للتنمية الصناعية، وبولاريس الدولية للمناطق الصناعية، ومجموعة التنمية الصناعية، وبيراميدز لتنمية المناطق الصناعية، والتجمعات الاستثمارية مصر للمدن الصناعية والتنمية العقارية، المنطقة الاستثمارية التكنولوجية بالمعادي، والمنطقة الاستثمارية بميناء القاهرة الجوي)، كما يوجد 5 مناطق استثمارية لم يبدأ العمل بها بعد.
2. تم إصدار عدد 96 ترخيص بناء بالتنسيق مع الإدارة المركزية للشئون الهندسية، وذلك وفقا لاشتراطات وضوابط البناء داخل المناطق الاستثمارية والمستندات اللازمة لها والتي تم وضعها بالتنسيق مع الإدارة المركزية للشئون الهندسية والجهات المختصة.
3. تم إصدار ترخيصان مزاولة نشاط للمشروعات التي تمت الموافقة علي إقامتها داخل المناطق الاستثمارية وفقاً للنموذج المعتمد من مجالس إدارات هذه المناطق في ضوء الضوابط والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.
4. تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمناطق الاستثمارية والمشروعات العاملة بها بالتنسيق مع قطاع نظم المعلومات بالهيئة العامة للاستثمار.
5. تم الانتهاء من إعداد دليل الإجراءات الخاص بتطبيق نظام الجودة بالمناطق الاستثمارية تمهيداً للحصول علي شهادة المواصفات الدولية (ISO 9001)، وتم اعتماد الدليل وإجراء المراجعات المبدئية مع قطاع الجودة.

المناطق الاستثمارية وأهدافها والقوانين المُنظمة للعمل بها

التعريف بنظام المناطق الاستثمارية:

هي تلك المساحة من الأراضي التي تخصص لإقامة مشروعات استثمارية عليها ويصدر بتحديد كل منطقة ووصفها وإحداثياتها وطبيعة ونوع النشاط الذي يمارس فيها قرار من رئيس مجلس الوزراء، ولم يشترط المشرع أن تتخذ المشروعات شكلا معينا للمشروع سواء كان شركة أو منشاة فردية لتوفير المرونة التامة لممارسة الأنشطة.

الأهداف المرجوة من إنشاء المناطق الاستثمارية:

- **تطبيق أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تنفيذ الإجراءات وذلك بالاستفادة من العمل بنظام "الشباك الواحد" المتمثل في إدارة المنطقة الاستثمارية من خلال مجلس إدارة إشرافي يشارك فيه القطاع الخاص أو المطور العام للمنطقة، والذي يقوم بتقديم كافة خدمات التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط.**
- **إقامة تجمعات قطاعية متخصصة في مختلف المجالات Integrated Clusters (صناعية-خدمية-زراعية-سياحية) وذلك بهدف تحقيق التكامل داخل المنطقة الواحدة وتعظيم القيمة المضافة، بالإضافة إلى تنشيط وتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة، مع التركيز على الأنشطة كثيفة العمالة.**
- **قيام القطاع الخاص بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لهذه المناطق من خلال المستثمرين المطورين والمتخصصين في هذا المجال من أجل القيام بتنمية وترويج وإدارة هذه المناطق، وكذلك تقديم كافة الخدمات الإدارية واللوجستية للمشروعات المقامة داخل المنطقة، وفقاً لسياسة الدولة في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية المتكاملة بمحافظات مصر وخاصة الصعيد.**
- **تشجيع إقامة مجموعة من الخدمات المتكاملة للتيسير على كافة المشروعات القائمة بالمنطقة، ومنها إقامة وحدات تدريب بهدف تقديم الخبرات والتأهيل المهني للعاملين.**

القوانين والقرارات المنظمة لعمل المناطق الاستثمارية:

- **القانون رقم (19) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997 والذي تضمن إنشاء مناطق الاستثمار.**
- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1675 لسنة 2007 الصادر بآليات وضوابط وإجراءات إنشاء المناطق الاستثمارية.**
- **قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 103/4 لسنة 2009: بشأن "تشكيل لجنة لدراسة إقامة المناطق الاستثمارية برئاسة السيد الأستاذ/ رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة".**

هذا ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للمناطق الاستثمارية القائمة حتى يونيو 2013:

جدول رقم (1 - 9) المناطق الاستثمارية القائمة حتى يونيو 2013

م	المنطقة	النشاط	الموقع	المساحة (ألف متر مربع)
1	المنطقة الاستثمارية لوزارة الاتصالات بالمعادي	تكنولوجيا المعلومات	المعادي	315
2	سي بي سي مصر للتنمية الصناعية	مواد البناء	6 أكتوبر	1499
3	بولاريس الدولية للمناطق الصناعية	صناعات نسيجية	6 أكتوبر	1944
4	مجموعة التنمية الصناعية - كريم سامي سعد	صناعات مغذية للسيارات	6 أكتوبر	1944
5	بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية	صناعات هندسية	العاشر من رمضان	1100
6	التجمعات الاستثمارية مصر - للمدن الصناعية والتنمية العقارية	غزل ونسيج وملابس	العاشر من رمضان	1096
7	مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية	نانو وبيوتكنولوجي	الإسكندرية	567
8	جامعة القاهرة	التعليم العالي والبحث العلمي	6 أكتوبر	3145
9	جامعة عين شمس	التعليم العالي والبحث العلمي	مدينة العبور	684
10	جامعة الفيوم	التعليم العالي والبحث العلمي	الفيوم الجديدة	630
11	ميت غمر	صناعات صغيرة	محافظة الدقهلية	74
12	المنطقة الاستثمارية بميناء القاهرة الجوي	تجاري وخدمي	مطار القاهرة الدولي	9609
13	أرض الصف	صناعات صغيرة	محافظة الجيزة	170

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ب. المناطق الحرة:

1. إجراءات تطوير العمل بالمناطق الحرة، وتبسيط إجراءات الاستثمار بها:

- قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمشروعات التي تعمل تحت مظلة المناطق الحرة في ظل محدودية المساحات المتاحة للمشروعات في مواجهة الطلبات المتزايدة من المستثمرين لإقامة مشروعات جديدة بنظام المناطق الحرة العامة أو للتوسع في مشروعاتهم القائمة، وقد قامت الهيئة باتخاذ عدد من الإجراءات التي تكفل الاستغلال الاقتصادي لهذه المساحات، وقد أدت هذه الإجراءات إلى نجاح الهيئة في سحب مساحات كانت بحوزة 36 مشروعاً تم إلغاؤها وإعادة تخصيصها لمشروعات جديدة أو للتوسع في مشروعات قائمة.

وقد اتخذت الهيئة ما يلزم من إجراءات لتوفير مساحات إضافية بالمناطق الحرة العامة المُقامة لحين تنفيذ خطتها للتوسع بإقامة مناطق حرة جديدة، وبدأت في تنفيذ عدد من المشروعات لإعادة استغلال مساحات المناطق الحرة بالمرافق والخدمات حتى تكون جاهزة لاستقبال المشروعات الاستثمارية، من أهمها ما يلي:

- تجهيز مساحات المنطقة الإدارية البالغة 35 فدان لاستقبال المشروعات الاستثمارية بالإسكندرية.
- تجهيز وترفيق مساحة 35 فدان بالمرحلة الثانية البالغة 126 فدان بالإسماعيلية.
- التنسيق مع محافظة بورسعيد لاستكمال أعمال توصيل التيار الكهربائي لموقع الحوض الجاف التابع لمنطقة بورسعيد بعد انتهاء الهيئة من تجهيز مساحته البالغة 97 ألف م^2 لاستقبال المشروعات.

- بلغت المساحات المُخصصة للمرافق والخدمات نحو 3.8 مليون م^2 تمثل نسبة 35% من المساحات الإجمالية للمناطق الحرة العامة بنهاية العام المالي 2013/2012، وقد قامت الهيئة باتخاذ عدة إجراءات لتطوير هذه المساحات في مقدمتها تنفيذ 19 مشروعاً لتطوير المرافق والبنية الأساسية بكافة المناطق الحرة العامة بما يتلاءم مع متطلبات المشروعات الاستثمارية المُقامة بها من إحلال وتجديد شبكات الإنارة في بعض المناطق وإعادة رصف بعض الطرق وتوصيل الغاز الطبيعي لبعض المشروعات.
- تنفيذ عدد من المشروعات لتطوير مواقع عمل الأجهزة الإدارية للمناطق الحرة على النحو الذي يليق بالمتعاملين معها من المستثمرين بهدف تهيئة مناخ وبيئة العمل الملائمة للعاملين بالهيئة.
- تحليل التقارير الدولية الخاصة بالمناطق الحرة والتعليق عليها والتعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والمنتدى الدولي للمناطق الحرة، ووكالة الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية، والملتقي الدولي لوكالات جذب وترويج الاستثمار.
- توثيق التعاون مع منظمة دول جنوب وشرق القارة الإفريقية "الكوميسا" ودول حوض النيل من خلال تنظيم زيارات ميدانية لوفودهم، والتنسيق معهم بهدف توحيد المفاهيم الجمركية بين دول الاتحاد.
- تدعيم التعاون مع اتحاد المناطق الحرة العربية التابع لجامعة الدول العربية بالتنسيق المستمر لتبادل المعلومات والخبرات.
- تفعيل بروتوكولات التعاون مع بعض مؤسسات الاستثمار والمناطق الحرة بكل من اندونيسيا، والأردن، والمغرب، واليمن، والعراق بهدف تبادل الخبرات والمعلومات في مجال إدارة المناطق الحرة عبر الاجتماعات المشتركة والمتبادلة مع ممثليهم.
- توطيد العلاقات بين مشروعات المناطق الحرة وبعض الجهات المحلية والأجنبية، مما قد يسهم في جذب الاستثمار وزيادة فرص الشراكة الاستثمارية مع مشروعات المناطق الحرة.
- وضع إستراتيجية تستهدف إقامة 9 مناطق حرة عامة جديدة خلال السنوات العشر القادمة.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لاستصدار الموافقة على إقامة منطقة حرة عامة بمرغم على مساحة 320 فدان كامتداد للمنطقة الحرة العامة بالإسكندرية.
- اتخاذ الإجراءات لاستصدار الموافقة على إقامة منطقة حرة عامة بنويبع بمحافظة جنوب سيناء على مساحة تتجاوز 300 فدان.
- الانتهاء من إعداد ورقة عمل بالتعديلات التشريعية المطلوب تنفيذها على أحكام القوانين واللوائح التنفيذية التي تحكم العمل بنظام المناطق الحرة وفي انتظار قيام السلطة التشريعية بإقرارها للعمل بها.
- دراسة كيفية التخلص الآمن من المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية التي تتم داخل مشروعات المناطق الحرة ويصعب إعادة تصديرها أو التصرف فيها بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ومصلحة الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات.
- التنسيق مع مصلحة الجمارك، ومصلحة أمن الموانئ، والرقابة على الصادرات والواردات.
- وضع ضوابط وإجراءات السماح لمشروعات المناطق الحرة العاملة في مجال الخدمات البترولية التعامل مع السوق المحلي بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للبترول.
- تجديد التراخيص الصادرة للمشروعات التي تعمل في مجال تخزين السيارات المستعملة لمدة عام مع إعادة العرض لكل حالة بصفة منفردة عند طلب إعادة التجديد.
- السماح لمشروعات المناطق الحرة التي تعجز عن سداد كامل ما عليها من مستحقات مالية للهيئة بتقسيط مديونياتها وذلك تيسيراً على المستثمرين في ظل مشاكل نقص السيولة والأوضاع الاقتصادية الراهنة.
- جاري دراسة فتح الأسواق المحلية أمام صادرات مشروعات التخزين للسلع الإستراتيجية (قمح/ حبوب/ زيوت طعام) بغرض توفير مخزون استراتيجي لسد الاحتياجات العاجلة للبلاد من هذه السلع دون إضافة أعباء إضافية مثل تكاليف التخزين بالموانئ والدوائر الجمركية أو الزيادة في تكاليف نقل هذه السلع والتأمين عليها وتدبير العملة الحرة اللازمة لاستيرادها.

- ترشيد الموافقات الصادرة بتجديد تراخيص المشروعات غير الملتزمة باشتراطات الموافقات الصادرة لها وفقاً لما تحققه هذه المشروعات من قيمة حقيقية مضافة للاقتصاد القومي.
- تنقية المناطق الحرة من المشروعات غير الملتزمة بضوابط العمل بنظام المناطق الحرة أو المخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية بسحب تراخيص مزاولتها للنشاط وإلغاء الموافقات الصادرة لها.
- التوسع في الموافقة على إقامة مشروعات تعمل في مجالات خدمية مثل الخدمات البترولية، وخدمات تطوير الموانئ وخدمات الملاحة والنقل البحري، والخدمات اللوجستية.
- أدى تفاعل الإجراءات التي تم اتخاذها لتطوير المناطق الحرة ونظم العمل بالأجهزة الإدارية مع الإجراءات التي تم اتخاذها لتبسيط وتيسير إجراءات الاستثمار إلى نمو الخدمات التي تقدمها الأجهزة الإدارية للمناطق الحرة للمشروعات المقامة بها، **وهو ما تعكسه حجم ونوعية الخدمات التالية:**

- إنهاء كافة الإجراءات اللازمة للموافقة المبدئية فيما يتعلق بنحو 51 مشروعاً جديداً باستثمارات مستهدف أن تتجاوز قيمتها 148.2 مليون دولار، ومن المستهدف أن توفر ما لا يقل عن 5000 فرصة عمل.
- إنهاء كافة الإجراءات اللازمة للموافقة النهائية لنحو 66 مشروعاً جديداً باستثمارات مستهدف أن تتجاوز قيمتها 175.3 مليون دولار، ومن المستهدف أن توفر ما يقرب من 4630 فرصة عمل.
- إنهاء كافة الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص مزاولة نشاط 37 مشروعاً، والتعديل في تراخيص 286 مشروعاً، ومراجعة عقود تأسيس 21 مشروعاً على الأقل.

- حث وتشجيع المشروعات المتوقفة على الالتزام ببدء النشاط بعد دراسة حالة كل مشروع أو توجيهها لتغيير نشاطها بمزاولة الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد القومي وتوفير فرص عمل حقيقة.
- قيام رؤساء المناطق الحرة بعقد لقاءات دورية مع المستثمرين بكل منطقة لبحث المشاكل التي تواجه المشروعات المقامة داخل المنطقة وتعوق استمرارها في مزاولة أنشطتها ووضع الحلول المقترحة لها.

2. مؤشرات أداء المناطق الحرة:

- بلغت المساحات الإجمالية للمناطق الحرة العامة نحو 10.7 مليون م^2 في نهاية العام المالي 2013/2012 مقامة بتسع محافظات، وتدرس الهيئة حالياً الجدوى الاقتصادية من أقامة مناطق حرة عامة جديدة.
- بلغ عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة نحو 1135 مشروعاً في نهاية العام المالي 2013/2012 برؤوس أموال تجاوزت 9.25 مليار دولار، وتكاليف استثمارية بلغت 18.8 مليار دولار توفر 206 ألف فرصة عمل بإجمالي أجور يتجاوز 323 مليون دولار سنوياً، وبإجمالي صادرات تتجاوز 15.3 مليار دولار.
- بلغ عدد المشروعات التي بدأت النشاط نحو 887 مشروعاً في نهاية العام المالي 2013/2012 بنسبة 78.1% من إجمالي عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الاستثمار بالمناطق الحرة في نهاية العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011:

جدول رقم (1 - 10)
مؤشرات الاستثمار بالمناطق الحرة (2013/2012 - 2012/2011)

الموقف في	نهاية العام المالي 2012/2011	نهاية العام المالي 2013/2012	حجم التغير	نسبة التغير
عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة**	1108	1135	27	%2.4+
رؤوس الأموال المستثمرة (بالمليار دولار)	9.1	9.25	0.15	%1.6+
المساهمات العربية والأجنبية (بالمليار دولار)	1.9	1.91	0.01	%0.5+
التكاليف الاستثمارية (بالمليار دولار)	17.9	18.79	0.89	%5.0+
فرص العمل التي توفرها (بالألف عامل)	213.9	205.9	8-	%3.7-
الأجور السنوية المستهدفة (بالمليون دولار)	264	323	59	%22.3+
عدد المشروعات التي بدأت النشاط	883	887	4	%0.5+
حجم النشاط للمشروعات خلال العام (بالمليار دولار)*	16.2	15.3	0.9	%5.6-

** لا يتضمن عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة 23 مشروع تم الموافقة على أقامتها بنظام المناطق الحرة الخاصة برؤوس الأموال وتكاليف استثمارية من المستهدف أن تتجاوز 686.3 مليون دولار و4.62 مليار دولار توفر ما يزيد على 32.9 ألف فرصة عمل بأجور سنوية من المقدر أن تتجاوز 30.2 مليون دولار، وجاري متابعة استكمال باقي إجراءات تأسيسها واستصدار قرارات الترخيص بمزاولة نشاطها.
* حجم النشاط للمشروعات يمثل حجم الصادرات الإجمالية للمشروعات التي تزاول أنشطة صناعية وتخزينية ورقم أعمال الصادرات الخدمية للمشروعات التي تزاول أنشطة خدمية.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ويتضح من الجدول السابق انخفاض فرص العمل التي توفرها المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة إلى 205.9 ألف فرصة عمل في نهاية العام المالي 2013/2012 بنسبة لم تتجاوز 3.7% مقارنة بالعام المالي 2012/2011، ويرجع هذا الانخفاض كنتيجة طبيعية إلى ظروف التشغيل الصعبة التي تواجه المشروعات في ظل الأحداث التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، وهو ما يؤكده انخفاض حجم نشاط هذه المشروعات إلى 15.3 مليار دولار خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بنحو 16.2 مليار دولار خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة انخفاض لم تتجاوز 5.6%.
كما يتضح إنه علي الرغم من انخفاض فرص العمل التي توفرها المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بنسبة لم تتجاوز 3.7% وحجم نشاطها بنسبة لم تتجاوز 5.6%، فإن عدد هذه المشروعات ورؤوس أموالها والمساهمات العربية والأجنبية والتكاليف الاستثمارية لها قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، الأمر الذي يعكس قدرة المناطق الحرة علي جذب الاستثمارات والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

ج. تنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس:

تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس أول منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة، وتقع هذه المنطقة بالقرب من ميناء العين السخنة وعلى بعد حوالي 45 كم إلى الجنوب من مدينة السويس وقناة السويس، كما تقع المنطقة على بعد نحو 120 كم من القاهرة، وذلك اعتماداً على طريق القاهرة العين السخنة الجديد -والذي قامت بتنفيذه القوات المسلحة ويُعد هذا الطريق من أفضل الطرق السريعة في مصر نظراً لتطبيق المواصفات العالمية في تنفيذه- الأمر الذي يؤدى إلى سهولة ويسر حركة النقل بين القاهرة والعين السخنة سواء النقل الجماعي للعمالة بالمنطقة أو المصانع المقامة بالقرب من المنطقة وأيضا نقل البضائع المنقولة براً سواء لمطار القاهرة حيث يبعد المطار حوالي 45 دقيقة فقط الأمر الذي يسهل من العمليات اللوجيستية. هذا بالإضافة إلى قرب المنطقة من عدد من الموانئ البحرية مثل ميناء السويس، وميناء الأدبية، وميناء العين السخنة وميناء الأسكندرية وميناء دمياط. الأمر الذي من شأنه تسهيل الحركة الملاحية لجميع دول العالم.

وتتمثل أهم الانجازات التي شهدتها المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس:

- الانتهاء من تنفيذ وتوصيل المرافق لمساحة 6 كم^2 الخاصة بأرض الهيئة.
- التنسيق مع شركة سيتي جاس لتوصي الغاز الطبيعي بالكمية المطلوبة لإجراء معاينة لأرض الهيئة لاختيار أنسب وأقصر الطرق لتحقيق أقل تكلفة لعمليات التوصيل.
- تم الانتهاء من تصميم المخطط العام لأراضي الهيئة وإدراج المخطط الخاص بمساحة 6كم^2 المخصصة لشركة تيدا الصينية ضمن المخطط العام.
- تم عقد عدة اجتماعات متتالية مع رئيس مجلس إدارة شركة تيدا إيجيبت الصينية، وذلك لإقرار الخطوات النهائية لتوقيع العقد النهائي مع الجانب الصيني.
- قامت الهيئة بطرح مساحة 14كم^2 من أراضيها بنظام المزايدة العالمية لتطوير وتنمية جزء آخر من أرض الهيئة، وجاري البت فيها من خلال لجنة بالمشاركة مع شركة التنمية الرئيسية.
- عقد اجتماعات مع عدد من المستثمرين والشركات العالمية والعربية والمحلية، وتنسيق مشروع تنمية قناة السويس وحضور المؤتمر الخاص به بالإسماعيلية.

مزايا إقامة المشروعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس

تم إنشاء هذه المنطقة بموجب القانون رقم 83 لسنة 2002 لإنشاء المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة. وخُصصت منطقة شمال غرب خليج السويس منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة (الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس)، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 35 لسنة 2003. تعتبر أول منطقة ذات طبيعة خاصة في مصر والتي تبلغ مساحتها نحو 20.4 كم^2.
وقد نظم القانون رقم 83 لسنة 2002 بإنشاء شركة تنمية رئيسية (MDC)، والتي تأسست في عام 2006 كذراع لتطوير الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس وفصل المهام التنظيمية ومهام التنمية.

المزايا والضمانات والإعفاءات بتلك المنطقة:

- 10% ضريبة عامة على الدخل.
- 5% ضريبة كسب عمل.
- 100% إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وضريبة المبيعات على واردات المنطقة.
- التمتع بمزايا الاتفاقيات التجارية الدولية.
- تقديم منفذ الشباك الواحد لجميع التيسيرات الخاصة للمستثمر داخل المنطقة.
- موقع إستراتيجي متميز حيث يُعد بمثابة تقاطع محوري لأكثر من 10% من حجم التجارة.
- استخراج شهادات المنشأ المصرية وتسديد الرسوم الجمركية على المكون الأجنبي فقط للمنتج عند التصدير للسوق المحلي.
- تتميز منطقة شمال غرب خليج السويس الاقتصادية بقربها من ميناء السخنة والذي يُعد الميناء الوحيد في مصر الذي يتمتع بإدارة خاصة عن طريق شركة موانئ دبي العالمية.
- الربط المباشر بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.
- القرب من أهم أسواق الاستيراد والتصدير العالمية.
- يبلغ عمق رصيف الميناء 17 متراً مما يسهل عمليات نقل البضائع الثقيلة.
- 120 كم من القاهرة و45 كم من مدينة السويس.
- توافر العمالة في مدينتي القاهرة والسويس والمحافظات الأخرى.
- إصدار كافة تراخيص الأعمال.
- استخراج تصاريح العمالة الأجنبية.
- تطبيق المقاييس العالمية الخاصة بالعمالة.
- تطبيق معايير بيئية عالمية.
- لجنه عليا للجمارك.
- لجنه عليا للضرائب.

سابعاً: مصر في التقارير الدولية المعنية بالاستثمار:

1. تصنيف مصر في المرتبة الثانية على مستوى أفريقيا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المتوقع أن تتحول إلى قوة اقتصادية عالمية بحلول عام 2040 وفقاً لتقرير الجاذبية الاستثمارية لإفريقيا الصادر عن مؤسسة إيرنست آند يانج (Ernst&Young):

- وفقاً لتقرير "الجاذبية الاستثمارية لأفريقيا- بناء الجسور" الصادر عن مؤسسة إيرنست آند يانج (Ernst&Young) لعام 2012 فقد احتلت مصر المركز الثاني على مستوى أفريقيا من حيث القدرة على جذب مشروعات استثمار أجنبي مباشر جديدة وذلك للعام الثاني على التوالي، وجاءت مصر في هذا الترتيب بعد جنوب أفريقيا حيث نجحت في جذب أكثر من 82% من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2003 بفضل قدرتها على جذب اهتمام المراكز الإقليمية ونجاحها في جذب نحو 10.5% من الاستثمارات الأجنبية بأفريقيا منذ عام 2003. وأكدت مؤسسة إيرنست آند يانج (Ernst&Young) إنه على الرغم من التراجع الحاد في معدلات الاستثمار عقب ثورة 25 يناير 2011 إلا أن مصر قد نجحت في جذب وتأسيس 52 مشروعًا جديدًا في العام نفسه، بالإضافة إلى تسجيل 60 مشروعًا جديدًا.

"أدت التوترات السياسية إلى تخفيض النظرة المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، ولكن مع انتهاء مناخ الفترة الحالية وعودة الاستقرار وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين الاقتصاد المصري سوف يؤدي لتعزيز النمو وزيادة الأرباح من خلال زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن مصر لديها سوقًا يتمتع بإمكانيات ضخمة وآفاق نمو إيجابية على المدى الطويل.
ومن المتوقع أن تصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر نحو 4.6 مليار دولار في المتوسط سنويًا خلال السنوات الخمس المقبلة، الأمر الذي سيؤدي إلى توفير حوالي 40000 فرصة عمل."
تقرير الجاذبية الاستثمارية لأفريقيا، الصادر عن إيرنست آند يانج (Ernst&Young) لعام 2012

- صُنفت مصر ضمن أكبر 10 دول أفريقية جاذبة لمشروعات البنية الأساسية حتى فبراير 2013 وذلك وفقًا لتقرير "Getting down to business" الصادر عن مؤسسة إيرنست آند يانج (Ernst&Young) للخدمات الاستشارية في إطار الدراسة التي أجرتها الشركة للجاذبية الاستثمارية لأفريقيا في 2013. وقد احتلت مصر الترتيب الثالث بعدد 82 مشروعًا بإجمالي رأسمال استثماري قيمته 60164.7 مليون دولار، بالإضافة إلى أن مصر جاءت ضمن أكبر خمس دولة من حيث توقعات المستثمرين. وتشير التقديرات الواردة بالتقرير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر سيصل إلى 5.58% (على أساس سنوي) في الفترة ما بين 2012 و2017، ويتوقع التقرير أيضًا أن تحقيق مصر معدل نمو يؤهلها للدخول في مصاف القوى الاقتصادية العالمية بحلول عام 2040.

2. تصنيف مصر في المرتبة الثانية ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات العربية البينية، وفي المرتبة الثالثة بين الدول العربية المستحوذة علي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى المنطقة العربية خلال عام 2013/2012، والمرتبة السادسة من حيث جذب الاستثمار خلال عام 2012، وذلك وفقاً لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2013/2012:

- وفقاً لتقرير (ضمان) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2013/2012 الصادر عن المؤسسة العربية ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فقد احتلت مصر المرتبة الثانية ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات العربية البينية لعام 2012، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات نحو 984 مليون دولار بنسبة 29.2% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2012، وذلك بعد تصدر المغرب القائمة.

- ووفقاً للبيانات الجغرافية جاءت مصر في المرتبة الثالثة من أصل أربع دول عربية مستحوذة علي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى المنطقة العربية خلال الفترة من عام 2003 وحتى عام 2012، وذلك بعد السعودية والإمارات.

- كما احتلت مصر المرتبة السادسة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي الدول العربية خلال عام 2012 بقيمة 2798 مليون دولار من ضمن قائمة تضم 21 دولة عربية، وذلك بعد السعودية، والإمارات، ولبنان، والجزائر، والمغرب.

3. مصر تحقق ثلاث نقاط إضافية في مؤشر ثقة المستثمرين الصادر عن مؤسسة نيلسن خلال الربع الثاني من عام 2013:

أشار المسح العالمي لثقة المستثمرين الصادر عن مؤسسة نيلسن إلى أن مصر جاءت ضمن أربع دول سجلت زيادة في مؤشر ثقة المستثمرين في ستة أسواق بالشرق الأوسط وأفريقيا وذلك خلال الربع الثاني من عام 2013، حيث سجل مؤشر ثقة المستثمرين الصادر عن مؤسسة نيلسن زيادة في معدل ثقة الشعب المصري في الاقتصاد بواقع 3 نقاط في الربع الثاني من عام 2013، حيث احتلت مصر الترتيب 77 من بين 124 دولة يضمها المؤشر، وجديراً بالذكر أن باكستان قد جاءت في المرتبة 98 بتسجيل أكبر زيادة، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة 100.

4. تصنيف مصر أقل دولة عربية تفرض قيوداً علي الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

وفقاً لمؤشر "FDI Restrictiveness Index" الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لقياس القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 55 دولة، ووفقا لهذا المؤشر فقد احتلت مصر المركز 33 بين هذه الدول، كما صُنفت مصر كأقل دولة عربية تفرض قيوداً علي الاستثمار الأجنبي المباشر بين خمس دول عربية شهدها التقرير.

5. احتلت مصر المركز 109 من بين 185 دولة في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي:

احتلت مصر المركز 109 من بين 185 دولة في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وعلي الرغم من ذلك فإن مصر مازالت تعتبر الدولة ذات العدد الأكبر من الإصلاحات على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بإجمالي إصلاحات بلغ 24 إصلاحاً في 9 مجالات، كما تم تصنيفها في المرتبة العاشرة ضمن أكثر من 50 دولة إصلاحاً على مستوى العالم خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2013.

وجديراً بالذكر إنه تم الاتفاق علي قيام الهيئة العامة للاستثمار بإعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى الوطني لعام 2013 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووزارة الدولة للتنمية المحلية، والذي سيتم إطلاقه في مطلع شهر ديسمبر2013، علماً بأن التقرير المشار إليه يعنى بدراسة خمسة مؤشرات وهي بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل العقارات، وإنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، وذلك في 15 محافظة.

6. البورصة المصرية تسجل أفضل أداء بين البورصات العربية وفقًا لصندوق النقد العربي بنهاية عام 2012، كما تعتبر ضمن أقوى البورصات من حيث الأداء وفقًا لمؤشر مورجان ستانلي (Morgan Stanley) للأسواق الناشئة، وتم تصنيفها ضمن أكثر البورصات جذبًا للاستثمارات وفقًا لمؤشر ستاندرد آند بورز (S&P):

- أشار تقرير صادر عن صندوق النقد العربي إلى أن البورصة المصرية سجلت أفضل أداء بين البورصات العربية، حيث ارتفع رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة إلى نحو 376 مليار جنيه بنهاية 2012 مقارنة بنحو 294 مليار جنيه في نهاية عام 2011. واحتلت البورصة المصرية المركز الأول بين البورصات العربية من حيث قوة الأداء حيث بلغت عائداتها 51% خلال عام 2012 وهو معدل لم يتحقق منذ عام 2007، تلتها في الترتيب بورصات دبي، وأبو ظبي، والسعودية، والكويت، ومسقط.

- على الرغم من تأثير الأزمة السياسية المصرية على أداء البورصة المصرية على مدار عام 2011، فإن البورصة المصرية على عكس كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى قد بدأت في التعافي وترسيخ مكانتها في عام 2012 باعتبارها ضمن الأسواق الناشئة الأقوى من حيث الأداء. وحققت البورصة المصرية معدل نمو بلغ نحو 44% في عام 2012، والذي يُعد أعلى معدل نمو بين كافة الأسواق الناشئة والمتقدمة (بعد تركيا) في عام 2012، وذلك وفقًا للتقرير العالمي لأداء البورصات الصادر عن وكالة أنباء الشرق الأوسط في يناير 2012. وذكر التقرير أن البورصة المصرية احتلت الترتيب الثاني بين البورصات في مؤشر مورجان ستانلي (Morgan Stanley) للأسواق الناشئة (مؤشر الأسعار) بعد تحقيق عائدات قياسية بلغت 44% خلال عام 2012، ويمثل هذا الرقم قفزة كبيرة مقارنة بكافة المناطق في العالم.

- سلّط تقرير مؤسسة ستنادرد آند بورز (S&P) للأسواق الناشئة الضوء على البورصة المصرية، حيث أشاد التقرير بأداء السوق خلال عام 2012 وأدرج البورصة المصرية ضمن أكثر الأسواق جاذبية للاستثمارات بفضل متوسط العائد المرتفع على الأرباح الموزعة، والذي بلغ 8.3% مقارنة بنحو 3.2% لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ككل و2.6% للأسواق الناشئة.

7. تصنيف مصر كأكثر الدول استهدافًا واستحواذًا من جانب المستثمرين في الشرق الأوسط خلال عام 2012 وفقًا لتقارير Merger Market، وBloomberg M&A، وThomson Reuters، وCapital Link Globe:

- أشار التقرير الصادر عن مؤسسة "Bloomberg M&A" إلى أن مصر جاءت ضمن أكثر الدول استهدافًا من جانب المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الأول من عام 2013 بإجمالي 14.97 مليار دولار، كما تعتبر مصر أكثر الدول استهدافًا واستحواذاً من جانب المستثمرين في الشرق الأوسط في عام 2012 وجاءت في المقدمة على مستوى المنطقة الصفقة التي استحوذت بموجبها شركة فرانس تليكوم على 63.6% من أسهم الشركة المصرية لخدمات المحمول (موبينيل) بقيمة 3.3 مليار دولار، وذلك وفقًا لمؤسسة (Merger Market) البريطانية المتخصصة في عمليات الدمج والاستحواذ، وأيضًا وفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة (Thomson Reuters) في تحليلها للاستثمارات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط عن عام 2012. وجديراً بالذكر أن مصر احتلت الترتيب الأول كأكثر الدول قدرة على جذب الصفقات في الشرق الأوسط بقيمة 4.6 مليار دولار في الشهور التسعة الأولى من عام 2012، وفقًا للبيانات الصادرة عن مؤسسة (Merger Market) في الربع الرابع من عام 2012.

- أشار تقرير صادر عن (Capital Link Globe) في عام 2013 بشأن حركة صفقات الدمج والاستحواذ في العالم العربي إلى أن مصر كان لها النصيب الأكبر من عمليات الاستحواذ خلال 2012، وسلط التقرير الضوء على الصفقات الرئيسية التي شهدها السوق المصري ومن بينها استحواذ فرانس تليكوم على شركة موبينيل، واستحواذ شركة (Q-Invest) على شركة هيرميس، واستحواذ البنك الأهلي القطري على بنك سوسيتيه جنرال، واستحواذ بنك دبي الوطني على بنك (BNP Paribas)، واستحواذ مجموعة الفطيم على سلسلة مترو، واستحواذ شركة (Gulf Capital) على شركة هايدلينا للمستحضرات الطبية.

8. تقدم مصر 35 مركزاً في تقرير البنك الدولي عن أداء الدول في الخدمات اللوجستية:

تقدم ترتيب مصر 35 مركزاً في تقرير البنك الدولي عن أداء الدول في الخدمات اللوجستية (Logistics Performance Index) لعام 2012، حيث جاءت في المركز 57 مقارنة بالمركز 92 في تقرير عام 2010 وهو ما يعكس زيادة الاهتمام بتطوير البيئة اللوجستية في مصر.

9. معهد التمويل الدولي: مصر الاقتصاد العربي الثالث في عام 2012:

أشار معهد التمويل الدولي بواشنطن إلى أن مصر احتلت المرتبة الثالثة في الناتج الإجمالي المحلي بصفتها أكبر اقتصاد عربي في عام 2012 بعد المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، حيث سجلت مصر ناتج محلي إجمالي قيمته نحو 257 مليار دولار وذلك على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي تمر بها مصر.

ثامناً: مبادرات لتشجيع وتطوير مناخ الأعمال والاستثمار:

1. مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإنشاء مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في يناير2010 حيث يقوم المركز بتيسير حصول هذه المشروعات على الخدمات غير التمويلية في صورة الاستشارات والدعم الفني المباشر، وكذلك خدمات التمويل المباشر من خلال صندوق الاستثمار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لقلة البيانات المتاحة وعدم وجود حصر بأعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها، **وتتمثل أهم المبادرات التي يتبناها مركز بداية فيما يلي:**

أكاديمية بداية للشركات الناشئة

تعتبر "أكاديمية بداية للشركات الناشئة" هي الأولى في مصر والتي تم تأسيسها بواسطة مركز بداية، و"MCSBE"، ومجلس الشرق الأوسط لقطاع الأعمال الصغيرة وريادة الأعمال، وذلك تحت رعاية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

يعمل برنامج "أكاديمية بداية" على تقوية وصقل مهارات المشاركين من خلال مجموعة من المحاضرين الاقتصاديين أصحاب الخبرات في شتى المجالات ومساعدتهم على البدء في تنفيذ مشروعاتهم من خلال الاستفادة من الإمكانات والموارد المحدودة والمتاحة لهم، وتعتمد الأكاديمية على أدوات بصرية لتصميم نموذج العمل، حيث تساعد المشاركين على وضع التصورات المختلفة لتطوير المشروع وتحديد السوق المستهدف، وهذا البرنامج لا يضمن نجاح جميع المشاركين به إلا أنه يزيد من فرص النجاح، ويقلل من نسب الفشل المحتملة لرواد الأعمال الجادين.

أ. صندوق "بداية ١" :

تم إطلاق صندوق "بداية" للاستثمار المباشر -من ضمن المبادرات التابعة لمركز "بداية"- وترخيصه بإجمالي رأس مال يقدر بنحو 134 مليون جنيه، علماً بأن ما سيتم استثماره حاليا هو مبلغ وقدره 67 مليون جنيه (عبارة عن 50% من رأس مال الصندوق) وسيتم استثمار باقي رأس مال الصندوق وفقا لطلب مدير الاستثمار، وقد بدأ الصندوق بالفعل بالاستثمار في مارس 2013.

ويقوم صندوق "بداية ١" بالاستثمار مباشرة عن طريق شراء حصص في شركات قائمة أو بالمشاركة في تأسيس شركات جديدة، ويتم طرح وثائق هذه الصناديق من خلال طرح خاص للمستثمرين المؤهلين، وتستثمر الأموال في الأوراق المالية بمختلف أنواعها المقيدة، وغير المقيدة، والأوراق التجارية، وغيرها من القيم المنقولة الأخرى وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة العامة للرقابة المالية، **وتتمثل السياسة الاستثمارية للصندوق فيما يلي:**

- يهدف الصندوق إلى تحقيق عائد لا يقل عن 20% على الاستثمارات.
- الاستثمار في الشركات المؤسسة وفقاً للقوانين المصرية على ألا يتجاوز رأس مال هذه الشركات أو صافى أصولها عن 50 مليون جنيه ولا يقل على 2 مليون جنيه.
- يخصص ما لا يقل عن 2% ومالا يتجاوز 15% من المحفظة الاستثمارية للاستثمار في شركات جديدة.
- نسبة استثمارات الصندوق في القطاع الواحد لا تزيد عن 25% من حجم المحفظة الاستثمارية للصندوق.
- استثمار الصندوق في مختلف القطاعات باستثناء التنمية العقارية، والتبغ والكحوليات، والقمار، والشركات التي يقتصر نشاطها على الاستيراد.
- يتخارج الصندوق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد مضي فترة تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات بواسطة بورصة النيل، أو إعادة البيع لمستثمرين آخرين (محليين أو أجانب)، أو شراء مالك المشروع الأساسي لأسهم الصندوق.
- الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في نطاق القاهرة الكبرى لا يتجاوز 40% من حجم المحفظة الاستثمارية.

ب. تيسير الحصول على التمويل من المؤسسات المالية:

قام مركز "بداية" بتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة ضمان مخاطر الائتمان لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير ضمانات للمؤسسات المالية بغرض تغطية مخاطر الائتمان الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لدعم استمرارية نمو تلك الشركات.
- العمل على استهداف المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع المؤسسات المالية المختلفة بضمان الطرف الثاني بغرض المساعدة في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي.

ج. مبادرة تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي:

لمواجهة التحديات قامت الهيئة العامة للاستثمار بالبدء في نموذج تجريبي وهو تقنين أوضاع العاملين في مجال جمع وتدوير المخلفات لتحويل تلك المنشآت من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال تسجيل هذه المنشآت وترخيصها تجارياً وصناعياً. وقد تم عقد سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات مع العديد من الجهات المعنية (محافظة القاهرة، ومأمورية الضرائب بالهيئة العامة للاستثمار، وإدارة الحماية المدنية، والجمعيات الأهلية، ووزارة البيئة) في محاولة للتغلب على التعقيدات الإدارية وإعادة الثقة بين أصحاب تلك المشروعات والأجهزة الحكومية، كما تم إعداد مسودة مشروع قانون الحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتحفيز تحويل الأنشطة غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

2. تشجيع الاستثمار في البنية الأساسية، ومشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص:

تعمل وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها على تدعيم وتشجيع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية سواء من خلال الاستثمارات العامة أو من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص، كما تروج وزارة الاستثمار الآن لعدد 66 مشروعاً في مجال البنية الأساسية بإجمالي استثمارات تصل إلى 50 مليار دولار في كافة المحافظات، مثل مشروعات للتنمية المتكاملة في صعيد مصر، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس، والمدن العمرانية السكنية والخدمية والترفيهية، والمراكز التجارية المتكاملة، ومشروعات السكك الحديدية، ومشروعات الموانى، والمشروعات السياحية المتميزة، بالإضافة إلى العديد من المجالات الجاذبة للاستثمار مثل في مشروعات الطاقة المتجددة من طاقة شمسية وطاقة الرياح.

وتتمثل أهم مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص والتي قامت وزارة الاستثمار بالمساعدة في إنهاء الدراسات الخاصة بها وتجهيزها للطرح فيما يلي:

- **محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأبو رواش:**

يستهدف المشروع زيادة قدرة المحطة لتفي بالاحتياجات المطلوبة ورفع مستوى المعالجة لتحقيق الشروط البيئية، وهو عبارة عن تصميم وتمويل وتنفيذ رفع القدرة الاستيعابية لمحطة المعالجة الابتدائية القائمة من 1.2 مليون متر مكعب/يوم إلى 1.6 مليون متر مكعب/يوم، وإنشاء مرحلة معالجة ثانوية بمعايير متقدمة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بأبو رواش، وتشغيل وصيانة المحطة بالكامل بسعة 1.6 مليون متر مكعب / اليوم وذلك بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 4.5 مليار جنيه.

- **تطوير ميناء سفاجا التعديني (أبو طرطور) إلى ميناء صناعي:**

يستهدف المشروع إقامة عدد من المشروعات الصناعية واللوجيستية ذات القيمة المضافة داخل الميناء من خلال استخدام فائض إنتاجية الرصيف الحالي والمساحات الخالية داخل الميناء والتي تقدر بنحو 719000 م^2 على أن يتم اختيار هذه المشروعات طبقاً لاحتياجات الظهير المباشر وغير المباشر للميناء (محافظات جنوب الوادي)، وكذلك طبقا للاحتياجات المتوقعة للمشروعات الاقتصادية المنتظر إقامتها في المشروع القومي للمثلث الذهبي.
ويشمل رصيف لتصدير الفوسفات الخام إلى ميناء صناعي من خلال إنشاء منطقتين صناعيتين لإقامة عدد من المشروعات الصناعية المتخصصة ذات القيمة المضافة التي يحتاجها الظهير المباشر والبعيد للميناء مع توفير اللوجيستيات اللازمة لكل مشروع صناعي (نقل – فرز – تخزين – اختبارات جودة – تعبئة – تغليف) داخل الميناء وذلك بتكلفة تقديرية تبلغ نحو 100 مليون دولار.

- **المنطقة الاستثمارية التكنولوجية لتصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادى:**

يهدف المشروع إلى تحقيق التكامل مع خطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالانتشار جغرافياً (شرق محافظة القاهرة) لنشر التجمعات المتخصصة في صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات -وذلك بعد نجاح تجربة القرية الذكية (غرب القاهرة الكبرى)- كمشروع قومي تنموي يهدف إلى تنمية صادرات مصر من صناعة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة التعهيد، ووضع مصر على الخريطة العالمية لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير قيمة تصديرية مضافة تقدر بحوالي (1.2 مليار دولار سنوياً) في مجال التعهيد عند اكتماله. ويشمل المشروع طرح أراضى بمساحة إجمالية في حدود 39000 م^2 بحق الانتفاع لبناء 27 مبنى بمساحات (1300– 1400 م^2) للقطعة الواحدة على المستثمرين المصريين والعرب والأجانب وذلك بتكلفة تقديرية 100 مليون دولار.

- **أتوبيس النقل النهري بالقاهرة:**

يهدف المشروع إلى تطوير خدمة النقل عبر الأتوبيس النهري بأداء متميز ومستوى خدمة متقدم عن الخدمة الحالية لجذب شريحة أكبر من مستخدميه عن طريق تحسين مستوى جودة الخدمة، وزيادة عدد المحطات، وتوسيع مسار الرحلة عبر القاهرة الكبرى لتمتد من حلوان للقناطر الخيرية عبر محافظات القليوبية /القاهرة /الجيزة)، وتقليص زمن الرحلة، وتخفيض التلوث البيئي الناتج عن التشغيل مقارنة بالوضع الحالي، وتخفيض الدعم الممنوح من الدولة لمرفق الأتوبيس النهري. ويشمل المشروع تمويل شراء وتشغيل 30 وحدة لأسطول النقل النهري، وتطوير 16 مرسى حالي، وتصميم وتمويل وإنشاء وصيانة وتشغيل نحو 12 مرسى جديد.

3. المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال "إرادة":

تجدر الإشارة إلى إنه قد تم التوقف عن العمل بالمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال في يوليو 2012، وجارى العمل حالياً على إعادة العمل بالمبادرة بدايةً من عام 2014 وذلك بناءاً على قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 620 لسنة 2013 والخاص بإعادة العمل بالوحدة المركزية –الجهاز التنفيذي– بالمبادرة وإسناد الإشراف على المبادرة إلى وزارة الاستثمار، وذلك لأهمية المبادرة في دعم الجهاز الحكومي في وضع سياسات متسقة وتحسين جودة وكفاءة البرامج الحكومية والأدوات التشريعية من خلال توفير معلومات وبيانات لصانع القرار لإرساء مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة وتعزيز التوافق المجتمعي. وجارى التنسيق مع كافة الوزارات المشاركة في المبادرة -11 وزارة- لتوفير كل من الدعم الفني والمادي اللازم للمبادرة في المرحلة القادمة، **وتتضمن خطة عمل المبادرة التي يتولى تنفيذها وحدة الإصلاح التشريعي والتنظيمي بوزارة الاستثمار ما يلي:**

- البدء في مرحلة تقييم الأثر التشريعى، والتي تهدف إلى تحسين جودة الأدوات التشريعية من خلال دراسة الآثار المتعلقة بالبدائل المختلفة للسياسات الحكومية عند إصدار أداة تشريعية جديدة أو تعديل أداة قائمة.
- تحديث وتنقيح ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة على الأدوات التشريعية في مرحلة المراجعة في ضوء خطة الدولة للنهوض بالاقتصاد القومي، **وذلك فيما يتعلق بمجموعة القوانين التي قامت المبادرة بالعمل عليها:**
  - قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997.
  - قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981.
  - القوانين المتعلقة بالتصرف في الأراضي.
  - قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005.
  - قانون الضرائب على المبيعات رقم 11 لسنة 1991.
  - قانون الضرائب العقارية رقم 196 لسنة 2008.
  - قانون السجل العيني رقم 142 لسنة 1964.
  - قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966.
  - قانون الغرف التجارية رقم 189 لسنة 1951.
  - قانون المنشآت الفندقية والسياحية رقم 1 لسنة 1973.
  - القوانين الخاصة بهيئات الموانئ المصرية.
  - مجموعة القوانين الخاصة بالأغذية وسلامة الغذاء.
  - القوانين الخاصة باشتراطات وتراخيص المحال التجارية والصناعية.
- وضع مقترح أجندة وطنية لمراجعة كافة التشريعات ذات الأولوية خاصة التشريعات الاقتصادية لما لها من تأثير على الاستثمار والاقتصاد المصري.
- استكمال مرحلة حصر الأدوات التشريعية، وذلك بهدف استكمال قاعدة بيانات السجل الإلكتروني (e-registry) للأدوات التشريعية بغرض إتاحتها تدريجياً لكافة الهيئات والجهات الحكومية لتحقيق الاستفادة الكاملة من عملية الحصر.

المحور الثاني

إدارة أصول شركات قطاع الأعمال العام

تعمل وزارة الاستثمار على الحفاظ على مقومات شركات قطاع الأعمال العام من خلال تنفيذ برنامج متكامل لإدارة الأصول بهدف تعظيم قيمتها وزيادة العائد على رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات وتحسين أوضاع العاملين بها، وبما ينعكس على زيادة مساهمة قطاع الأعمال العام في الناتج القومي. ويتم وضع خطط استثمارية سنوياً للإحلال والتجديد وضخ استثمارات جديدة لزيادة الكفاءة ودعم القدرة على الاستمرار والمنافسة.

وقد شهد العام المالي 2013/2012 استمرار جهود مساندة شركات قطاع الأعمال العام لزيادة قدرتها على القيام بالدور المنوط بها، وتحسين أوضاع السيولة المالية بالشركات التابعة على الرغم من الظروف الاقتصادية التي سادت البلاد وأثرت على بعض القطاعات الاقتصادية -ومنها على سبيل المثال قطاع السياحة- مما أدى إلى ارتفاع المصروفات وتكلفة الإنتاج. وقد ساهمت الشركات القابضة التابعة لوزارة الاستثمار في دعم شركاتها التابعة لمواجهة هذه التحديات من خلال حزمة إجراءات تهدف إلى إزالة الاختناقات المالية وإعادة الهيكلة وضخ استثمارات جديدة.

وتعمل وزارة الاستثمار من جانبها على إزالة المعوقات التي تواجه عدد من الشركات القابضة، والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لإزالة بعض الصعوبات التي تواجه الشركات التابعة وإتاحة التمويل اللازم لاستكمال مشروعات التوسع أو التطوير الضخمة بهدف تحقيق الاستقرار للعملية الإنتاجية والحفاظ على أوضاع العاملين بقطاع الأعمال العام. كما تقوم وزارة الاستثمار بدور حيوي في الاستفادة من تنوع نشاط الشركات التابعة وذلك من خلال التنسيق بين الشركات القابضة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاستفادة من الخدمات المقدمة من الشركات الشقيقة العاملة تحت مظلة قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991.

هذا وتجدر الإشارة إلى دور وزارة الاستثمار في التنسيق بين الشركات القابضة والوزارات الأخرى لمساندة شركات قطاع الأعمال العام في أداء دورها الاجتماعي والمساهمة في تخفيف الأعباء على المواطنين المصريين كلما أمكن ذلك؛ سواء من خلال حملات التخفيضات في أسعار السلع الأساسية بمنافذ وفروع شركات المجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، أو تخفيض أسعار تذاكر نقل الركاب بين المحافظات خاصة لطلبة المدارس والجامعات من خلال شركات نقل الركاب التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى، كما يتم التأكد من توفر الدواء وألبان الأطفال دون أي نقص في الأصناف الحيوية، مع ضمان عمل الصيدليات التابعة للشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية على مدار 24 ساعة يومياً، وغير ذلك من الخدمات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، كما تم إعداد حصر لكافة المشروعات التي ترغب شركات قطاع الأعمال العام في تنفيذها وتوزيعها جغرافياً، تمهيداً للترويج لهذه المشروعات والبحث عن شريك التنمية الأمثل لزيادة العائد على المال المستثمر.

وقد وضعت وزارة الاستثمار نصب أعينها ضرورة الانتهاء من خطة متكاملة لتطوير قطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام، والذي يعمل به حوالي 60 ألف عامل، وقد تم التعاون مع الوزارات المعنية لوضع إستراتيجية واضحة لإقالة هذه الشركات من عثرتها، وضخ استثمارات جديدة لإحلال وتجديد الآلات والمعدات المتهالكة وإزالة المعوقات التي تؤثر سلباً على هذا القطاع. كما يتم على التوازي مساندة الشركات العاملة بقطاع الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام لدعم رأس المال العامل والتخلص من المخزون الراكد، لإيجاد السيولة اللازمة لشراء المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية، ومقابلة التزامات تلك الشركات سواء لسداد مستحقات مزارعي القطن أو سداد أجور العاملين.

تطوير قطاع الغزل والنسيج

تم الانتهاء من تشكيل لجنة لدراسة أوضاع شركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال الغزل والنسيج، وقد انتهت هذه اللجنة من إعداد تقريرها، وتعمل وزارة الاستثمار والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج بالتعاون مع وزارة المالية لمساندة شركات الغزل والنسيج على محورين رئيسيين وهما:

المحور الأول: قصير الأجل، يتم إتاحة التمويل اللازم لشركات الغزل والنسيج شهرياً بمتوسط 70 مليون جنيه شهرياً، وذلك لسداد الجزء غير المُغطى من أجور العاملين أو لتمويل رأس المال العامل، مع العمل على التصرف في المخزون الراكد والذي بلغت قيمته نحو 282 مليون جنيه في 31/ 12/ 2013 لتحسين موقف رأس المال العامل وتوفير سيولة من الموارد الذاتية.

المحور الثاني: طويل الأجل، حل المشكلة من جذورها من خلال خطة تطوير متكاملة ذات جدوى اقتصادية ومالية تم إعدادها لوقف نزيف الخسائر المستمر وضخ استثمارات لتحديث خطوط الإنتاج والآلات والمعدات على مراحل وذلك بإجمالي تكلفة استثمارية 6 مليار جنيه.

وقد ساهم صندوق إعادة الهيكلة التابع لوزارة الاستثمار في إزالة الاختناقات المالية في بعض شركات قطاع الأعمال العام من خلال التنسيق مع وزارة المالية لتمويل إعادة الهيكلة بالشركات التابعة، فقد بلغ اجمالى ما تم صرفه من الصندوق خلال العام المالي 2013/2012 مبلغ 806.93 مليون جنيه لأغراض الإصلاح الفني والإداري وإزالة الاختناقات المالية بالشركات التابعة، منها مبلغ 801.93 مليون جنيه للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج وحدها.

وفيما يلي عرض لموقف شركات قطاع الأعمال العام التابعة لوزارة الاستثمار وأهم مؤشرات أداء الشركات القابضة من نشاط إدارة المحفظة ومؤشرات أداء الشركات التابعة خلال العام المالي 2013/2012[1]، كما يتم عرض أهم ما تم تنفيذه من برامج لتطوير الشركات التابعة وضخ استثمارات جديدة لصيانة وتطوير أصول قطاع الأعمال العام.

الموقف الحالي لشركات قطاع الأعمال العام:

يتبع وزارة الاستثمار عدد 147 شركة تابعة مُوزعة على عدد 9 شركات قابضة وبيانها كالتالي:

1. الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما ويتبعها عدد 9 شركات تابعة.
2. الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية ويتبعها عدد 11 شركة تابعة.
3. الشركة القابضة للصناعات الغذائية ويتبعها عدد 23 شركة تابعة.
4. الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ويتبعها عدد 19 شركة تابعة.
5. الشركة القابضة للصناعات المعدنية ويتبعها عدد 14 شركة تابعة.
6. الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ويتبعها عدد 32 شركة تابعة.
7. الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ويتبعها عدد 16 شركة تابعة.
8. الشركة القومية للتشييد والتعمير ويتبعها عدد 20 شركات تابعة.
9. شركة مصر القابضة للتأمين ويتبعها عدد 3 شركات تابعة.

ويبلغ إجمالي عدد العاملين بشركات قطاع الأعمال العام 304272 عامل بتكلفة أجور بلغت 13547 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012.

أولاً: نتائج أعمال الشركات القابضة:

تعتمد قيمة إيراد نشاط الشركات القابضة بالأساس على حصتها في أرباح شركاتها التابعة ومساهماتها في رؤوس أموال الشركات المشتركة، وقد بلغت قيمة إجمالي إيرادات الشركات القابضة مبلغ 3677 مليون جنيه طبقاً للنتائج المبدئية للعام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 3610 مليون جنيه فعلي خلال العام المالي 2012/2011 ومبلغ 4128 مليون جنيه فعلى خلال العام المالي 2011/2010.

وقد بلغ صافى ربح الشركات القابضة 2419 مليون جنيه طبقاً للنتائج المبدئية للعام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 2402 مليون جنيه فعلي خلال العام المالي 2012/2011، ومبلغ 2659 مليون جنيه فعلي خلال العام المالي 2011/2010.

[1] جارى انعقاد اجتماعات الجمعيات العامة للشركات القابضة لاعتماد نتائج أعمال الشركات القابضة عن العام المالي 2013/2012، وعليه فإن جميع المؤشرات المالية للشركات القابضة والتابعة خلال العام المالي 20132/2012 هي مؤشرات مبدئية تحت مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات.

جدول رقم (2 - 1)
مؤشرات أداء الشركات القابضة (2013/2012 -2011/2010)

بالمليون جنيه

م	الشركة القابضة	إجمالي الإيرادات			صافى الربح		
		2011/2010	2012/2011	2013/2012	2011/2010	2012/2011	2013/2012
1	الصناعات الكيماوية	874	641	688	645	552	582
2	الصناعات المعدنية	835	689	576	636	465	444
3	الأدوية والمستلزمات الطبية	335	226	231	231	142	152
4	القومية للتشييد والتعمير	651	621	734	367	374	386
5	الصناعات الغذائية	495	589	534	268	376	360
6	النقل البحري والبري	345	297	353	258	182	223
7	السياحة والسينما	129	32	28	87	17-	14-
8	القطن والغزل والنسيج	69	55	77	31-	35-	53-
9	مصر القابضة للتأمين	395	460	456	198	363	339
	إجمالي الشركات القابضة	**4128**	**3610**	**3677**	**2659**	**2402**	**2419**

المصدر: وزارة الاستثمار

ثانياً: نتائج أعمال الشركات التابعة:

شهد العام المالي 2013/2012 احتفاظ العديد من الشركات التابعة بمراكز مالية جيدة برغم الصعوبات التي واجهت تلك الشركات في ظل الأحداث التي تشهدها البلاد، مما أدى إلى زيادة قيمة إيراد النشاط الجاري ليبلغ 70986 مليون جنيه واستمرار تحقيق الشركات التابعة في مجملها أرباحاً -بعد استبعاد خسائر الشركات الخاسرة- تبلغ 1155 مليون جنيه، وذلك طبقاً للنتائج المبدئية للعام المالي 2013/2012.

جدول رقم (2 - 2)
أهم مؤشرات الشركات التابعة (2013/2012 -2008/2007)

بالمليون جنيه

المؤشر	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
صافى الربح (الخسارة)	5165	3892	4898	3829	3068	1155
إيرادات النشاط الجاري	61201	61543	64353	68936	67074	70986
الأجور	6991	7481	8302	9669	11445	13547
الاستثمارات المُنفذة	3951	4697	4776	3345	2542	3453

المصدر: وزارة الاستثمار

1-2 تطور صافي أرباح الشركات التابعة:

بلغ صافي أرباح الشركات التابعة (بعد خصم خسائر الشركات الخاسرة) 1155 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنةً بصافي ربح بلغ 3068 مليون خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة انخفاض 62%.

شكل رقم (1 - 2)
صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (2013/2012 -2008/2007)

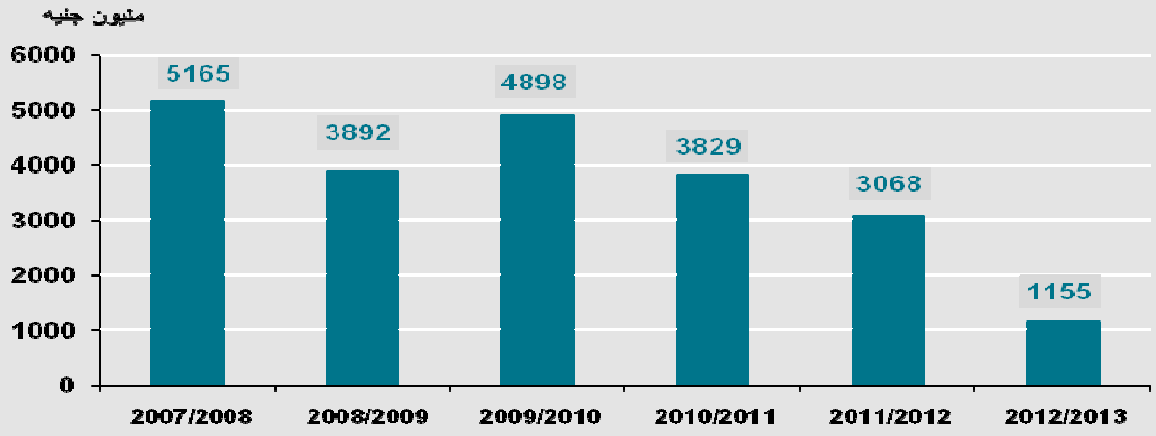

المصدر: وزارة الاستثمار

ويرجع سبب التراجع في صافي أرباح الشركات التابعة خلال العام المالي 2013/2012 بالمقارنة بالعام المالي السابق 2012/2011 إلى تضاعف خسائر الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، فقد بلغ إجمالي صافي أرباح الشركات التابعة بعد استبعاد صافي خسائر الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج مبلغ 2987 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 3759 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة انخفاض 21%.

جدول رقم (2 - 3)
تطور صافي ربح الشركات التابعة مُوزع بالشركة القابضة (2013/2012 -2008/2007)

بالمليون جنيه

م	الشركة القابضة	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
1	الصناعات الكيماوية	1190	1226	1387	1165	979	1038
2	الصناعات المعدنية	1993	1141	843	753	465	419-
3	الأدوية والمستلزمات الطبية	556	512	518	293	230	248
4	القومية للتشييد والتعمير	524	675	801	599	440	417
5	الصناعات الغذائية	572	523	508	599	501	485
6	النقل البحري والبري	468	623	673	726	607	632
7	السياحة والفنادق والسينما	901	533	358	202	106-	120-
8	القطن والغزل والنسيج	1959-	2292-	543-	865-	691-	1832-
9	مصر القابضة للتأمين	920	951	353	357	643	706
	إجمالي أرباح الشركات التابعة	**5165**	**3892**	**4898**	**3829**	**3068**	**1155**
	اجمالى ارباح الشركات التابعة بعد استبعاد خسائر الغزل والنسيج	**7124**	**6184**	**5441**	**4694**	**3759**	**2987**

المصدر: وزارة الاستثمار

وقد حققت الشركات التابعة لعدد 4 شركات قابضة ارتفاعاً في صافى الربح خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011 بنسب مختلفة؛ وهى الشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين بنسبة 9.8%، والشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية بنسبة 7.8%، والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بنسبة 6%، والشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى بنسبة 4%.

وقد حققت الشركات التابعة لشركتين قابضتين انخفاضاً في صافي الأرباح خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011 وهي الشركات التابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير بنسبة 5%، والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بنسبة 3%.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد العام المالي 2013/2012 زيادة في خسائر إجمالي الشركات التابعة لعدد شركتين قابضتين مقارنة بالعام المالي 2012/2011؛ فقد حققت الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما زيادة في الخسائر بنسبة 13.2%، في حين حققت الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ارتفاعاً ملحوظاً في الخسائر بنسبة 165%.

هذا وقد حققت الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية خسائر بلغت 419 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بتحقيق صافي أرباح خلال السنوات الخمس السابقة، ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق شركة الحديد والصلب المصرية التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية صافى خسائر بلغ 868 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012.

جدير بالذكر أن هناك تركز في أرباح الشركات الرابحة في عدد قليل من الشركات التابعة والتي تُحقق النسبة الأكبر من إجمالي فائض الشركات التابعة؛ وهى الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"، وشركة النصر للتعدين، ومصر للتأمين، والسكر والصناعات التكاملية، وإسكندرية لتداول الحاويات، والمصرية لتجارة الأدوية، وبورسعيد لتداول الحاويات، والصناعات الكيماوية "كيما"، ودمياط لتداول الحاويات.

جدول رقم (2 - 4) صافي أرباح الشركات التابعة التي تُحقق النصيب الأكبر من فائض الشركات التابعة العام المالي (2013/2012)

بالمليون جنيه

الشركة التابعة	الشركة القابضة	صافى ربح الشركة التابعة
الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"	الصناعات الكيماوية	754
النصر للتعدين	الصناعات المعدنية	581
مصر للتأمين	مصر القابضة للتأمين	551
السكر والصناعات التكاملية	الصناعات الغذائية	444
إسكندرية لتداول الحاويات	النقل البحري والبرى	385
المصرية لتجارة الأدوية	الأدوية والمستلزمات الطبية	257
بورسعيد لتداول الحاويات	النقل البحري والبرى	217
الصناعات الكيماوية (كيما)	الصناعات الكيماوية	160
دمياط لتداول الحاويات	النقل البحري والبري	154
الإجمالي		3503

المصدر: وزارة الاستثمار

2-2 تطور إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة:

حققت الشركات التابعة إيراد نشاط جاري بلغ 70986 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 67074 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة زيادة 5.8%.

شكل رقم (2 - 2)
تطور إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة (2013/2012 -2008/2007)

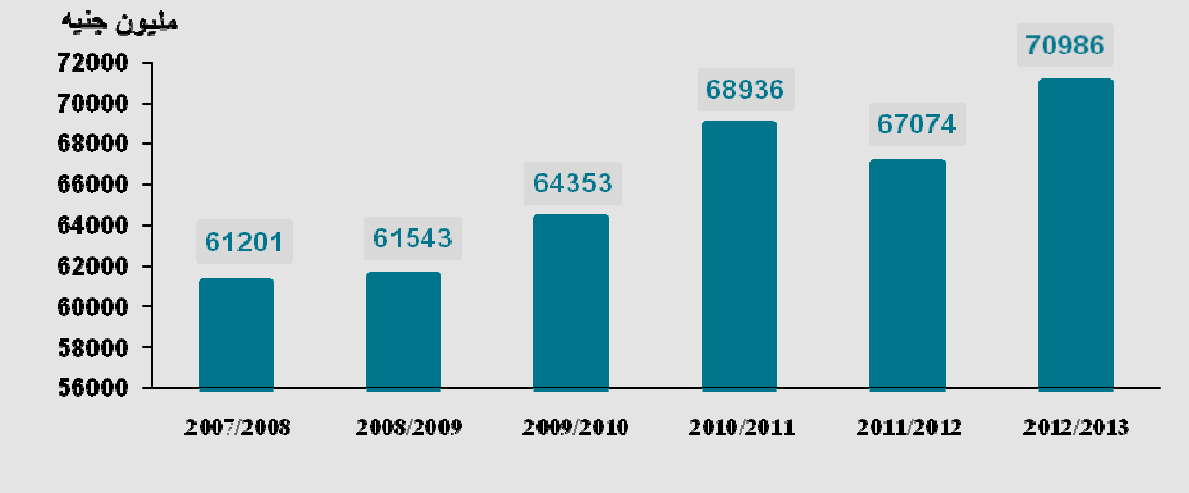

المصدر: وزارة الاستثمار

وقد حققت الشركات التابعة لعدد 8 شركات قابضة زيادة في قيمة إيراد النشاط الجاري خلال العام المالي 2013/2012 بالمقارنة بالعام المالي 2012/2011 وهى الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج بنسبة 29.3%، والشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى بنسبة 24%، والشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما بنسبة 15%، والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بنسبة 14%، والشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين بنسبة 13%، والشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية بنسبة 11.5%، والشركات التابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير بنسبة 1%، والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بنسبة 1%.

حققت الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية انخفاضاً في قيمة إيراد النشاط الجاري خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011 وبنسبة انخفاض 8.4%.

جدول رقم (2 - 5)
تطور إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة مُوزع طبقاً للشركة القابضة (2013/2012 -2008/2007)

بالمليون جنيه

	الشركة القابضة	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
1	الصناعات الكيماوية	7337	7582	8095	8104	8362	9536
2	الصناعات المعدنية	13987	10764	9858	12240	11104	10174
3	الأدوية والمستلزمات الطبية	5856	6856	7588	6824	7478	8339
4	القومية للتشييد والتعمير	7192	9772	11062	8932	6234	6287
5	الصناعات الغذائية	11423	13999	14010	18084	20686	20911
6	النقل البحري والبري	2546	2995	3100	3435	2877	3568
7	السياحة والفنادق والسينما	1535	1539	1446	1197	887	1020
8	القطن والغزل والنسيج	3260	2423	2930	3848	2886	3732
9	مصر القابضة للتأمين	8065	5613	6264	6272	6560	7419
	إجمالي إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة	**61201**	**61543**	**64353**	**68936**	**67074**	**70986**

المصدر: وزارة الاستثمار

جدير بالذكر أن الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية قد ساهمت بالنصيب الأكبر من إجمالي إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة خلال العام المالي 2013/2012، فقد بلغت نسبة إيراد نشاط الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية من الإجمالي 29.5%، يليها الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية بنسبة 14.3%، ثم الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بنسبة 13.4%.

3-2 تطور أجور العاملين في الشركات التابعة:

بلغت قيمة الأجور للعاملين بالشركات التابعة وعددهم 304272 عامل مبلغ 13547 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 11445 مليون جنيه في العام المالي 2012/2011 وبنسبة زيادة 18.4%.

شكل رقم (3 - 2)
تطور أجور العاملين في الشركات التابعة (2013/2012 -2008/2007)

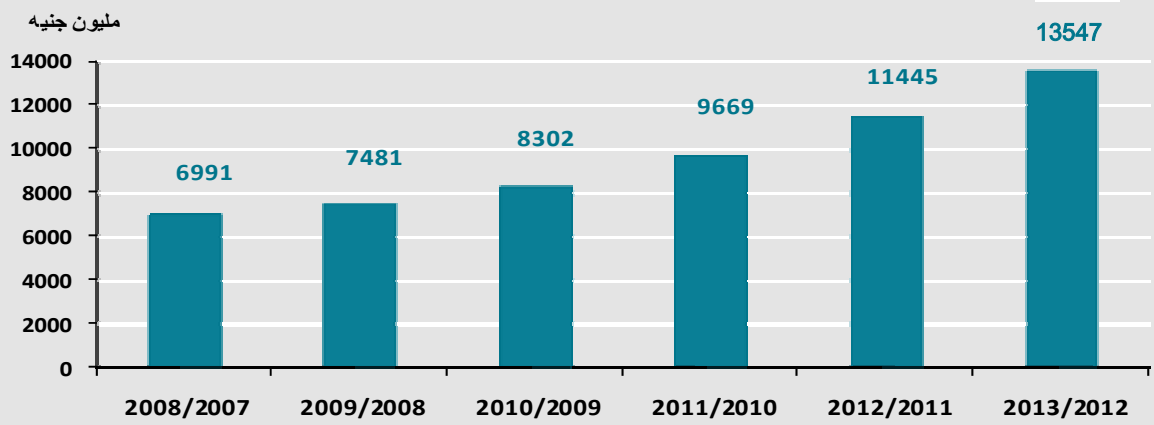

المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وقد عانت العديد من الشركات التابعة من الاحتجاجات العمالية لزيادة الأجور خلال العامين السابقين، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأجور خلال العام المالي 2013/2012 بنسبة 18.4% بالمقارنة بالعام المالي 2012/2011، وارتفعت قيمة الأجور خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة 18.4% مقارنة بالعام المالي 2011/2010، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع غير مسبوق في تكلفة الإنتاج.

4-2 تطور الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة:

بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة مبلغ 3453 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 2542 خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة زيادة قدرها 35.8% ليصبح إجمالي الاستثمارات المُنفذة لأغراض صيانة وتطوير وإحلال وتجديد الآلات والمعدات بالشركات التابعة خلال الفترة من العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012 مبلغ 22764 مليون جنيه.

شكل رقم (4 - 2)
تطور الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة (2013/2012 -2008/2007)

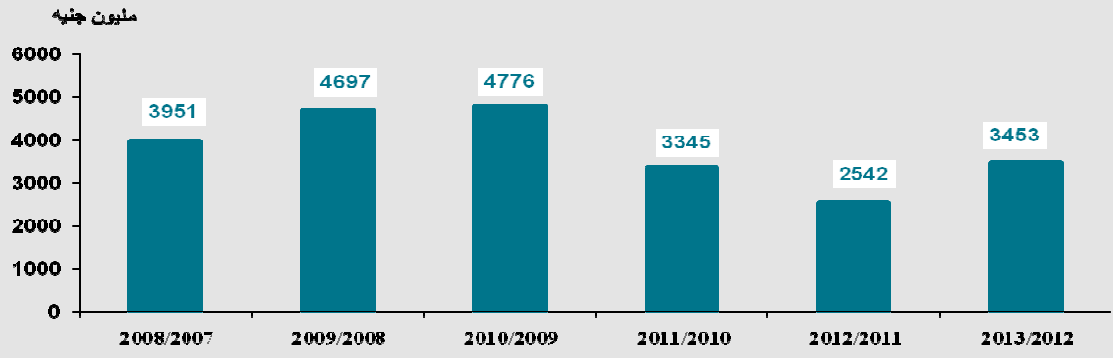

المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وقد ساهمت الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بالنصيب الأكبر من قيمة الاستثمارات المُنفذة خلال العام المالي 2013/2012 حيث بلغت استثمارات الشركات التابعة للصناعات الكيماوية 955 مليون جنية من إجمالي استثمارات الشركات التابعة البالغة 3453 مليون جنيه وبنسبة 27.7% من الإجمالي. وتأتى في المرتبة الثانية الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية حيث تم تنفيذ استثمارات بلغت 537 مليون جنيه وبنسبة 15.6% من الإجمالي، ثم الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية حيث تم تنفيذ استثمارات بلغت 483 مليون جنيه وبنسب 13.9% من الإجمالي.

جدول رقم (2 - 6)
تطور الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة (2013/2012 -2008/2007)

بالمليون جنيه

	الشركة القابضة	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
1	الصناعات الكيماوية	1550	1634	1606	1088	807	955
2	الصناعات المعدنية	713	1017	1160	471	233	537
3	الأدوية والمستلزمات الطبية	205	159	217	195	171	159
4	القومية للتشييد والتعمير	498	753	670	405	452	461
5	الصناعات الغذائية	241	231	283	303	362	483
6	النقل البحري والبري	252	428	276	235	222	439
7	السياحة والفنادق والسينما	316	320	438	566	227	335
8	القطن والغزل والنسيج	170	116	83	35	30	51
9	مصر القابضة للتأمين	6	39	43	47	38	33
	إجمالي الاستثمارات المنفذة بالشركات التابعة	**3951**	**4697**	**4776**	**3345**	**2542**	**3453**

المصدر: مركز معلومات قطاع العمال العام

ثالثاً: نماذج الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة:

1. الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية:

بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية مبلغ 955 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنةً بمبلغ 807 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة زيادة 18.3%. **وقد شهد العام المالي 2013/2012 الانتهاء من الأعمال التالية:**

- تم اختيار شركة تكنيمونت الإيطالية كمقاول عام لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل مصانع شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" وذلك من خلال مناقصة عالمية بين 4 شركات عالمية. وتم توقيع عقد القرض اللازم للمشروع بين شركة كيما وائتلاف البنوك المصرية (الأهلي، ومصر، والعربي الأفريقي) تحت رعاية السيد الأستاذ/ أسامة صالح وزير الاستثمار، وذلك بمبلغ 375 مليون دولار تمثل 51.4% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع.

مشروع إعادة تأهيل شركة كيما

يهدف مشروع إعادة تأهيل شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من الكهرباء وذلك بإقامة وحدة لإنتاج اليوريا بطاقة 1575 طن/يوم (طاقة سنوية 530 ألف طن يوريا) ووحدة نتيريك جديدة مع إعادة تأهيل مؤخرة المصانع القائمة، ويبلغ إجمالي تكلفة المشروع 730 مليون دولار أمريكي ويتم تنفيذ المشروع في 33 شهر ويؤدى إلى توفير حوالي 150 ميجاوات للشبكة العمومية. كما يوفر 500 فرصة عمل مباشرة.

توقيع عقد القرض الخاص بإعادة تأهيل شركة الصناعات الكيماوية (كيما) وائتلاف البنوك المصرية تحت رعاية السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار

- تنفيذ الأعمال المُتبقية لمشروع نقل مصانع الشركة الشرقية للدخان "ايسترن كومبانى" إلى مجمع صناعي في مدينة 6 أكتوبر بتكلفة فعلية وصلت إلى 5.5 مليار جنيه منذ بداية المشروع حتى تاريخه - تتضمن قيمة الأرض والإنشاءات والتجهيزات والمعدات والأعباء التمويلية.
- الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى والترويج لبعض الفرص الاستثمارية **ومنها على سبيل المثال المشروعات التالية:**
  - مشروع إنتاج إطارات النقل، والنصف نقل والملاكي، وذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص للدعم الفني والتمويل.
  - مشروع إنتاج كربونات الصوديوم بالمشاركة مع شركة أبوقير للأسمدة وشركة "راكتا" والقطاع الخاص.
  - إقامة مشروع لإنتاج الأسمدة الأزوتية وذلك باستخدام البنية الأساسية لمصانع شركة النصر للأسمدة.

2. الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما مبلغ 335 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 227 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة زيادة 47.6%.
- ومن الملاحظ أن النصيب الأكبر من الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما خلال العام المالي 2013/2012 يرجع بالأساس إلى استثمارات شركة مصر للفنادق لأغراض تطوير فندق النيل ريتزكارلتون، حيث تم صرف مبلغ 244 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 فقط ليصبح إجمالي ما تم صرفه على هذا المشروع خلال الفترة 2008/2007 وحتى 30 يونيو 2013 مبلغ 470 مليون جنيه. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 943 مليون جنيه ومن المُنتظر الانتهاء من التطوير وافتتاح الفندق خلال عام 2014.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار يتفقد أعمال تطوير فندق ريتز كارلتون

وقد شهد العام المالي 2013/2012 الانتهاء من الأعمال التالية:

- تم استكمال مشروع إنشاء مبنى إداري وفندق بأرض التحرير بميدان التحرير بتكلفة استثمارية 540 مليون جنيه حيث تم بيع المبنى الإداري بمشروع التحرير بحالته تحت الإنشاء وإسناد إدارة الفندق لشركة شتايجنبرجر بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المُتبعة في هذا الشأن.
- تم استكمال أعمال التطوير في عدد من الفنادق المملوكة لبعض الشركات المشتركة والتي تساهم في ملكيتها الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق "ايجوث"، فقد تم تطوير وافتتاح كل من فندق نوفوتيل المطار بطاقة 114 غرفة بتكلفة استثمارية 95 مليون جنيه، وفندق موفنبيك الهرم بطاقة 132 غرفة بتكلفة استثمارية 113 مليون جنيه وتوفير 130 فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى فرص العمل غير المباشرة.

السيد الأستاذ أسامة صالح وزير الاستثمار يفتتح فندق موفنبيك الهرم بعد التطوير

- في إبريل 2013 تم الانتهاء من إجراءات استرداد قطعة أرض سافوى بمساحة 6550م^2 من محافظة الأقصر لاستغلالها لإقامة مشروع فندقي من خلال طرحها على المستثمرين بنظام المشاركة.

- تم توقيع بروتوكول تعاون بين الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما وإحدى شركات شركة مصر القابضة للتأمين لاستغلال بعض الأصول المملوكة للشركات التابعة بنظام المشاركة وذلك لتحقيق التكامل والتعاون بين شركات قطاع الأعمال العام. ومن تلك المشروعات استغلال أرض مدينة نصر المملوكة لشركة مصر للسياحة في إقامة مشروع سكنى إداري تجارى بعدد 55 عمارة بحوالي 2600 وحدة سكنية، ومجمع مدارس، ومستشفى، ومسجد، واستغلال عدد سبع قطع أراضى ملك شركة المعمورة لإقامة 110 وحدة سكنية بمستوى فوق المتوسط بمدينة 6 أكتوبر.
- تم تطوير ثلاث مطاعم عائمة مملوكة لشركة مصر للسياحة وافتتاحها خلال العام المالي 2013/2012.
- تم الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مشروعات سياحية على أرض العين السخنة وأرض وقصر عزيزة فهمي بجليم بالإسكندرية.
- تم تطوير عدد 27 فرعاً لشركات التجارة الداخلية منها 8 فروع بالتمويل الذاتي و19 فرعاً عن طريق المشاركين من القطاع الخاص. وقد تم منح حق الانتفاع لفرعين تابعين لشركة صيدناوى والذي تحصل معه الشركة على مبلغ 20 مليون جنيه لتوفير سيولة عاجلة واستغلالها لدوران النشاط الجاري.

3. الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية مبلغ 483 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 362 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 33.4%.
- وقد تنوعت الاستثمارات المُنفذة خلال العام المالي 2013/2012 في عدة مجالات، فقد تم تنفيذ استثمارات لإعادة تأهيل بعض المصانع بمبلغ 244 مليون جنيه، وتنفيذ استثمارات جديدة بمبلغ 42 مليون جنيه، وإحلال وتجديد بمبلغ 133 مليون جنيه، ومشروعات حماية البيئة بمبلغ 12 مليون جنيه، ومشروعات إدخال الغاز الطبيعي للمصانع بمبلغ 52 مليون جنيه.

جدول رقم (2 - 7) استثمارات إعادة تأهيل مصانع الإنتاج التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية 2013/2012

بالمليون جنيه

الشركة القابضة	البيان	القيمة	التمويل
السكر والصناعات التكاملية المصرية	تأهيل لمصانع الإنتاج	47.8	تمويل ذاتي
طنطا للزيوت	استكمال تأهيل مصنع بنها بلغت جملة الأعمال المنفذة حتى أول العام المالي 17.3 مليون جنيه	5.0	قرض حسن
الملح والصودا	تأهيل مصنع محرم بك – كفر الزيات	4.2	قرض حسن
مطاحن شمال القاهرة	استكمال تطوير مطحن الهدى وزيادة قدرته إلى 600 طن قمح / يوم استخراج 72% وذلك بتركيب 2 خط قدرة الخط 300 طن قمح / يوم	70.1	تمويل ذاتي
مطاحن جنوب القاهرة	استكمال تطوير مطحن الوحدة	3.7	تمويل ذاتي
مطاحن مصر الوسطى	استكمال تطوير مطحن تبارك بني سويف ومطحن بني مزار بالمنيا وزيادة قدرتهم من 375 طن قمح / يوم إلى 675 طن قمح / يوم لكل منها	105.6	تمويل ذاتي
مطاحن ومخابز الإسكندرية	استكمال تطوير مطحن محرم بك 2	4.5	تمويل ذاتي
العامة للصوامع والتخزين	استكمال صومعة دمياط (الإنذار الآلي)	3.1	تمويل ذاتي
الاجمالى		244	

المصدر: الشركة القابضة للصناعات الغذائية

جدير بالذكر أن الاستثمارات الجديدة بالشركات التابعة خلال العام المالي 2013/2012 قد تضمنت مبلغ 13 مليون جنيه قيمة المُنصرف على مشروع إنشاء خط إنتاج وتعبئة المياه الطبيعية بشركة طنطا للزيوت والصابون، ومبلغ 2 مليون جنيه قيمة المُنصرف خلال العام المالي على مشروع إنشاء هايبر مدينة قها التابع لشركة قها للأغذية المحفوظة ومبلغ 27 مليون جنيه استثمارات بغرض تطوير المجمعات الاستهلاكية **ومنها المشروعات التالية:**

- إنشاء مجمعات تجارية مميكنة ببعض محافظات الوجه القبلي تابعة للشركة المصرية لتجارة الجملة باستثمارات 17 مليون جنيه.
- البدء في إنشاء عدد 2 مركز تجارى وإداري بمدينة 6 أكتوبر على الأراضي المُخصصة من الشركة العامة لتجارة الجملة بإجمالي تكلفة مُقدره للمشروع بمبلغ 70 مليون جنيه حيث بلغ المُنصرف خلال العام المالي 2013/2012 بمبلغ 8 مليون جنيه.
- إنشاء مشروع مركز خدمات صناعية وتجارية بالمنطقة رقم (7) بأراضى الاستثمار بالقطامية بمساحة 6513م^2 التابع لشركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية بتكلفة كلية 5.3 مليون جنيه؛ وقد تم الاستلام الابتدائي للمشروع في 11/ 3/ 2013 وجاري إدخال المرافق من كهرباء ومياه وصرف صحي وقاربت على الانتهاء وبلغ المُنصرف خلال العام المالي 2013/2012 مبلغ 2 مليون جنيه.

وعلى صعيد آخر، فقد شملت استثمارات الإحلال والتجديد وشراء أصول جديدة لإحلال الأصول القديمة المتهالكة بهدف الاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية لبعض الشركات وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية لعدد 9 شركات تابعة.

جدول رقم (2 - 8) استثمارات الإحلال والتجديد للشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية 2013/2012

بالمليون جنيه

الشركة	القيمة	مصادر التمويل
السكر والصناعات التكاملية المصرية	84	ذاتي
شركات الزيوت	13	ذاتي — قرض حسن
شركات المطاحن	6	ذاتي
النشا والخميرة والمنظفات	3	قرض حسن
أدفينا — قها للأغذية	3	قرض حسن
العامة للصوامع والتخزين	7	ذاتي
شركات المجمعات	10	قرض حسن
العامة والمصرية للجملة	4	ذاتي
العامة للمخابز وتسويق الأرز	3	ذاتي — قرض حسن
الإجمالي	133	

المصدر: الشركة القابضة للصناعات الغذائية

أما فيما يخص مشروعات حماية البيئة، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة بشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية خلال العام المالي 2013/2012 مبلغ 10.5 مليون جنيه وشركة إسكندرية للزيوت والصابون مبلغ 1.5 مليون جنيه لاستكمال مشروع أعمال تطوير وحدات الصرف الصناعي لمصنع كفر الزيات على مصرف كتشنر. وقد بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة بشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية خلال العام المالي 2013/2012 كمشروعات لإدخال الغاز الطبيعي 52 مليون جنيه.

4. الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية:

بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية مبلغ 537 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 233 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 130.5%.

- وقد استطاعت الشركة القابضة للصناعات المعدنية الاستمرار في تنفيذ برنامج التطوير الفني للشركات التابعة خلال العام المالي 2013/2012 رغم الصعوبات التي عانت منها بعض الشركات التابعة، وقد تمثلت الاستثمارات المُنفذة في أربع شركات على النصيب الأكبر من الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة هي شركة مصر للألمونيوم، وشركة مصانع النحاس المصرية، وشركة النصر لصناعة الكوك، وشركة الحديد والصلب المصرية. فقد بلغت استثمارات الشركات الأربعة خلال العام المالي 2013/2012 مبلغ 413 مليون جنيه وبنسبة 76.9% من إجمالي استثمارات الشركات التابعة للصناعات المعدنية. **وفيما يلي بيان تلك الاستثمارات:**

- استكمال تنفيذ عمليات تطوير شركة مصر للألمونيوم بمبلغ 231 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 وبنسبة 43% من إجمالي استثمارات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، وقد شملت تلك الاستثمارات إحلال وتجديد بعض خلايا الإنتاج، وإعادة تأهيل مصنع البلوكات الخضراء، وتطوير قطاعات التشكيل، وتطوير الوحدات وإحلال محطات التوحيد الروسي، وتطوير القضبنة، وإحلال الغاز الطبيعي محل المحروقات البترولية، وإنشاء نظام سحب ونقل بودرة الفحم إلى جانب خدمات البيئة وتجديد أسطول نقل الخامات.

- استثمارات مُنفذة بشركة مصانع النحاس المصرية بمبلغ 96 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 وبنسبة 17.9% من إجمالي استثمارات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، وقد شملت تلك الاستثمارات إحلال وتجديد خطوط إنتاج الشركة سواء في مصنع الإسكندرية أو مصنع القاهرة. وتمثلت تلك الاستثمارات في إحلال مكينة القص والاستعدال، وتحديث مكينة الدرفلة بالتبين، واستكمال مصنع الحبال والأسلاك، واستكمال خط البثق الأفقي، وتغير الكابلات المعدنية، واستكمال خط الشرائط، واستكمال تحديث باقي المعدات.

- استثمارات مُنفذه خلال العام المالي 2013/2012 بمبلغ 86 مليون جنيه في شركتي النصر لصناعة الكوك والحديد والصلب المصرية بمبلغ 64 مليون جنيه وبمبلغ 22 مليون جنيه على التوالي. وقد شملت استثمارات شركة النصر لصناعة الكوك في إعادة تأهيل البطاريات 1و2و4، وتحديث وسائل النقل وبعض مشروعات حماية البيئة، في حين تضمنت استثمارات شركة الحديد والصلب المصرية تحديث خط الساخن، وتركيب خلاط للدلوميت، وجهاز لقياس سمك المعدن.

تطوير شركة الحديد والصلب

تم اتخاذ إجراءات الاستعانة باستشاري متخصص في مجال الحديد والصلب لوضع خطة تطوير، وقد تم دعوة عدد 21 شركة عالمية، حيث تقدمت 6 شركات للمناقصة بعروضها الفنية والمالية حيث قامت اللجنة الفنية المختصة بدراسة العروض الفنية وتقييمها وتم قبول 3 شركات من الناحية الفنية، وقد تم فتح المظاريف المالية للشركات المقبولة فنياً والترسية على أفضل الشركات فنياً ومالياً وهى شركة TATA Steel Consultant. وقد تم توقيع العقد واستكمال إجراءات التعاقد، وقد أصبح العقد سارياً اعتباراً من 11/ 11/ 2013

- وقد قامت شركة الحديد والصلب بوضع خطة مستقبلية للتطوير خلال الخمس سنوات القادمة بغرض زيادة إنتاج الأفران العالية ليصل إلى 1.5 مليون طن/سنوياً بهدف إنتاج 1.2 مليون طن صلب منتج نهائي مُعد للبيع.

- هذا وقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات التعاقد مع استشاري أجنبي لدراسة تطوير شركة الحديد والصلب المصرية، وقد قامت الشركة خلال العام المالي 2013/2012 بدعوة الشركات العالمية المتخصصة في المجال للقيام بالأعمال الاستشارية اللازمة لتطوير شركة الحديد والصلب المصرية.

5. الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى مبلغ 439 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 222 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 97.7%.

- وقد استحوذت استثمارات الشركات العاملة في مجال تداول الحاويات على النصيب الأكبر من الاستثمارات المُنفذة خلال العام المالي 2013/2012 حيث بلغت استثماراتها مبلغ 401 أي بنسبة 91.3% من إجمالي الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى.

6. الشركات التابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير مبلغ 461 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 452 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة 2%.

- وقد تضمنت استثمارات الشركات التابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير خلال العام المالي 2013/2012 مبلغ 99 مليون لأغراض إحلال وتجديد الأصول، ومبلغ 362 مليون جنيه لأغراض الاستثمار العقاري وشركات الإسكان.

7. الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج مبلغ 51 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة باستثمارات بلغت 30 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 وبنسبة زيادة قدرها 70%.

- تقوم الشركة القابضة بمحاولة تحسين إدارة رأس المال العامل لتسييل بعض الأصول المتداولة وعلى رأسها المخزون الراكد لتساهم بمواردها الذاتية في مقابلة التزاماتها، وعلى التوازي تقوم الشركة القابضة بالمضي قدماً في إجراءات اختيار استشاري متخصص لعمل دراسة جدوى متكاملة تتضمن خطة استثمارية يتم تنفيذها على مراحل، وذلك لضخ الاستثمارات في الشركات التابعة بإجمالي تكلفة مقدرة تبلغ 6 مليار جنيه.

8. الشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة للشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية مبلغ 159 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 171 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة انخفاض 7%.

- وقد قامت الشركة القابضة للأدوية خلال العام المالي 2013/2012 بدعم جهود إعادة الهيكلة في شركاتها التابعة لاستكمال تنفيذ خططها الاستثمارية وسداد التزاماتها المتعلقة بسير العمل والإنتاج، وأهمها استثمارات شركة النصر للكيماويات بمبلغ 52 مليون جنيه، وشركة العبوات الدوائية بمبلغ 48 مليون جنيه، وشركة مصر للمستحضرات بمبلغ 30 مليون جنيه، أي بإجمالي مبلغ 130 مليون جنيه تمثل 81.8% من اجمالى استثمارات الشركات التابعة.

9. الشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين:

- بلغت قيمة الاستثمارات المُنفذة في الشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين مبلغ 33 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بمبلغ 38 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة انخفاض 13.2%.

- **وقد تضمنت الخطة الاستثمارية لشركة مصر القابضة للتأمين القيام بالأعمال التالية:**

– تأسيس شركة وطنية لإعادة التأمين مع شركاء من الشركات التابعة وشركات التأمين المحلية والمستثمرين العرب والأجانب ومؤسسات التمويل الدولية والعربية.

– إنشاء شركة للتأمين التكافلي بالشراكة مع شريك فني ذو خبرة في هذا المجال.

– تأسيس شركة مصر للتأجير التمويلي بالشراكة مع البنوك ومستثمرين من القطاع الخاص المحلى والعربي والأجنبي.

– وضع إستراتيجية جديدة لاستثمارات الشركات واستراتيجيات للمساهمة في كل قطاع اقتصادي، بالإضافة إلى التقييم المستمر لمحفظة الأوراق المالية وتدويرها.

رابعاً: الحوكمة والإفصاح، والمسئولية الاجتماعية:

تولى شركات قطاع الأعمال العام اهتماماً بالالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية وتفعيل مبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى قيام الشركات التابعة بدورها في المسئولية الاجتماعية، **وتتمثل أهم تلك الجهود خلال العام المالي 2013/2012 –على سبيل المثال وليس الحصر- ما يلي:**

- استمرار تنفيذ برامج تأهيل مجالس إدارات الشركات التابعة في مجالات الإدارة المختلفة، والقدرة على التعامل مع الأزمات والمتغيرات تستمر من عام 2012 حتى عام 2015.

- تزويد مراكز المعلومات وعلى رأسها مركز معلومات قطاع الأعمال العام أولاً بأول بكافة البيانات عن الشركات التابعة، وهو ما تلتزم به جميع الشركات القابضة.

- تقييم أداء مجالس الإدارات وضخ دماء جديدة لتحسين الأداء، ومثال ذلك ما تم في الشركة القابضة للصناعات الكيماوية حيث تم عمل دراسة موسعة خلال العام المالي 2013/2012 لتقييم أداء مجالس إدارات الشركات التابعة تمهيداً لإدخال خبرات فنية واقتصادية وقيادات جديدة.

- تقوم الشركات القابضة بإنشاء وتحديث قواعد بيانات بالكوادر الفنية والاقتصادية والمالية المتخصصة والخبراء المؤهلين في كل مجال للاستفادة بها في إعادة تشكيل مجالس إداراتها، ومثال ذلك الشركة القابضة للنقل والقابضة للتأمين وغيرها.

- بالنسبة للمسئولية الاجتماعية للشركات فإن كافة الشركات القابضة تولي أهمية لمتابعة دور شركاتها في خدمة المجتمع وإعداد تقرير دوري بذلك في بعض الشركات إيماناً منها بأن لذلك مردود اجتماعي واقتصادي أيضاً، ولا تقتصر جهود الشركات في هذا المجال على البيئة الداخلية فقط وإنما تمتد للبيئة الخارجية والمجتمع المحيط بالشركة.

المحور الثالث

الخدمات المالية غير المصرفية

شهد العام المالي 2013/2012 استكمال الجهود الرامية إلى إصلاح وتطوير الخدمات المالية غير المصرفية -والتي تم تبنيها في إطار برنامج إصلاح الخدمات المالية غير المصرفية بمرحلتيه الأولى والثانية حيث تم التركيز خلال العام المالي 2013/2012 علي تحديث وتطوير سوق رأس المال من خلال رفع كفاءة منظومة التداول في السوق المصري عن طريق تفعيل آلية جديدة لاحتساب أسعار الإغلاق للأسهم في السوق، وإدخال آلية جديدة لتداول حقوق الاكتتاب لأول مرة في السوق المصري، وإعادة إطلاق آلية الشراء والبيع في ذات الجلسة والتي توقفت منذ ثورة يناير 2011 مع إجراء بعض التعديلات عليها، واتخاذ مجموعة من الضوابط الخاصة بتبسيط إجراءات نقل الملكية بسوق خارج المقصورة، وإطلاق نظام جديد للرقابة على التداول وهو من أحدث أنظمة الرقابة على التداول في العالم لحماية أموال المستثمرين. هذا بالإضافة إلي العمل علي تحسين مستويات الإفصاح والشفافية لحماية حقوق المساهمين وتدعيم ثقة المستثمرين في السوق، والعمل علي تعزيز وتدعيم التعاون مع البورصات العالمية.

كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال العام المالي 2013/2012 باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بتطوير قطاع التأمين بهدف رفع كفاءة هذا القطاع وزيادة دوره في إدارة المخاطر وتوفير التغطية التأمينية لمختلف الأنشطة، وقد تم خلال العام المالي 2013/2012 دراسة تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وقانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975، بالإضافة إلي مناقشة سبل تنمية وتحفيز نشاط التأمين التكافلي، واستحداث وتطوير منتجات تأمينية جديدة مثل تفعيل وثيقة العنف السياسي والاهتمام بمجال التأمين متناهي الصغر، واستكمال إصلاح وتطوير المعايير والقواعد المنظمة للقطاع وفقاً لأحدث النظم العالمية.

وبالنسبة لقطاع التمويل العقاري فقد استمر العمل على تطوير ودعم هذا النشاط من خلال دراسة المشكلات التي تواجه القطاع والعمل علي حلها، ودراسة التعديلات المقترحة لقانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001.

أهم إجراءات تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (2005/2004 - 2013/2012)

- **تبني وتنفيذ برنامج إصلاح الخدمات المالية غير المصرفية بمرحلتيه الأولى والثانية.**
- **إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية لتحل محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، كما تختص بالرقابة والإشراف علي نشاط التأجير التمويلي.**
- **صدور قانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.ويهدف هذا التعديل إلي توسيع قاعدة الاستثمار وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية من خلال دعم وتعزيز القدرات الرقابية للهيئة العامة لسوق المال دون المساس بالمرونة والسرعة الواجبتين عند التعامل من خلال هذا السوق وكذلك تشجيع سوق الإصدار الأولي للأوراق المالية، وتعزيز الشفافية وكفالة مقتضيات الحوكمة والإفصاح وتقوية وتعزيز دور البورصة المصرية.**
- **صدور قانون رقم 118 لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981. ويهدف التعديل إلي تعزيز الاستقلال المالي والإداري للهيئة الرقابية في ممارستها لمهامها وتطوير قواعد الرقابة لتكون بناءً علي أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية، تعزيز دور اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين، وتحقيق التخصص في النشاط التأميني، وتنظيم مشاركة البنوك في تسويق المنتجات التأمينية، وإعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية والسماح للأشخاص الاعتبارية بممارستها بما يساعد على تقليل المخاطر ورفع مستوى الوساطة التأمينية.**
- **صدور قانون رقم 10 لسنة 2009 بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. ويهدف هذا القانون إلي تعميق سبل الرقابة والمتابعة على الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك من خلال توحيد جهة الرقابة في هيئة واحدة هي الهيئة العامة للرقابة المالية بما يؤدي إلي تطوير أساليب الرقابة وتطوير أدوات السوق.**
- **صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 181 لسنة 2012 باعتبار رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم (10) لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ثم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (991) لسنة 2012 بتفويض وزير الاستثمار، في مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام قانون تنظيم الرقابة المالية على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ،وذلك اعتباراً من 3/ 8/ 2012.**

كما اهتمت الهيئة العامة للرقابة المالية بالعمل علي تطوير القواعد المنظمة لنشاط التأجير التمويلي، ودراسة معوقات تطبيق نص القانون المنظم لنشاط التأجير التمويلي.

وفيما يلي عرض لأهم التطورات الخاصة بقطاعات سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، خلال العام المالي 2013/2012:

أولاً: سوق رأس المال

ركزت وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها على دعم خطط تطوير وتحديث منظومة سوق المال ورفع كفاءته بما يمكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية العارضة، حيث شهد العام المالي 2013/2012 اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في تحقيق أداء جيد للسوق المصري جاء في مقدمتها التركيز على تدعيم البنية التشريعية والتنظيمية اللازمة لخلق مناخ استثماري جذاب مع العمل على زيادة درجة الانفتاح على الأسواق الخارجية لجذب مزيداً من الاستثمارات مع التركيز على تحسين مستويات الإفصاح والرقابة على التداول بما يتوافق مع المعايير الدولية.

كما سعت إدارة البورصة إلى مواجهة تأثير التوترات السياسية على أداء السوق بالتركيز على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية بما يهدف لحماية حقوق المساهمين وتدعيم ثقة المستثمرين في السوق، من خلال أطلاق أول نموذج معياري للإفصاح عن الأحداث الجوهرية يتضمن توحيد لنموذج الإفصاح بين الشركات مما أتاح كافة المعلومات التي من شأنها التأثير على تسعير الأسهم للمستثمرين.

وقد انعكس ذلك في حدوث تحسن ملموس في أداء سوق المال المصري تمثل في ارتفاع في أحجام التداول وصاحب ذلك أداء قوى للأسهم لتسجل خلال عام 2012 ارتفاعاً في مؤشر البورصة الرئيسي بلغ 51% وهو معدل نمو سنوي لم يتحقق منذ عام 2007، وهو ما يجعل البورصة المصرية الأفضل أداء على مستوى الأسواق العربية وثاني أفضل أداء على مستوى الأسواق الناشئة وفقاً لمؤشر مؤسسة مورجان ستانلى.

ومن جانب أخر فقد حافظت البورصة على جاذبيتها كسوق استثماري واعد مقارنة بأسواق المنطقة والأسواق الناشئة، حيث حقق السوق معدل عائد على الكوبون يقترب من 8.3% مقارنة بنحو 3.2% لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ككل، و2.6% للأسواق الناشئة خلال عام 2012.

من ناحية أخرى وتقديراً لمكانة السوق المصري المتزايدة فقد تم انتخاب البورصة المصرية كنائب لرئيس اتحاد البورصات اليورو آسيوية والذي يضم في عضويته 34 بورصة أوروبية وأسيوية برأسمال سوقي يتجاوز 600 مليار دولار. كما إنه على الرغم من تأثير الأزمة السياسية المصرية على أداء الاستثمارات منذ عام 2011 فقد استطاعت البورصة المصرية أن تسجل أفضل أداء بين البورصات العربية وفقًا لصندوق النقد العربي بنهاية عام 2012 حيث احتلت البورصة المصرية المركز الأول بين البورصات العربية من حيث قوة الأداء حيث بلغت عائداتها 51% خلال عام 2012 وهو معدل لم يتحقق منذ عام 2007. هذا بالإضافة إلي أن البورصة المصرية قد جاءت في المركز الثاني بين بورصات الأسواق الناشئة وفقًا لمؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة (مؤشر الأسعار) بعد تحقيق عوائد قياسية بلغت 44% خلال عام 2012، وتم تصنيفها ضمن أكثر البورصات جذبًا للاستثمارات وفقًا لمؤشر ستاندرد آند بورز بفضل متوسط العائد المرتفع على الأرباح الموزعة والذي بلغ 8.3% مقارنة بنحو 3.2% لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ككل و2.6% للأسواق الناشئة خلال عام 2012.

أهم إجراءات تطوير سوق المال (2013/2012 - 2005/2004)

- قرار رئيس الوزراء رقم 1764 لسنة 2004 بإنشاء صندوق لتأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وذلك للعمل علي تأمين المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وتأمين حصولهم علي حقوقهم لدى تلك الشركات.
- قرار وزير الاستثمار رقم 141 لسنة 2006 بإضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بشأن حظر التلاعب في الأسعار واستغلال المعلومات الداخلية. ويهدف هذا القرار إلي استقرار السوق وضمان فاعلية إجراءات الرقابة علية بما يكفل استقراره وحماية المتعاملين فيه.
- افتتاح بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر 2007.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 234 لسنة 2008 بشأن تعديل بعض معايير المحاسبة المصرية.
- صدور قانون رقم 123 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992. ويهدف هذا التعديل إلي توسيع قاعدة الاستثمار وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية من خلال دعم وتعزيز القدرات الرقابية للهيئة العامة لسوق المال دون المساس بالمرونة والسرعة الواجبتين عند التعامل من خلال هذا السوق وكذلك تشجيع سوق الإصدار الأولي للأوراق المالية ، وتعزيز الشفافية وكفالة مقتضيات الحوكمة والإفصاح، و تقوية وتعزيز دور البورصة المصرية.
- صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 191 لسنة 2009، بشأن الأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2010 المعدل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بشأن تبسيط إجراءات إصدارات السندات من قبل الشركات والأشخاص الاعتبارية.
- العمل بنظام تداول الأسهم في ذات الجلسة، وذلك لتشجيع زيادة حجم التعاملات في السوق المصري.
- خفض التكلفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق السماح لها بنشر تقاريرها على شاشات التداول بالبورصة.
- رفع الحد الأعلى لرؤوس أموال الشركات التي يمكن إدراجها بجدول البورصة.
- صدور قرار 64 لسنة 2010 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.
- شهد السوق إعادة إطلاق آلية الشراء والبيع في ذات الجلسة والتي توقفت منذ ثورة يناير 2011 حيث صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (67) لسنة 2012 بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading) ويتضمن القواعد التنفيذية التي تنظم التعامل على الأسهم بيعًا وشراء في ذات جلسة التداول وذلك من خلال بيع كل أو جزء مما تم شراؤه في ذات جلسة التداول، أو شراء كل أو جزء مما تم بيعه من الأرصدة المتاحة للعميل في ذات جلسة التداول.

وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي حققها سوق رأس المال خلال العام المالي 2013/2012 من حيث مؤشرات الأداء، وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تنشيط سوق رأس المال:

1. مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية خلال العام المالي 2013/2012:

أ. مؤشرات الأسعار:

تأثرت البورصة المصرية بشكل واضح بالتوترات السياسية التي شهدتها البلاد خلال العام المالي 2013/2012، وخاصة خلال النصف الأول من عام 2013 والذي شهد تراجعاً ملحوظاً لمؤشرات السوق، حيث سجل المؤشر الرئيسي للسوق EGX30 ارتفاعاً محدوداً بنحو 1% خلال 2013/2012 وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي شهده خلال النصف الثاني عام من 2012، بينما سجلت مؤشرات الأسهم EGX 20، وEGX70، وEGX100 تراجعاً بنحو 4% و15% و12% خلال نفس الفترة.

أهم مؤشرات سوق رأس المال 2013/2012

- **بلغت أحجام التداول نحو 32179 مليون ورقة بقيمة تداول بلغت نحو 172633 مليون جنيه في العام المالي 2013/2012.**
- **سجل رأس المال السوقي نحو 343 مليار جنيه بنهاية يونيو 2013.**
- **سجلت بورصة النيل (سوق الشركات المتوسطة والصغيرة) قيمة تداول تقترب من 240 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012.**

ويوضح الجدول التالي عوائد مؤشرات سوق المال منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

جدول رقم (1 - 3)

عوائد مؤشرات سوق المال (2013/2012 -2008/2007)

نقطة

التاريخ	مؤشر البورصة المصرية EGX30	مؤشر البورصة المصرية EGX70	مؤشر البورصة المصرية EGX100	مؤشر البورصة المصرية EGX20
2008/2007	9,827	1,119	1,683	10,716
2009/2008	5,703	623	1,003	6,591
2010/2009	6,033	528	909	6,926
2011/2010	5,373	630	973	5,888
2012/2011	4,709	422	730	5,452
2013/2012	4,752	360	643	5,211

المصدر: البورصة المصرية

بينما يوضح الشكل التالي تطور عوائد مؤشرات سوق المال EGX20، وEGX30، وEGX70، وEGX100 خلال الأعوام المالية من 2008/2007 وحتى 2013/2012:

شكل رقم (1 - 3)

عوائد مؤشرات سوق المال (2013/2012 -2008/2007)

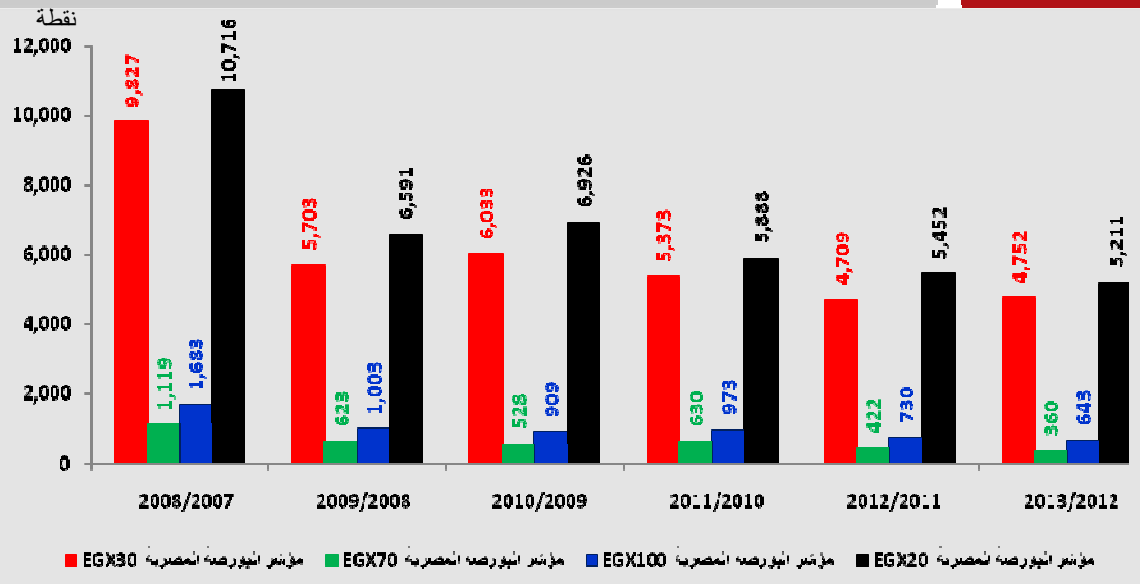

المصدر: البورصة المصرية

ب. قيم وحجم التداول:

ارتفعت أحجام التداول خلال العام المالي 2013/2012 إلى نحو 32179 مليون ورقة بقيمة تداول بلغت نحو 172633 مليون جنيه مقارنة بنحو 22256 مليون ورقة بقيمة تداول بلغت نحو 153371 مليون جنيه في العام المالي 2012/2011، وكانت الغالبية لسوق داخل المقصورة والذي سجل قيمة تداول تجاوزت 150436 مليون جنيه لنحو 30802 مليون ورقة مالية خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بسوق خارج المقصورة الذي سجل نحو 22197 مليون جنيه لنحو 1377 مليون ورقة مالية خلال العام المالي 2012/2011، **ويوضح الجدول التالي إجمالي قيم وأحجام التداول داخل وخارج المقصورة والمتوسط الشهري لقيم وحجم التداول منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (2 - 3)

قيم وأحجام التداول* (2013/2012 - 2008/2007)

العام المالي	قيمة التداول (داخل المقصورة) "بالمليون جنيه"	قيمة التداول (خارج المقصورة) "بالمليون جنيه"	إجمالي قيمة التداول "بالمليون جنيه"	المتوسط الشهري لقيمة التداول "بالمليون جنيه"	حجم التداول (داخل المقصورة) "بالمليون ورقة"	حجم التداول (خارج المقصورة) "بالمليون ورقة"	إجمالي حجم التداول "بالمليون ورقة"	المتوسط الشهري لحجم التداول "بالمليون ورقة"
2008/2007	548281	66747	615028	51252	19604	4192	23796	1983
2009/2008	281061	41302	322363	26888	25866	6517	32383	2699
2010/2009	315844	130007	445851	37161	26158	7579	33737	2812
2011/2010	211686	19130	230816	19254	24082	2411	26493	2210
2012/2011	137904	15467	153371	12796	21155	1101	22256	1859
2013/2012	150436	22197	172633	14406	30802	1377	32179	2690

* الأرقام الخاصة بإجمالي قيم وأحجام التداول لا تشتمل على بورصة النيل.

المصدر: البورصة المصرية

ويوضح الشكل التالي قيم التداول داخل وخارج المقصورة منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 2)
قيم التداول داخل وخارج المقصورة (2013/2012 -2008/2007)

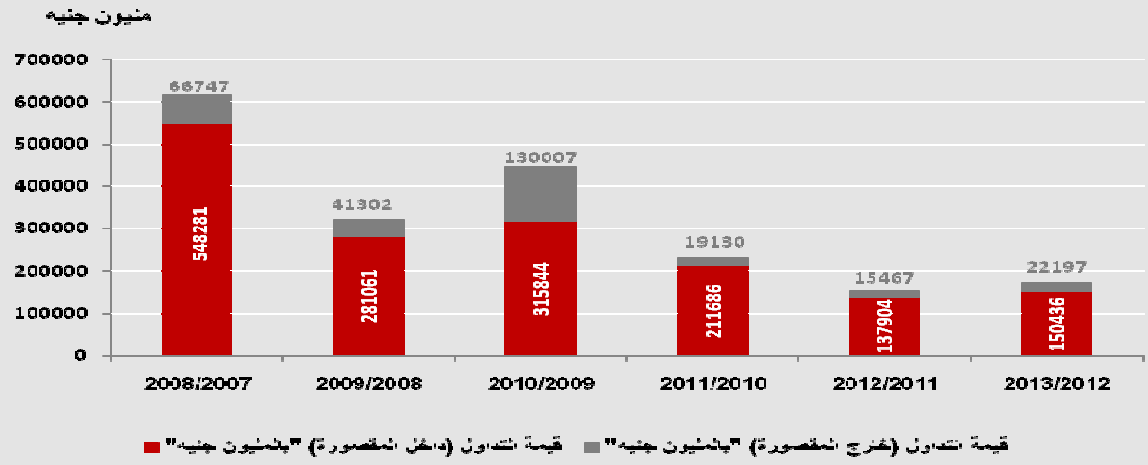

المصدر: البورصة المصرية

بينما يوضح الشكل التالي إجمالي قيم التداول والمتوسط الشهري لقيم التداول منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 3)
قيم التداول والمتوسط الشهري لقيم التداول (2013/2012 -2008/2007)

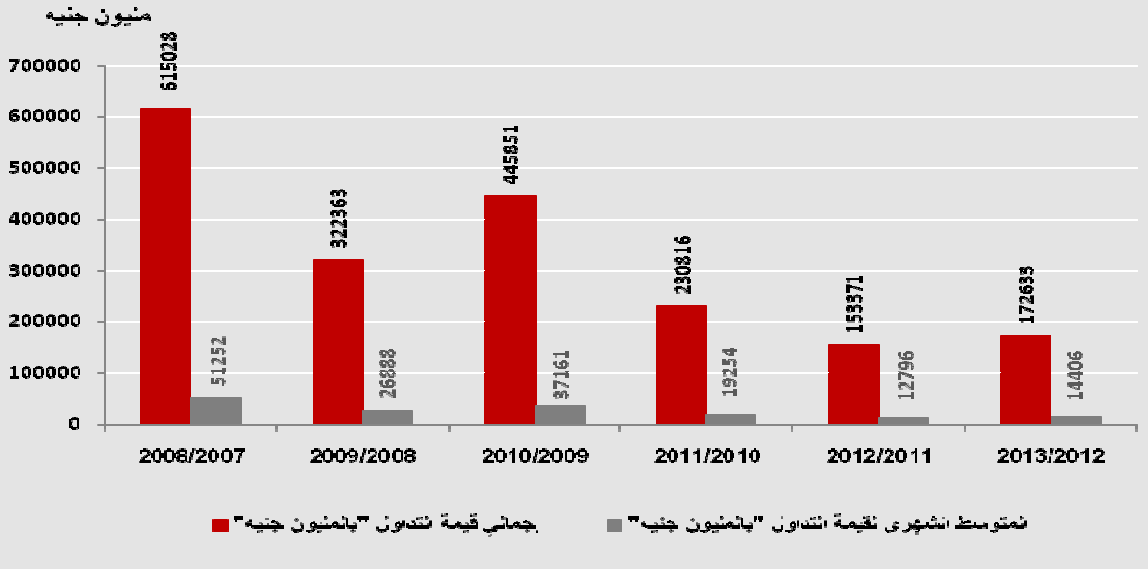

المصدر: البورصة المصرية

ويوضح الشكل التالي إجمالي حجم التداول داخل وخارج المقصورة منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (4 - 3)
إجمالي حجم التداول داخل وخارج المقصورة (2013/2012 -2008/2007)

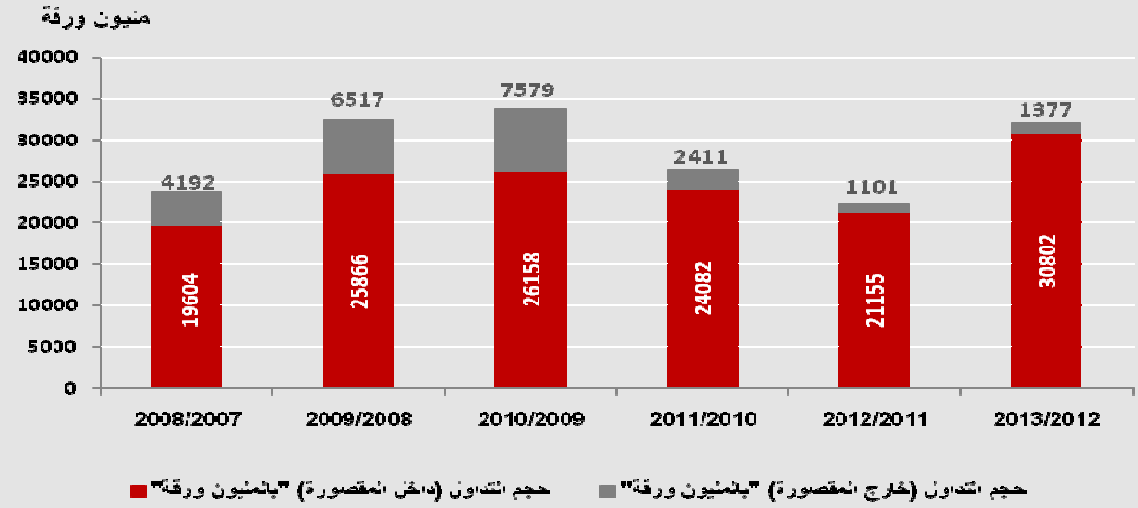

المصدر: البورصة المصرية

بينما يوضح الشكل التالي إجمالي حجم التداول والمتوسط الشهري لحجم التداول منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (5 - 3)
إجمالي حجم التداول والمتوسط الشهري لحجم التداول (2013/2012 -2008/2007)

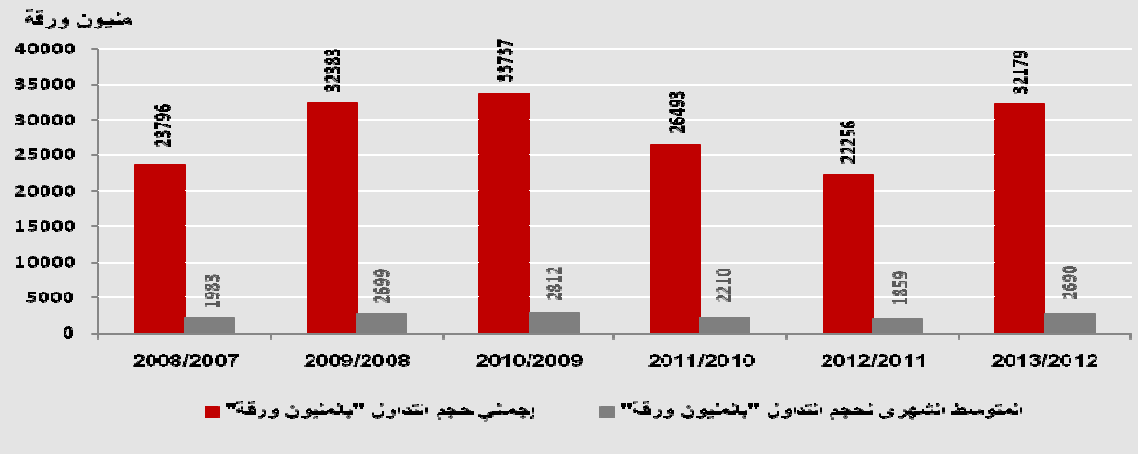

المصدر: البورصة المصرية

ج. رأس المال السوقي:

سجل رأس المال السوقي نحو 343 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2013/2012 متراجعاً بنحو 6.3% عن مستواه في العام المالي 2012/2011، وقد بلغت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلى الإجمالي في العام المالي 2013/2012 نحو 20.5% مقارنة بنسبة 24.3% في العام المالي 2012/2011. **ويوضح الشكل التالي تطور أداء رأس المال السوقي منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (3 - 6)
تطور أداء رأس المال السوقي (2013/2012 -2008/2007)

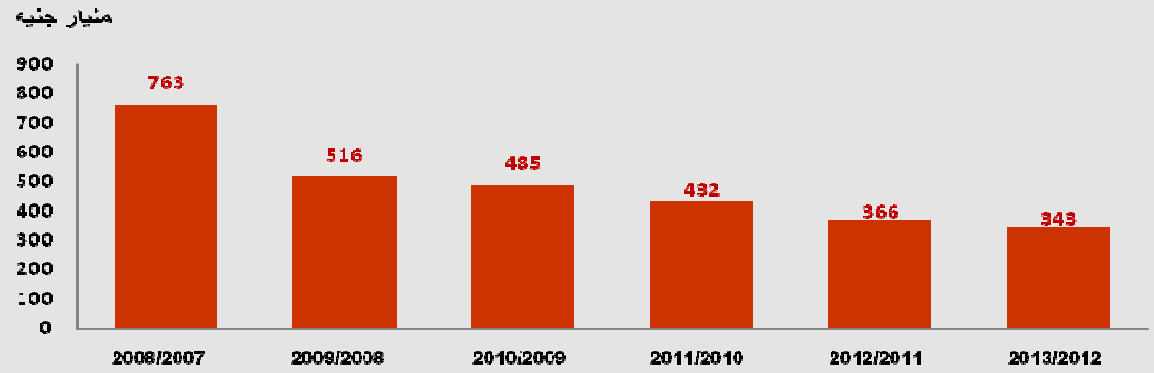

المصدر: البورصة المصرية

كما يوضح الشكل التالي نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 7)
نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي (2013/2012 -2008/2007)

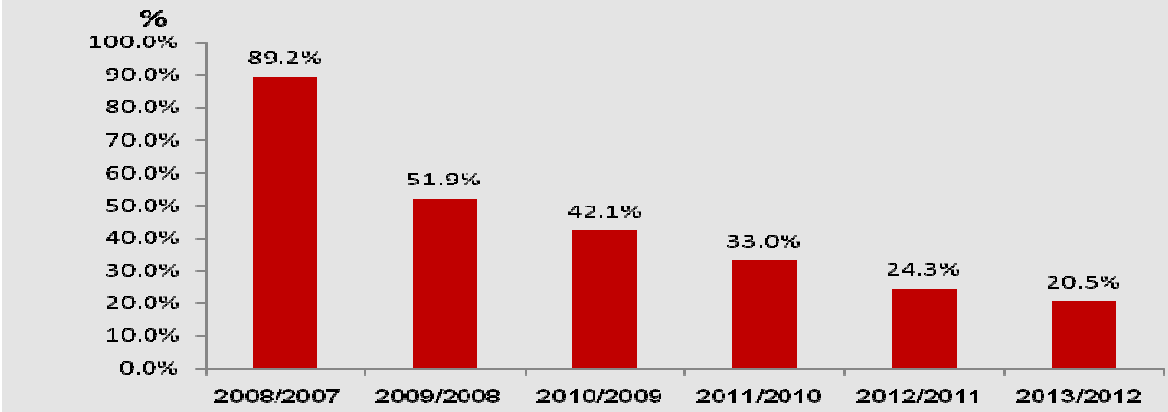

المصدر: البورصة المصرية

د. أداء بورصة النيل:

من جانب آخر فقد شهدت بورصة النيل (سوق الشركات المتوسطة والصغيرة) نشاطاً ملحوظاً خلال العام المالي 2013/2012، حيث بدأت أحجام التداول بها في النشاط نوعاً ما ليسجل السوق قيمة تداول تقترب من 240 مليون جنيه مقارنة بنحو 182 مليون جنيه في العام المالي 2012/2011، **وفيما يلي بيان بأهم الشركات التي تم تداولها في بورصة النيل خلال عام 2013:**

جدول رقم (3 - 3)

بيان بأهم الشركات التي تم تداولها في بورصة النيل خلال عام 2013

اسم الورقة (أسهم فقط)	حجم التداول (بالمليون ورقة)	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	رأس المال السوقي 31 ديسمبر 2013 (مليون جنيه)	سعر الإغلاق في 31 ديسمبر 2013 (بالجنيه)
المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات	56.17	70.13	15.68	1.58
يونيفرت للصناعات الغذائية	52.73	73.71	141.25	2.37
مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار العقاري	35.54	112.20	116.00	2.90
بي اي جي للتجارة والاستثمار	25.05	83.57	35.60	3.56
بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات	22.98	72.93	12.44	3.11
الدولية للصناعات الدولية اكمي	13.49	58.83	17.24	4.31
الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد	10.26	33.50	36.40	4.55
المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة	6.89	17.14	56.40	2.82
الإخوة المتضامنين للاستثمار العقاري والأمن الغذائي	6.18	20.80	13.32	3.33
البدر للبلاستك	5.96	45.59	20.35	7.98
الاولي للاستثمار والتنمية العقارية	4.73	17.09	20.55	4.11
المصرية لنظم التعليم الحديثة	4.51	40.57	136.16	15.31
يوتوبيا للاستثمار العقاري والسياحي	3.60	32.04	27.72	9.24
انترناشونال بيزنيس كوبوراشين للتجارة والتوكيلات التجارية	3.39	39.25	55.16	13.79
مصر انتركونتيننتال لصناعة الجرانيت والرخام (ايجي ستون)	1.68	10.23	54.84	6.34
فاروتك لأنظمة التحكم والاتصالات	0.38	16.98	39.54	39.54
فرتيجا للبرمجيات	0.14	0.92	12.02	10.22
اميكو ميديكال للصناعات الطبية	0.14	2.03	49.50	15.00
ريفا فارما	0.004	0.19	109.28	7.00
الدولية للأسمدة والكيماويات	0.001	0.01	107.60	10.76
المصرية للبطاقات	0.0005	0.02	95.11	44.05

المصدر: البورصة المصرية

2. برامج وإجراءات تنشيط وتطوير سوق رأس المال:

أ. برامج وإجراءات تطوير بيئة التداول:

شهد العام المالي 2013/2012 العديد من التطورات التي استهدفت رفع كفاءة منظومة التداول في السوق المصري، والتي يأتي في مقدمتها:

- تفعيل آلية جديدة لاحتساب أسعار الإغلاق للأسهم في السوق حيث تهدف هذه الآلية إلى الحد من تذبذب أسعار الأسهم نتيجة التعاملات المحدودة عليها.
- إدخال آلية جديدة لتداول حقوق الاكتتاب لأول مرة في السوق المصري، حيث أصبح بإمكان المستثمرين تداول حقوق الاكتتاب في زيادة رؤوس الأموال منفصلاً عن تداول السهم الأصلي، وهذه الآلية تتيح للمستثمرين مرونة أكثر في التعامل مع حالات زيادات رؤوس الأموال ويُعد هذا الأمر تطويراً جديداً للسوق المصري كمواكبة للآليات المطبقة في الأسواق المتقدمة.
- شهد السوق إعادة إطلاق آلية الشراء والبيع في ذات الجلسة والتي توقفت منذ ثورة يناير 2011 حيث صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (67) لسنة 2012 بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading) ويتضمن القواعد التنفيذية التي تنظم التعامل على الأسهم بيعًا وشراء في ذات جلسة التداول وذلك من خلال بيع كل أو جزء مما تم شراؤه في ذات جلسة التداول، أو شراء كل أو جزء مما تم بيعه من الأرصدة المتاحة للعميل في ذات جلسة التداول.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (8) لسنة 2013 بتعديل المادة الثانية عشر مكرر (1) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (30) لسنة 2002 لتحديد الحد الأقصى المسموح به لإصدار شهادات إيداع أجنبية لكل شركة مقيدة أسهمها في البورصة، حيث تم إضافة فقرة إلى المادة 12 مكرر (1) تنص على إنه يجب ألا تتجاوز نسبة الأسهم المُصدرة في صورة شهادات إيداع أجنبية ثلث رأس المال المُصدر للشركة.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 9 لسنة 2013 بشأن ضوابط تعامل شركات السمسرة وشركات إدارة المحافظ على شهادات الإيداع الأجنبية مقابل أوراق مالية مُقيدة بالبورصة المصرية، وتضمنت هذه الضوابط حصول شركات السمسرة على موافقة الهيئة وتجاوز قيمة رأس المال المُصدر والمدفوع مبلغ 20 مليون جنيه، وألا يقل متوسط نسبة الملاءة المالية للشركة عن 10%، وضرورة وجود إدارة مختصة بالتداول في شهادات الإيداع الأجنبية يعمل بها عدد لا يقل عن اثنين من المختصين بهذا النشاط.
- صدور قرار رئيس الهيئة رقم (1005) لسنة 2013 بشأن تحديث تنظيم متطلبات البنية التكنولوجية ونظم تأمين المعلومات اللازم توافرها لدى شركات السمسرة فى الاوراق المالية الصادرة بموجب قرارات مجلس إدارة الهيئة رقمي (49، و50) لسنة 2006 ورقم (68) لسنة 2012.
- اعتمدت الهيئة المعايير الواجب توافرها في الأسهم التي تتم عليها عمليات الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع والتداول في ذات الجلسة وفقاً لما نصت المادة 293 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992، وفي ضوء مقترحات البورصة في هذا الشأن على النحو التالي:

- أن تكون الشركة المُصدرة قد نشرت قوائمها المالية عن سنة مالية علي الأقل، ما لم تكن قد تم قيد أسهمها بالبورصة وفقاً للمادتين (11 و11 مكرراً (1)) من قواعد القيد بالبورصة.
- ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن أثنين في العشرة آلاف من مجموع رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة.
- ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة 95% من إجمالي عدد أيام التداول خلال فترة الدراسة.
- ألا يقل عدد شركات السمسرة المتعاملة على أسهم الشركة عن نسبة 65% من عدد شركات السمسرة العاملة خلال فترة الدراسة.
- ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن عدد 30 متعامل يومياً خلال فترة الدراسة.
- ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن 40% خلال فترة الدراسة.
- استبعاد أثر الصفقات الخاصة عند احتساب تلك المعايير، ومراعاة التمثيل القطاعي لأسهم الشركات المُدرجة ضمن هذه القائمة.

- اعتمدت الهيئة قرار خفض التأمين اللازم إيداعه من قبل شركات السمسرة لمزاولة آلية "التداول خلال ذات الجلسة" حيث يتعين على شركات السمسرة تقديم ما يفيد إيداع مبلغ مليون جنيه (بدلاً من خمسة ملايين جنيه) كحد أدنى لدى أحد بنوك المقاصة المعتمدة لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي أو تقديم خطاب ضمان مصرفي لصالح شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بذات القيمة وذلك تحت حساب تسوية تعاملات الشركة النقدية وفقاً لهذه الآلية، على أن

تظل قيمة هذا المبلغ في جميع الأحوال لا تقل عن 25% من متوسط قيمة التعاملات السنوية للشركة، وتكون شركة مصر للمقاصة مُلزمة بالتحقق من توافر الغطاء الكافي بصورة يومية، ويعالج معامل ترجيح هذا المبلغ في تقرير صافي رأس المال السائل بنسبة 100%، وذلك في إطار جهود الهيئة في تدعيم السيولة وتنشيط التداول في البورصة المصرية ودعم صناعة السمسرة في الأوراق المالية.

- إجراء تطوير هام في سوق خارج المقصورة حيث تم اتخاذ مجموعة من الضوابط الخاصة بتبسيط إجراءات نقل الملكية بالسوق، مما كان له أبلغ الأثر في إنهاء كافة المشاكل المتعلقة بعمليات نقل الملكية مع التركيز على إنهاء الملفات المعلقة من السنوات السابقة حيث تم إنجاز نسبة كبيرة منها.

إطار 1:3

إجراءات تحديث وتطوير سوق رأس المال (2012/2011-2005/2004)

- تطبيق نظام البيع والشراء في ذات الجلسة في 20 أكتوبر 2005 وذلك بهدف إعطاء المستثمرين فرصة للاستفادة من فروق الأسعار خلال اليوم الواحد، بالإضافة إلى حمايتهم من تقلبات الأسعار على المدى الطويل.
- أطلق بنك "بى إن بى باريبا" بفرنسا أحد أكبر البنوك في العالم أول صندوق للمؤشرات على مؤشر DJ EGX Titans الذي يضم أنشط عشرين شركة في البورصة المصرية من حيث السيولة وصافي الإيرادات ورأس المال السوقي، وفقد قام البنك بطرح هذه الصناديق في بورصة "يورونكست " بباريس، ويجرى تداول وثائقها باليورو.
- افتتاح بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة في 25/ 10/ 2007 وقيد ثلاث شركات بها.
- موافقة لجنة القيد بالبورصة المصرية على قيد شركة "المصرية للبطاقات" وشركة "البدر للبلاستيك" وشركة تى إن هولدنجز للاستثمار في بورصة النيل من خلال راع معتمد وهم أول ثلاثة شركات يتم قيدهما في بورصة النيل. ويبلغ رأس المال المصدر لشركة المصرية للبطاقات، وشركة البدر للبلاستيك، وشركة تى إن هولدنجز للاستثمار حوالي 10.8، و1.7، و20 مليون جنيه.
- إطلاق دفتر توفير جديد للاستثمار في البورصة من خلال مكاتب البريد، وذلك في 7 نوفمبر 2007. ويستهدف الدفتر الجديد تلبية احتياجات الشريحة العريضة من عملاء البريد المصري والذين يبلغ عددهم نحو 17 مليون عميل في كافة محافظات الجمهورية، وذلك في إطار جهود إتاحة فرصة الاستثمار في البورصة المصرية لجميع فئات المجتمع المصري.
- بدء العمل بنظام إصدار الأوراق المالية الحكومية من خلال المتعاملين الرئيسيين، وتم استكمال الربط الإلكتروني بين المتعاملين الرئيسيين وبورصة الأوراق المالية وشركة المقاصة والإيداع والقيد المركزي، وتطوير نظام الرقابة على عمليات التداول على السندات التي تتم من خلال هذا النظام.
- بدء تنفيذ إجراءات إصدار سندات التوريق، وذلك من خلال توريق بعض ديون البنك العقاري المملوكة للدولة، وتوريق بعض الديون المستحقة للبنوك والممنوحة في مجال تمويل شراء السلع المعمرة والسيارات.
- الانتهاء من تنفيذ الإجراءات والقواعد التفصيلية الخاصة بنشاطي الشراء بالهامش وبيع الأوراق المالية المقترضة وتطوير نظام الرقابة الآلية عليهما.
- بدء العمل بنظام الحسابات المجمعة مما يسهل كثيراً على مديري الأصول عملية تخصيص التعاملات للعملاء.
- تسهيل عمليات إصدار وقيد الأوراق المالية المحلية وزيادة رأس المال في الأسواق الدولية من خلال قيد الأسهم (كشهادات الإيداع الدولية).
- عقد سلسلة من الندوات وورش العمل للتوعية بنشاط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وخاصة فيما يتعلق بنشاط التوريق والشراء بالهامش وبيع الأوراق المالية المقترضة.
- تخفيض زمن التسوية والمقاصة لجميع الأوراق المالية المقيدة إلى يومين بعد يوم التداول T+2.
- أجازت الهيئة العامة للرقابة المالية استبدال إيداع مبلغ خمسة ملايين جنيهاً مصرياً بإصدار خطاب ضمان مصرفي بذات المبلغ للتعامل على الأسهم في ذات الجلسة، مما ييسر على الشركات مزاولة هذا النشاط.
- تم تبسيط إجراءات إصدارات السندات للشركات والأشخاص الاعتبارية وخاصة الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2010 المعدل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.
- نظم قرار وزير الاستثمار رقم 1 لسنة 2010 قواعد إصدار السندات من قبل الأشخاص الاعتبارية والمؤسسات المالية الإقليمية وهو الأمر الذي من شأنه رفع معدلات إصدارات السندات.
- تم تنظيم إصدار السندات على دفعات بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 64 لسنة 2010 والمُعدل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992حيث أجازت هذه التعديلات للجمعية العمومية غير العادية للشركات مُصدرة السندات أو صكوك التمويل أن تصدر موافقتها على القيمة الإجمالية للإصدار وأن تفوض مجلس إدارتها في تنفيذه على عدة دفعات بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات الخاصة بالإصدار الإجمالي للسندات وصكوك التمويل.
- تم وضع الهيئة ضوابط الترخيص بفروع لشركات السمسرة والترخيص بتسويق التعامل في البورصة المصرية عبر شبكة المعلومات الدولية.
- تم وضع قواعد الخبرة والكفاءة لممارسة نشاط صانع السوق وذلك بصدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 56 لسنة 2010، حيث تم إقرار القواعد المنظمة لنشاط صانع السوق في مجال صناديق المؤشرات، والتي تسمح بتفعيل هذا النوع من الصناديق.
- تم تنظيم إصدار شهادات الإيداع المصرية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 3 لسنة 2010، واشترطت تلك القواعد الالتزام بقواعد الإفصاح المطبقة على الأوراق المالية المحلية كشرط أساسي لاستمرار قيد شهادات الإيداع المصرية.
- تم خفض التكلفة على الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لهذه الشركات بنشر تقاريرها على شاشات التداول بالبورصة المصرية بدلاً من صحيفتين صباحيتين واسعتي الانتشار.
- صدور قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية رقم (492) لسنة 2011 بشأن بتشكيل مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (355) لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام قرار إنشاء صندوق حماية المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية، حيث تضمن:
  - إمكانية قيام الصندوق بتكوين محفظة أوراق مالية في حدود 10% من موارده.
  - إمكانية تدخل الصندوق لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية في الظروف الاستثنائية الطارئة، وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق في حدود 20% من الموارد المالية للصندوق.
  - إمكانية تعويض عملاء أعضاء الصندوق بشراء ذات الأوراق المالية لهم بقيمة التعويض المستحق لهم من الصندوق.
  - إمكانية قيام مجلس إدارة الصندوق بتخفيض نسب الاشتراكات الدورية لأعضائه بما يتيح تخفيض ما يسدده المستثمرين، وذلك في ضوء أوضاع السوق.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 30 لسنة 2011 بشأن ضوابط إصدارات السندات على دفعات لمواجهة الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل وتتضمن تلك الضوابط ألا يقل أجل استحقاق الإصدار عن ثلاثة عشرة شهرًا ولا يجوز استدعاء السند قبل مرور ستة أشهر من تاريخ إصداره، ويجوز استهلاكه دوريًا بعد مرور ثلاثة أشهر من ذات التاريخ، وأن تفصح الجهة المُصدرة في نشرات الاكتتاب أو مذكرات الطرح عن كامل بيانات شهادة التصنيف الائتماني الدورية خلال سبعة أيام من تاريخ صدور تلك الشهادة إذا اشتملت على تغيير في درجة التصنيف الائتماني.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (60) لسنة2011، بشأن تعديل المواد (4، و9 ، و29) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. وتناولت التعديلات الخاصة بالمادتين 4، و9 تيسير إجراءات قيد أسهم الشركات بالبورصة وتوحيد الجهة التي تتولى عمليات قيد وطرح الأسهم بالبورصة، وذلك باستحداث نشر تقرير إفصاح بغرض الطرح قبل قيام الشركة بتنفيذ عملية الطرح بالبورصة لنسبة الـ 10% بشرط الإفصاح قبل نشر هذا التقرير عن خطة الطرح، باعتبار أن الطرح بالبورصة يتم من خلال السوق المفتوح على شركة مقيدة بالبورصة، وذلك دون الإخلال بحكم المادة (4) من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 فيما يتعلق بكون الشركة قد تأسست كشركة اكتتاب عام فى السوق الأولي، كما يؤكد هذا التعديل على ضرورة توافر 5% من الأسهم حرة التداول بما يساعد على توافر السيولة للأوراق التي يتم قيدها.
- صدور قرار مجلس الإدارة رقم (81) لسنة 2011 بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المُصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة -يقصد بالشركات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق أحكام هذا القرار الشركات المساهمة التي لا يزيد رأس مالها المصدر على 560 مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية عند تقديم طلب القيد لأول مرة ولا يزيد رأس مالها المصدر على 100 مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بعد ذلك- وتتضمن شروط قيد أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بجداول البورصة أن لا تقل نسبة الأسهم المطروحة عن 10% من إجمالي أسهم الشركة ولا تقل نسبة احتفاظ مؤسسي وأعضاء مجلس إدارة الشركة المطلوب قيدها عن 25% من أسهم رأس مالها وذلك لمدة لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ الطرح ولا يقل عدد المساهمين بالشركة عن 25 مساهماً ولا يقل عدد الأسهم المُصدرة المطلوب قدها عن 100 ألف سهم.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 738 لسنة 2011 بشأن قواعد التداول والتسوية والرقابة لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة بجلسته رقم 9 لسنة 2011 بتاريخ 3/ 10/ 2011، حيث يتم التداول على الأسهم المقيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال جلسة تداول مستمرة لمدة ساعة يوميا وبنفس آليات التداول المعمول بها في السوق الرئيسي وتكون الحدود السعرية المسموح بها خلال جلسة التداول 5% صعوداً وهبوطاً ويكون سعر الإقفال للسهم هو السعر محسوباً على أساس متوسط الأسعار مرجحاً به الكميات في نهاية يوم العمل بشرط ألا تقل الكميات عن 100 سهم ولا تقل هذه الكميات عن 20 ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية لسهم كل شركة، وتتم تسوية العمليات التي تتم على الأسهم في اليوم الثاني بعد يوم التنفيذ(T+2)، وتتولى إدارة البورصة وضع نظم الإشراف والرقابة على كافة التعاملات التي تتم على الأسهم المقيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة مع عدم الإخلال بقواعد الإشراف والرقابة السارية على التعاملات بالبورصة المصرية.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 105 لسنة 2012 بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلي شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق حيث يشترط للترخيص لشركة التوريق بأن يُحال إليها أكثر من محفظة توريق واحدة أن يكون رأس المال المُصدر لشركة التوريق مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن خمسة ملايين جنيه، وألا يقل صافي أصول شركة التوريق عن قيمة رأس المال المُصدر والمدفوع، وعدم إخلال أمين الحفظ الذي يتولى إدارة إصدارات سندات التوريق بأي من الالتزامات تجاه حملة سندات التوريق السابق إصدارها.
- صدور قرار رئيس الهيئة رقم (282) بتاريخ 2012 بشأن اعتماد قواعد تداول حقوق الاكتتاب، وتضمنت القواعد قيام البورصة بالإعلان عن موعد بدء ونهاية التداول على الحق منفصلاً، وتحديد موعد قيد حق الاكتتاب قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ فتح باب الاكتتاب، بالإضافة إلى إدراج الحق بالسوق الخاص بالحقوق ضمن نظام التداول بكود مشتق من كود السهم يحدد بالتنسيق مع شركة الإيداع والقيد المركزي، وكذلك طريقة تحديد سعر الفتح عند بداية التداول على حق الاكتتاب، وجواز قيام البورصة بتحديد نسبة التحرك السعري المسموح بها لتداول حقوق الاكتتاب منفصلة وبما لا يتجاوز الحدود السعرية المفروضة على السهم يومياً مع جواز السماح بتداول الحقوق دون التقيد بالحدود السعرية متى تطلب الأمر ذلك.

ب. جهود تحسين مستويات الإفصاح والرقابة على التداول:

- في إطار السعي إلى مواجهة تأثير التوترات السياسية على أداء السوق بالتركيز على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية بما يهدف لحماية حقوق المساهمين وتدعيم ثقة المستثمرين في السوق، فقد تم تعديل المادة 18 من قواعد القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 30 لسنة 2002 وتعديلاته، وذلك فيما يتعلق بزيادة الإفصاح عن هياكل المساهمين في الشركات المُقيدة حيث تم إصدار أول نموذج معياري للإفصاح عن الأحداث الجوهرية يتضمن توحيد لنموذج الإفصاح بين الشركات والذي أصبح يتضمن:
  - هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر).
  - مساهمات أعضاء مجلس الإدارة.
  - هيكل المساهمين الإجمالي موضحا به الأسهم حرة التداول.
  - تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
  - التغييرات في مجلس إدارة الشركة.
  - آخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة.

ويشمل النموذج الجديد بيانات لأهم المؤشرات المالية للشركة عن آخر ثلاث سنوات مثل مضاعف الربحية، ومضاعف القيمة الدفترية، وربحية السهم، كما يتضمن النموذج الجديد الأرقام والنسب المعبرة عن مركز الشركة المالي مثل هامش ربح التشغيل، وهامش الربحية، والعائد على كل من حقوق الملكية والأصول، بالإضافة إلى بيانات نسب السيولة ونسب إدارة الدين.

وقد أسهم هذا التطوير في إتاحة كافة المعلومات التي من شأنها التأثير على تسعير الأسهم للمستثمرين، مما يسهم في توفير العدالة في التعاملات بين جموع المستثمرين حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ضوء توافر بيانات ومعلومات متكاملة للجميع.

- تم خلال العام المالي 2013/2012 إطلاق نظام جديد للرقابة على التداول (ملينيوم آي تي)، والذي يعتبر واحداً من أحدث أنظمة الرقابة على التداول في العالم وقد تم تصميمه بواسطة إحدى الشركات المملوكة لبورصة لندن. وقد أسهم النظام الجديد بشكل كبير في تعزيز الدور الرقابي لإدارة البورصة على حركة التداولات اليومي بما يعزز من دور البورصة في حماية أموال المستثمرين، ويقلل من فرص حدوث أي نوع من أنواع التلاعب.
- أعدت الهيئة العامة للرقابة المالية نموذج تقرير الإفصاح بغرض الطرح المشار إليه في المادة (4) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية على سبيل الاسترشاد بما يتضمنه من الحد الأدنى من البيانات الواجب الإفصاح عنها من خلال كل شركة مقيدة بالبورصة سواء في السوق الرئيسي أو في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة قبل طرح أسهمها للبيع بالبورصة استكمالاً لشروط القيد، وقد تم إخطار البورصة بالنموذج وبإمكانية طلب نشر أي مرفقات معه بما يحقق الإفصاح المرتبط بطرح أسهم للبيع.

إطار 2:3

أهم إجراءات تفعيل مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية في البورصة المصرية (2012/2011-2005/2004)

- تفعيل مبادئ حوكمة الشركات: اهتمت وزارة الاستثمار بتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة المصرية والمتوافقة ومبادئ الحوكمة الدولية بالنسبة للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية حيث تم تعديل العديد من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية لتعكس أهم قواعد ومعايير الحوكمة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 332 لسنة 2005.

- تطوير قواعد الإفصاح والشفافية بالبورصة المصرية: في إطار سعي وزارة الاستثمار لتحسين جودة الإفصاح والشفافية وتحسين معدلات التواصل مع المستثمرين، فقد قامت من خلال معهد الاستثمار والتمويل والذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بين الوزارة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بتقديم أول برنامج تدريبي لمسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولقد كان لهذا البرنامج أبلغ الأثر في رفع كفاءة المشاركين في هذا البرنامج التدريبي وتحسين أدائهم وقد ظهر ذلك واضحا في التزام تلك الشركات بقواعد القيد المنظمة للعلاقة بين البورصة والشركات المقيدة خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح. ونتيجة لنجاح هذا البرنامج قام معهد الاستثمار والتمويل بالتعاون مع البورصة المصرية وجمعية علاقات المستثمرين بلندن بتقديم البرنامج التدريبي الثاني لمسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة وفقاً للمعايير المطبقة في كل من البورصة المصرية وبورصة لندن وذلك لرفع كفاءة المشاركين وقيامهم بمهام عملهم على الوجه الأمثل فيما يتعلق بالدور الذي يجب أن يقوم به مسئول علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة بالبورصة.

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (15) لسنة 2012 بتعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ويقضي القرار إلزام الشركات المُقيدة بالبورصة بإنشاء موقع الكتروني لكل منها لنشر القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقارير مراقبي الحسابات وغيرها من البيانات والمعلومات التي تحددها إدارة البورصة من بين ما يجب على الشركات إخطارها بها وفقاً لقواعد القيد، ويكون لمسئولي العلاقات مع المستثمرين في سبيل أداء مهامه استخدام الموقع الالكتروني للشركة، ويتضمن القرار مهلة للشركات للالتزام بإنشاء الموقع الالكتروني تنتهي بنهاية شهر مارس من عام 2013.

ج. الانفتاح على الأسواق الخارجية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية:

- اتجهت البورصة المصرية لمزيد من الانفتاح على الأسواق الخارجية والتحول إلى مركز مالي إقليمي، حيث جرى توقيع اتفاقية مع بورصة نيويورك يورونيكست لإطلاق أول عقود مستقبلية مبنية على مؤشر البورصة المصرية الرئيسي EGX30، بالإضافة إلى دراسة قيد وتداول أول عقود خيارات على ذات المؤشر في القريب العاجل، وهى الخطوة الأولى لأي سوق عربي أو أفريقي ويعكس مدى الثقة في قوة ومتانة سوق المال المصري.
- قامت البورصة المصرية بإطلاق مشروع الربط (Fix Hub) للتداول الإلكتروني، والذي يسمح للمستثمرين من أكثر من 175 سوق أوراق مالية في منطقة الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا للاستثمار في السوق المصري مباشرة بسهولة ويسر، وتبلغ قيمة أوامر البيع والشراء المنفذة خلال هذه الشبكة نحو 800 مليار دولار.

د. العلاقات الدولية وتوطيد مكانة البورصة المصرية:

- اهتمت البورصة اهتماماً واضحاً بتدعيم مكانة البورصة المصرية مع الأسواق العالمية، وقد شهد العام المالي 2013/2012 عدداً من الأحداث الهامة، والتي يأتي في مقدمتها نجاح البورصة المصرية في استضافة المؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي للبورصات بحضور أكثر من 300 منظمة ومؤسسة مالية إقليمية ودولية مما ساعد على إعطاء الفرصة لقطاع كبير من المؤسسات للإطلاع عن قرب عن وضع السوق المصري بدون مبالغات.
- تم انتخاب البورصة المصرية كنائب لرئيس اتحاد البورصات اليورو آسيوية، والذي يضم في عضويته 34 بورصة أوروبية وأسيوية برأسمال سوقي يتجاوز 600 مليار دولار، تقديراً لمكانة السوق المصري المتزايدة.
- كما شهد العام المالي 2013/2012 نشاطاً مكثفاً للقاء سفراء الدول الأجنبية لإطلاعهم على حقيقة أوضاع الاقتصاد المصري والفرص الواعدة التي يتميز بها السوق المصري، وذلك لتشجيع الاستثمارات الأجنبية على العودة للسوق المصري مرة أخرى.
- شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في الاجتماع الثالث وعشرين للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي عقد خلال الفترة 27-28 نوفمبر 2012 في العاصمة الفرنسية، وتأتي هذه المشاركة في إطار التعاون مع المنظمات الدولية للارتقاء بأساليب الرقابة علي الأسواق المالية غير المصرفية في مصر وذلك تلبية لدعوة رئيس اللجنة لمناقشة إمكانية وآليات توسيع نطاق التعاون بين اللجنة وعدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة والتي ترتفع فيها درجة تطبيق معايير الإفصاح والحوكمة ومن بينهما مصر، وقد أكدت الهيئة على اهتمامها بمجال حوكمة الشركات والتي أصبحت أحد أبرز معايير جودة الأسواق المالية غير المصرفية، والتي يظهر تأثيرها بوضوح فيما يتعلق بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في القمة السنوية السابعة لمراقبي أسواق مال مجلس تعاون دول الخليج بمدينة الدوحة في فبراير 2013، والتي تناولت عدة موضوعات منها التنظيم والامتثال والمخاطر والحوكمة، وتوفير منصة مثالية للمنظمين والعاملين في القطاع المالي لمناقشة التحديات واقتراح الحلول وتبادل أفضل الممارسات في مجالات الرقابة المالية، كما تضمنت القمة ندوات تناولت التغيرات التنظيمية وآثارها والعقوبات، وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي الجديد وآثاره على الأسواق العالمية.
- شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في المائدة المستديرة الرابعة حول التمويل الإسلامي بلندن في مارس 2013، حيث تمت مناقشة موضوعات تتعلق بمستجدات التمويل الإسلامي على المستوى الدولي إلى جانب استعراض التجربة الماليزية في هذا المجال وكذلك مناقشة فرص التعاون الدولية ومبادرات تنمية هذا القطاع.

إطار 3:3

أهم إجراءات تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الدولي (2012/2011-2005/2004)

- وقعت البورصة المصرية وبورصة شينزن الصينية مذكرة تفاهم تستهدف توطيد التعاون بين البورصتين فيما يتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك بقضايا تطوير أسواق المال، كما تستهدف الاتفاقية وضع أطر للتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات، وبرامج تبادل العاملين والخبراء بين البورصتين وتفعيل التعاون المشترك في مجال البحوث والدراسات والمؤتمرات الخاصة بتطوير أسواق المال ومواكبة أحدث التطورات على مستوى العالم، كما اتفق الطرفان على تبادل الخبرات في مجال تطوير البنية التشريعية والتكنولوجية لكل من البورصتين. وتضمنت مذكرة التفاهم أوجه القيد المتبادل للأدوات المالية المختلفة سواء المتداولة بالفعل أو المستجدة. ويأتي توقيع مذكرة التفاهم في إطار الجهود التي تبذلها البورصة المصرية لزيادة درجة انفتاحها على الأسواق العالمية وبناء علاقات قوية مع البورصات الإقليمية والعالمية.
- العمل علي تحقيق أقصي استفادة من التجربة الآسيوية في مجال الخدمات المالية، وخاصة فيما يتعلق بأسواق المال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي ونظم الرقابة المالية والتمويل العقاري والتأمين، وتعزيز سبل التعاون الفني بين البورصة المصرية وأسواق المال بتلك الدول وخاصة فيما يتعلق ببورصة المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال، والمشاركة الفعالة في اجتماعاتها وفي الدراسات التي تقوم بها ومنها دراسة ميدانية بشأن الإشراف والرقابة على أعمال مراقبي الحسابات وتسجيلهم لدى جهات الإشراف والرقابة.

- وقعت الهيئة العامة لسوق المال عدداً من مذكرات التفاهم الثنائية مع الأردن، وإيطاليا، والجمعية الأهلية للمتعاملين في الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، ورومانيا.
- حصول البورصة المصرية على العضوية الكاملة للاتحاد العالمي للبورصات في أكتوبر 2005 كأول دولة عربية تحصل على العضوية الكاملة.
- انتخبت البورصة المصرية رئيسا لاتحاد البورصات الأفريقية في سبتمبر 2005.
- وقعت البورصة المصرية مذكرات تفاهم مع البورصة الايطالية في يناير 2006 وذلك بهدف تطوير أنشطة الاستثمار في البورصة المصرية والايطالية.
- قامت البورصة المصرية بتوقيع اتفاقية للقيد المشترك مع بورصة أبو ظبي في مارس 2006، وتسمح الاتفاقية بإمكانية القيد والتداول المشترك للأوراق المالية المقيدة في كل من البورصتين بما يتفق مع أنظمة التداول المطبقة بكل منهما.
- وقعت مذكرات تفاهم مع كل من بورصة شنغهاي وبورصة كوريا وبورصة سوريا وذلك في يونيو 2007.
- توقيع مذكرة تفاهم مع سوق العراق للأوراق المالية في أغسطس 2009 توطيد أواصر التعاون بين البورصتين فيما يتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك، وتستهدف الاتفاقية إلى وضع أطر للتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات، وبرامج تبادل الموظفين والخبرات بين البورصتين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع كل من بورصة عمان في نوفمبر 2009، وسوق الأوراق المالية الليبي في ديسمبر 2009، وذلك سعياً لتبادل المعلومات والخبرات، بالإضافة إلى تفعيل مشاريع البحوث والدراسات لفهم أفضل لمنظومة أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى إدخال المنتجات الجديدة المتداولة في الأسواق العالمية.
- في إطار تطوير أسواق السندات تم عقد المؤتمر الدولي للبرنامج العالمي لتطوير أسواق السندات بالعملات المحلية في الاقتصادات الناشئة "Gemloc" في 25 – 27 مارس 2010 بمشاركة 24 دولة و27 مؤسسة مالية مصرفية وعالمية حيث أتاح المؤتمر فرصة كبيرة لتنشيط التعاون بين الاقتصاديات الناشئة والأعضاء في البرنامج، كما أعطى الفرصة لصناديق الاستثمار المصرية والعالمية للتعرف على أسواق السندات في هذه الأسواق.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لسوق المال المصرية ومجلس القيم المنقولة بالمغرب، تستهدف تعزيز التعاون في مجال الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال والمشاركين فيها، وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية والتشريعات الخاصة بأسواق المال، والعمل على إزالة معوقات الاستثمار في البلدين.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لسوق المال المصرية ونظيرتها اليونانية، وتهدف المذكرة إلى تعزيز العلاقات بين الهيئتين في مجالات حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتعزيز سلامة أسواق المال في كلا البلدين من خلال توفير إطار للتعاون وتبادل المعلومات في حدود القوانين السارية بالإضافة إلى العمل على إزالة معوقات الاستثمار في مجال تداول الأوراق المالية بالبلدين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة قبرص لتوطيد التعاون بين البورصتين فيما يخص المجالات ذات الاهتمام المشترك بقضايا تطوير أسواق المال، وتهدف الاتفاقية إلى تركيز الضوء على التعاون في مجالات تبادل المعلومات والبيانات، ووضع إطار منظم لعملية تبادل الخبرات بين العاملين في البورصتين للتعرف على أهم آليات تطوير أداء أسواق المال والاطلاع على كل ما هو حديث على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تفعيل برامج التعاون المشترك في إجراء الدراسات والبحوث المختلفة لتحقيق أفضل النتائج لكلا الطرفين.
- مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية في المؤتمر الدولي حول الإصلاح وقواعد الأسواق المالية وزيادة القيمة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات بالأسواق، والذي نظمته كل من هيئة سوق المال التركية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مدينة اسطنبول التركية خلال الفترة من 31 يناير وحتى 1 فبراير 2012، وقد شهد المؤتمر قيام ممثلي الجهات الرقابية على أسواق المال في 50 دولة بمناقشة الموضوعات المتعلقة بالاتجاهات الحالية لأسواق المال، والإصلاحات والقواعد في الأسواق الناشئة، والبنية الأساسية لسوق المال.
- مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية في الاجتماع السادس لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حيث شاركت الهيئة في أعمال الاجتماع السادس لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذي استضافته هيئة قطر للأسواق المالية في الدوحة يوم 6 فبراير 2012، حيث تناول الاجتماع طرح مستجدات الأسواق المالية في الدول العربية الأعضاء في الاتحاد، كما تم التباحث حول خطة عمل الاتحاد لعام 2012 وذلك بالشكل الذي يخدم أهداف الهيئات الأعضاء ويعظم الاستفادة من هذا التجمع العربي.
- وقعت الهيئة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، حيث وقع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في 15 مايو 2012 مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة الذي عقد بمدينة بكين بالصين. ويُعد هذا الاجتماع الأهم دولياً في مجال تنظيم أسواق المال ودعم التعاون بين الهيئات الرقابية، كما تعد مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المذكورة بمثابة إطاراً للتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة انتهاكات قوانين الأوراق المالية، وكيفية التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بغرض إحكام الرقابة على أسواق الأوراق المالية.
- مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم المستثمرين حيث شاركت الهيئة في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم المستثمر الذي نظمه كل من منتدى تعليم المستثمر والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال في الفترة 20-22 مايو 2012 في مدينة سول الكورية، وتأتي هذه المشاركة في ضوء عضوية الهيئة في المنظمة والمنتدى فضلاً عن رئاستها للجنة منتدى تعليم المستثمر في الشرق الأوسط وقد شارك في المؤتمر خبراء من الهيئات الرقابية الرائدة والبورصات والشركات المالية حيث تم مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز تعليم المستثمرين وتقنيات تحسين ثقافة المستثمر، ووضع استراتيجيات وطنية لتعليم المستثمر، وسبل تبني تكنولوجيات جديدة في هذا الشأن مثل وسائل الإعلام الاجتماعية.
- مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية في الاجتماع الثاني لمجموعة عمل "هيئات أسواق المال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة"، حيث شاركت الهيئة في أعمال الاجتماع الثاني لمجموعة عمل "هيئات أسواق المال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة" التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي استضافته بورصة اسطنبول وعقد في مدينة اسطنبول التركية في 22 يونيو 2012.
- وقد قام المشاركون في الاجتماع بالتباحث حول طرق جذب المزيد من الاستثمارات لبورصات المنطقة مع التركيز على الشركات المتوسطة والصغيرة والمملوكة لعائلات، وطرق تهيئة المناخ الاستثماري للمؤسسات الدولية المرموقة، ودور البورصات والهيئات الرقابية في مكافحة التلاعب في بورصات المنطقة بشكل يضمن سلامة البورصات وحقوق المستثمرين.

ثانياً: قطاع التأمين

في إطار استمرار وزارة الاستثمار والهيئة العامة للرقابة المالية في تنفيذ برنامج تطوير قطاع التأمين، فقد شهد العام المالي 2013/2012 العديد من التطورات والإجراءات التي من شأنها رفع كفاءة هذا القطاع وزيادة دوره في إدارة المخاطر وتوفير التغطية التأمينية لمختلف الأنشطة.

كما شهد العام المالي 2013/2012 استمرار جهود تطوير قطاع التأمين من خلال العمل على دراسة تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وقانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975، كما تم عقد اجتماع مع رؤساء شركات التأمين العاملة في السوق المصري بهدف مناقشة سبل تطوير هذا القطاع الواعد من خلال تنمية وتحفيز نشاط التأمين التكافلي، واستحداث وتطوير منتجات تأمينية جديدة مثل تفعيل وثيقة العنف السياسي والاهتمام بمجال التأمين متناهي الصغر، واستكمال إصلاح وتطوير المعايير والقواعد المنظمة للقطاع وفقاً لأحدث النظم العالمية، والاهتمام بمحور التنمية البشرية للعاملين في قطاع التأمين من خلال معهد التمويل المصرفي، هذا بالإضافة إلى استمرار الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل وفقاً لأسلوب الرقابة على أساس الخطر، والتعاون والتنسيق مع البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية الجديدة عبر البنوك، وتنمية الكوادر الاكتوارية، **وفيما يلي توضيح لأهم مؤشرات قطاع التأمين وأهم السياسات التي تم تبنيها لتطوير القطاع خلال العام المالي 2013/2012:**

أهم إجراءات تطوير قطاع التأمين (2013/2012-2005/2004)

- إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة، وتأسيس الشركة القابضة للتأمين في يوليو 2006.
- إصلاح نظام التأمين الإجباري على السيارات بصدور القانون الجديد رقم 72 لسنة 2007 للتأمين الإجباري على السيارات في مصر الذي حل محل القانون رقم 652 لسنة 1955.
- دمج شركتي الشرق للتأمين والمصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين لإنشاء أكبر كيات تأميني في الشرق الأوسط.
- تأسيس شركة مصر لإدارة الأصول العقارية في مارس 2007، ونقل الوحدات العقارية التابعة لشركات التأمين المملوكة للدولة خاصة ذات الطابع التاريخي إليها بغرض صيانة وتطوير الثروة العقارية لشركات التأمين.
- قرار وزير الاستثمار رقم 245 لسنة 2008 بهدف وضع القواعد الرئيسية للرقابة على مزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين من خلال أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية.واتخاذ الإجراءات التنفيذية لزيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين المصدور.وتعديل بعض قواعد توظيف أموال شركات التأمين. والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في تقييم أصول شركات التأمين.وتعديل الأحكام المتعلقة بإتحاد شركات التأمين في إطار تفعيل الدور الذي يقوم به، واستحداث الإجراءات التنفيذية الخاصة بممارسة مهنة الوساطة التأمينية من خلال الشركات الاعتبارية، فضلا عن وضع ضوابط لإعادة تنظيم عمل وسطاء التأمين.
- الانتهاء من إعداد مشروعات القوانين الجديدة والتي تشمل مشروع قانون صناديق التأمين الخاصة وشركات المعاشات الاختيارية، ومشروع قانون شركات الرعاية الصحية.
- التوسع في تقديم الخدمات التأمينية في كافة محافظات الجمهورية من خلال فروع لشركات التأمين الخاصة والعامة، بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة من وصول جميع الخدمات للمواطن المصري في جميع أنحاء الجمهورية.
- تم خلال العام المالي 2010/2009 تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981بصدور القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981.
- العمل على دراسة تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وقانون الصناديق الخاصة رقم 54 لسنة 1975.

1. مؤشرات قطاع التأمين:

- **مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلى الإجمالي:**

بلغت مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2013/2012 نحو 1.04% مقارنة بنحو 1.01% خلال العام المالي 2012/2011، **ويوضح الجدول التالي مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 4) مساهمة قطاع التأمين* في الناتج المحلي الإجمالي (2009/2008 -2013/2012)

العام المالي	النسبة
2009/2008	% 1.12
2010/2009	% 1.09
2011/2010	% 1.07
2012/2011	% 1.01
2013/2012	% 1.04

* قطاع التأمين يشمل شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- **مؤشرات أداء شركات التأمين العاملة بالسوق:**

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات المبدئية لأداء شركات التأمين العاملة بالسوق خلال العام المالي 2013/2012 كما وردت من الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك على النحو الآتي:

أ. المؤشرات المالية لشركات التأمين:

- ارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) إلى 47713 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بنحو 43018 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011، بنسبة زيادة بلغت 10.9%.
- ارتفع إجمالي استثمارات شركات التأمين خلال العام المالي 2013/2012 إلى نحو 42339 مليون جنيه مقارنة بنحو 38684 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011، بنسبة زيادة بلغت 9.5%.
- ارتفعت قيمة حقوق حملة الوثائق في شركات التأمين خلال العام المالي 2013/2012 إلى 34186 مليون جنيه مقارنة بنحو 30445 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011، بنسبة زيادة بلغت 12.3%.

ويوضح الجدول التالي أصول والتزامات شركات التأمين منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:

جدول رقم (3 - 5) أصول والتزامات شركات التأمين (2009/2008 -2013/2012)

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
أصول شركات التأمين	33049	35841	40083	43018	47713
استثمارات شركات التأمين	28911	31711	35348	38684	42339
حقوق حملة الوثائق	22420	25042	27894	30445	34186

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب. أقساط شركات التأمين:

حققت شركات التأمين (حياة، وممتلكات ومسئوليات) خلال العام المالي 2013/2012 أقساط مباشرة بلغت نحو 12221 مليون جنيه مقارنة بنحو 10572 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 15.6%. **ويوضح الجدول التالي أقساط شركات تأمينات الحياة، والممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 6)

أقساط شركات تأمينات الحياة، والممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2009/2008 -2013/2012)

بالمليون جنيه

البيـــــان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
قطاع أعمال عام	4021	4421	4597	4924	5689
قطاع خاص	3797	4361	5058	5648	6531
الاجمالى	7818	8782	9655	10572	12221

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص من الأقساط المباشرة خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 8)

الحصة السوقية لشركات قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص من الأقساط المباشرة العام المالي 2013/2012

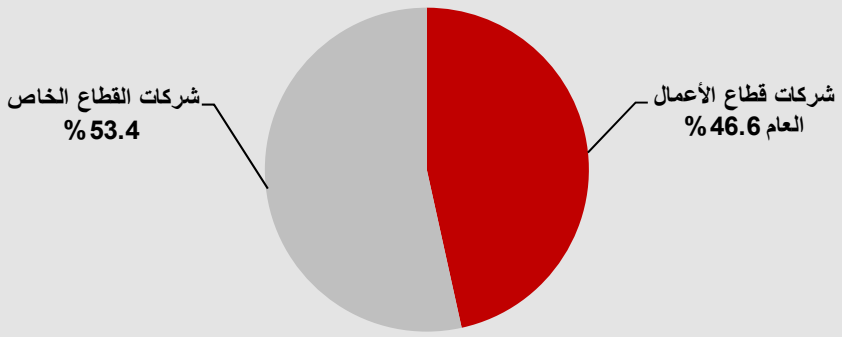

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ج. التعويضات المُسددة من جانب شركات التأمين:

بلغت التعويضات المُسددة عن العمليات المباشرة من جانب شركات التأمين (حياة، وممتلكات ومسئوليات) خلال العام المالي 2013/2012 نحو 6717 مليون جنيه مقارنة بنحو 7569 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة انخفاض بلغت 11.3%، **ويوضح الجدول التالي التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الحياة، والممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 7)
التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الحياة، والممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص) (2009/2008 -2013/2012)

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
قطاع أعمال عام	2900	3276	3120	4491	3535
قطاع خاص	1987	1969	2467	3078	3182
الاجمالي	4887	5245	5587	7569	6717

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص من التعويضات المُسددة خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 9)
الحصة السوقية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص من التعويضات المُسددة العام المالي 2013/2012

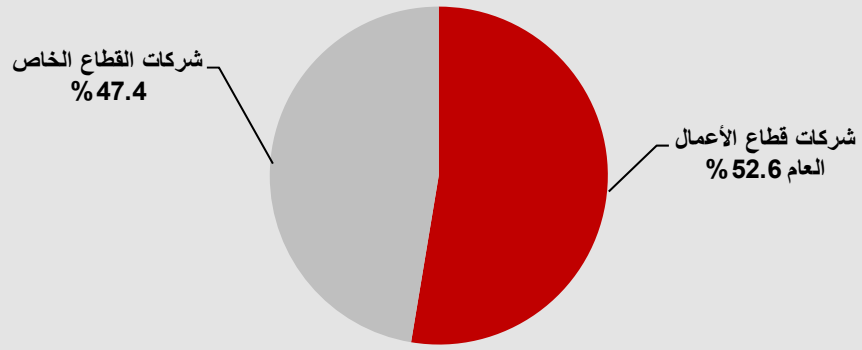

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- **مؤشرات أداء شركات تأمينات الحياة:**

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات أداء شركات تأمينات الحياة منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:

أ. أقساط شركات تأمينات الحياة:

حققت شركات تأمينات الحياة خلال العام المالي 2013/2012 أقساط مباشرة بلغت قيمتها نحو 5267 مليون جنيه مقارنةً بنحو 4483 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 17.5%، **ويوضح الجدول التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص) من الأقساط المباشرة منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 8)
الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص) من الأقساط المباشرة (2009/2008 -2013/2012)

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
قطاع أعمال عام	1205	1451	1490	1633	1872
قطاع خاص	1863	2157	2510	2850	3395
الاجمالي	3068	3608	4000	4483	5267

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص) من الأقساط المباشرة خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 10)
الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص) من الأقساط المباشرة العام المالي 2013/2012

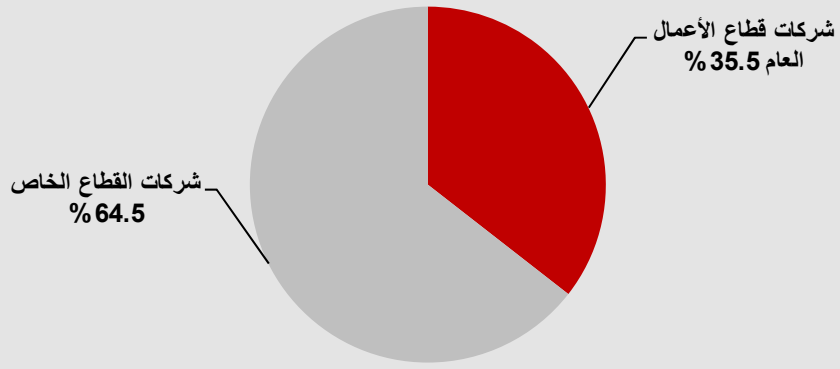

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب. التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الحياة:

سددت شركات تأمينات الحياة خلال العام المالي 2013/2012 تعويضات عن العمليات المباشرة بلغت قيمتها نحو 3364 مليون جنيه مقارنة بنحو 3035 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 10.8%. **ويوضح الجدول التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المُسددة منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 9)

الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المُسددة (2013/2012 -2009/2008)

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
قطاع أعمال عام	960	1040	1233	1538	1694
قطاع خاص	1068	1100	1270	1497	1670
الاجمالى	2028	2140	2503	3035	3364

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المسددة خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 11)

الحصة السوقية لشركات تأمينات الحياة (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المُسددة العام المالي 2013/2012

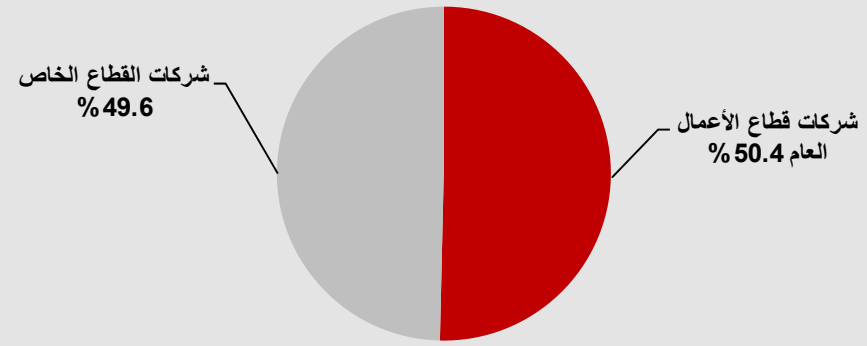

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ج. فائض النشاط التأميني لشركات تأمينات الحياة:

حققت شركات تأمينات الحياة فائضاً في نشاطها التأميني خلال العام المالي 2013/2012 قدره 229 مليون جنيه، حيث حققت شركات القطاع الخاص فائضاً للنشاط بلغ 193 مليون جنيه، بينما حققت شركات قطاع الأعمال العام فائضاً للنشاط بلغ 36 مليون جنيه.

- **مؤشرات أداء شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:**

أ. أقساط شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

حققت شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال العام المالي 2013/2012 أقساط مباشرة بلغت قيمتها نحو 6954 مليون جنيه مقارنةً بنحو 6089 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 14.2%، **ويوضح الجدول التالي أقساط شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 10)

أقساط شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2009/2008 -2013/2012)

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
قطاع أعمال عام	2815	2970	3108	3291	3817
قطاع خاص	1935	2204	2548	2798	3137
الاجمالى	4750	5174	5656	6089	6954

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من الأقساط خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 12)

الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من الأقساط العام المالي 2013/2012

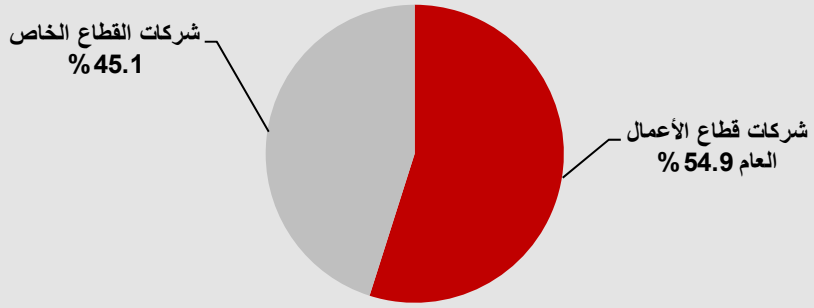

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب. التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

سددت شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال العام المالي 2013/2012 تعويضات عن العمليات المباشرة بلغت قيمتها نحو 3353 مليون جنيه مقارنة بنحو 4534 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة انخفاض بلغت 26%، **ويوضح الجدول التالي التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 11) التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات (قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) (2009/2008 -2013/2012)

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
قطاع أعمال عام	1940	2236	1886	2954	1841
قطاع خاص	919	869	1197	1580	1512
الاجمالي	2859	3105	3083	4534	3353

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الشكل التالي الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات(قطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص) من التعويضات المُسددة خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 13) الحصة السوقية لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات من التعويضات المُسددة العام المالي 2013/2012

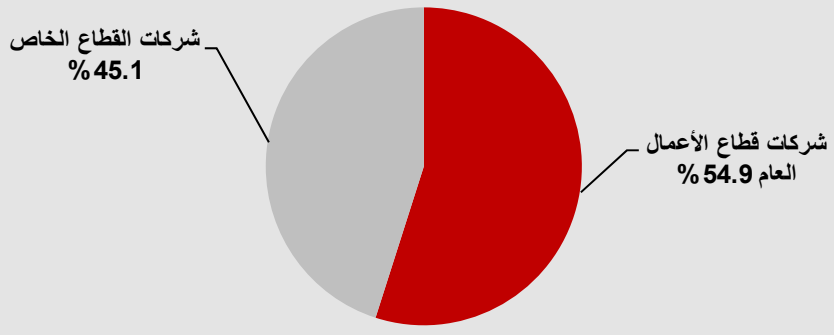

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ج. فائض النشاط التأميني لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

حققت شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات فائضاً في نشاطها التأميني خلال العام المالي 2013/2012 يقدر بنحو 587 مليون جنيه، حيث حققت شركات قطاع الأعمال العام فائضاً للنشاط بلغ 344 مليون جنيه، وحققت شركات القطاع الخاص فائضاً قدره 243 مليون جنيه.

- **مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة:**

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات صناديق التأمين الخاصة خلال العام المالي 2013/2012:

- بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 661 صندوقاً، وبلغ عدد الأعضاء المشتركين فيه نحو 4.66 مليون عضو.
- بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 35274 مليون جنيه مقارنة بنحو 32341 خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 9.1%.
- بلغ إجمالي الاشتراكات ومساهمات الجهات خلال العام المالي 2013/2012 نحو 4621 مليون جنيه مقارنة بنحو 4167 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 10.9%.
- بلغ إجمالي التعويضات والمزايا التأمينية خلال العام المالي 2013/2012 نحو 4199 مليون جنيه مقارنة بنحو 3675 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 14.3%.
- بلغ رصيد المال الاحتياطي نحو 36097 مليون جنيه خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بنحو 32411 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 11.4%.

ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة منذ العام المالي 2009/2008 وحتى العام المالي 2013/2012:

جدول رقم (3 - 12) **أهم مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة (2013/2012 -2009/2008)**

بالمليون جنيه

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
إجمالي الاستثمارات	24169	26525	29625	32341	35274
الاشتراكات ومساهمات الجهات	2866	3282	3847	4167	4621
التعويضات والمزايا التأمينية	3185	3302	3573	3675	4199
المال الاحتياطي	24215	27013	30349	32411	36097

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الجدول التالي توزيع استثمارات صناديق التامين الخاصة علي الأوعية الاستثمارية المختلفة خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بعام 2012/2011:

جدول رقم (3 - 13)

توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة (2013/2012 - 2012/2011)

بالمليون جنيه

قنوات الاستثمار	2012/2011	الأهمية النسبية %	2013/2012	الأهمية النسبية %
أوراق مالية حكومية (مضمونة)	24558	%75.9	27254	%77.2
أوراق مالية متداولة (سندات واسهم)	1127	%3.4	1508	%4.3
ودائع بالبنوك	5406	%16.7	5566	%15.8
عقارات	556	%1.7	454	%1.3
قروض	334	%1.0	414	%1.2
استثمارات أخري	360	%1.1	78	%0.2
إجمالي استثمارات	32341	100.0	35274	100.0

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الشكل التالي توزيع استثمارات صناديق التامين الخاصة علي الأوعية الاستثمارية المختلفة خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 14)

توزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة على الأوعية الاستثمارية المختلفة 2013/2012

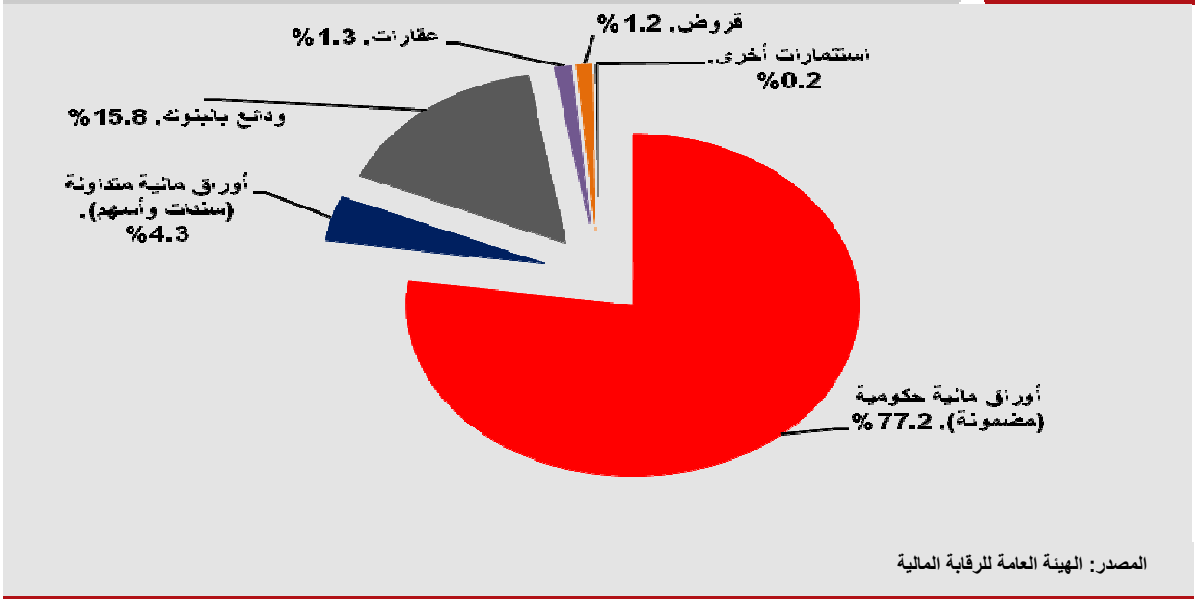

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

2. أهم السياسات والإجراءات الخاصة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين خلال العام المالي 2013/2012:

تتمثل أهم السياسات والإجراءات المتعلقة بتطوير قطاع التأمين خلال العام المالي 2013/2012 فيما يلي:

أ. تطوير الإطار التشريعي الحاكم لقطاع التأمين:

تعكف الهيئة العامة للرقابة المالية على دراسة تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وقانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975، والتي مضى على إصدار كل منهما أكثر من ثلاثين عاماً وذلك استجابة للتطورات التي شهدها سوق التأمين استجابة لمقترحات الأطراف العاملة في تلك المجالات.

ب. تطوير وتحديث سوق التأمين والعاملين به:

شهد العام المالي 2013/2012 استمرار تطوير وتحديث أساليب العمل بسوق التأمين من خلال الإجراءات التالية:

- في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على الوقوف على المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع التأمين، فقد تم الاجتماع برؤساء شركات التأمين العاملة في السوق المصري، **حيث تناول الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات الهامة لسوق التأمين كان أبرزها ما يلي:**
  - تحفيز نشاط التأمين التكافلي في السوق المصري.
  - التغطيات التأمينية المستحدثة.
  - مقترحات تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.

- تم التأكيد خلال الاجتماع على أهمية قطاع التأمين كقطاع واعد في الاقتصاد القومي لما يمثله من حجم استثمارات كبير، فضلاً عن ما تمثله صناعة التأمين من حماية لمقومات الاقتصاد القومي، وما يضيفه من فرص عمل واعدة في فروعه المختلفة، **وقد أكدت المناقشات على أهمية استمرار خطة تطوير هذا القطاع الواعد من عدة زوايا يتمثل أهمها فيما يلي:**
  - تنمية وتحفيز نشاط التأمين التكافلي، واستحداث وتطوير منتجات تأمينية جديدة تتفق واحتياجات وثقافة المجتمع المصري خاصة في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
  - ضرورة تضافر جهود كافة العاملين بالقطاع نحو العمل على زيادة نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي الإجمالي، وذلك من خلال استكمال محاور خطة إصلاح قطاع التأمين، وخاصة ما يتعلق باستكمال بنية إصلاح وتطوير المعايير والقواعد المنظمة له وفقاً لأحدث النظم العالمية.
  - تعظيم الاستفادة من وجود هيئة رقابية موحدة على النشاط المالي غير المصرفي، خاصة في مجال الاستفادة المتبادلة بين القطاعات المالية غير المصرفية.
  - الاهتمام بمحور التنمية البشرية للعاملين في قطاع التأمين من خلال معهد الخدمات المالية والذي أُنشئ عقب صدور القانون رقم 10 لسنة 2009 بإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية.
  - الاهتمام بمحور سرعة فض منازعات المتعاملين مع شركات التأمين، وذلك من خلال تفعيل طرق التسوية الودية للمنازعات باعتبارها تمثل عدالة ناجزه وسريعة لمشاكل عملاء شركات التأمين والمتعاملين معها.

- العمل على تنوع المنتجات التأمينية المتاحة بالسوق مثل تفعيل وثيقة "العنف السياسي" حيث يمكن شراؤها بدون الحاجة إلى شراء أي وثائق تأمينية أخرى.

- الاهتمام بمجال التأمين متناهي الصغر والذي له علاقة مباشرة مع تمويل المشروعات متناهية الصغر حيث تقوم الهيئة بدراسة كيفية توفير قدر من التغطيات التأمينية لفئة محدودي ومعدومي الدخل، وأصحاب الإعانات الاجتماعية، وذلك لتوفير قدر من مستوى المعيشة المناسب لهم.

إطار 4:3

تطوير وتحديث سوق التأمين من خلال تطوير القواعد التشريعية والإجراءات التنفيذية والرقابية (2010/2009-2005/2004)

تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

صدور القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، والذي يستهدف:

- انتقال أسلوب الرقابة على كافة المنشآت المزاولة لنشاط التأمين وإعادة التأمين إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية بما يساهم بفاعلية في الحفاظ على حقوق حملة وثائق التأمين.
- تعزيز الاستقلال المالي للهيئة التي تتولى الإشراف والرقابة على النحو الذي يكفل أداءها لمهمتها الرئيسية في الإشراف والرقابة على سوق التأمين بأن يكون لها موازنة مستقلة وحساب خاص تودع فيه قيمة مواردها ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى.
- إنشاء اتحاد بين شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين يحل محل الاتحاد الحالي، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة وتكون العضوية فيه إجبارية لكافة الشركات والجمعيات الخاضعة للقانون.
- تحقيق التخصص في النشاط التأميني، عن طريق الفصل بين مزاولة فروع تأمينات الحياة من جهة، وفروع تأمينات الممتلكات من جهة أخرى، وذلك لإيجاد كيانات مالية متخصصة قادرة على المنافسة وخدمة حملة الوثائق بمستوى مهني عالي تمشياً مع الأعراف الدولية في التأمين.
- إعادة تنظيم مهنة الوساطة التأمينية والسماح للشخصيات الاعتبارية بممارستها بما يساعد على تقييم المخاطر ورفع مستوى الوساطة التأمينية، مع وضع مجموعة من الضوابط والأحكام التي تساعد على مواجهة بعض التصرفات الضارة بالسوق.
- تنظيم مشاركة البنوك في تسويق المنتجات التأمينية وذلك للنهوض بهذا الأسلوب الذي أثبت فاعليته على مستوى الدول العربية والأجنبية.
- إضافة بعض الإجراءات والالتزامات الجديدة على الشركات العاملة في قطاع التأمين ومنها زيادة الحد الأدنى لرأس مال الشركات، بما يتناسب مع ما تتعرض له من مخاطر وما يتعلق بها من حقوق للمتعاملين معها.

صدور القرار الوزاري رقم 245 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، وقد تضمنت التعديلات:

- وضع القواعد الرئيسية للرقابة على مزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين من خلال أساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءة المالية.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لزيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين المصدر إلى "ستين مليون جنيه" لزيادة الملاءة المالية لشركات التأمين.
- تعديل بعض قواعد توظيف أموال شركات التأمين بمراعاة التعديل القانوني بعدم جواز الجمع بين مزاولة نشاط فروع التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والمسئوليات.
- الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في تقييم أصول شركات التأمين.
- تعديل الأحكام المتعلقة بإتحاد شركات التأمين في إطار تفعيل الدور الذي يقوم به.
- استحداث الإجراءات التنفيذية الخاصة بممارسة مهنة الوساطة التأمينية من خلال الشركات الاعتبارية، فضلا عن وضع ضوابط لإعادة تنظيم عمل وسطاء التأمين.

- **التأمين الإجباري على السيارات:**

- صدور القانون رقم 72 لسنة 2007 بإصدار قانون التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية عن حوادث مركبات النقل السريع، ويهدف هذا القانون إلى سرعة وتيسير إجراءات صرف التعويضات للمتضررين أو الورثة وحماية حقوقهم وحصولهم على التعويض المناسب دون الانتظار لسنوات طويلة وتحقيق نوع من التوازن بين أقساط التأمين والتعويضات التي يتم دفعها للمضرورين.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 217 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون 72 لسنة 2007 للتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1828 لسنة 2007 بشأن إنشاء الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية، ويهدف إلى توفير التغطية التأمينية لحوادث مركبات النقل السريع في حالة عدم معرفة المركبة المسئولة عن الحادث أو عدم وجود تأمين على المركبة لصالح الغير، أو الحوادث التي تتسبب فيها المركبات المعفاة من إجراءات الترخيص وكذلك حالات تعثر شركة التأمين وأخيراً يغطى الصندوق الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة الرقابية.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 237 لسنة 2007 بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الاستثمار ووزارة الداخلية لتفعيل ما جاء بقانون التأمين الإجباري الجديد والتي عهد لها مراجعة أسعار التأمين الإجباري سنوياً، وتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وتقديم المقترحات والدراسات لتحقيق الأداء الأمثل للخدمة التأمينية المرجوة في هذا المجال.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 311 لسنة 2007 بتشكيل مجلس إدارة الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث المركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.

شهد العام المالي 2010/2009 صدور قرار وزير الاستثمار رقم 219 لسنة 2009 بشأن التزام شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها بأداء نسبة (3%) من متحصلات أقساط التأمين الإجباري التي يتم الاكتتاب فيها وفقا لأحكام القانون رقم 72 لسنة 2007 إلى الصندوق الحكومي لتغطية بعض الإضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع.

- **إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة:**

– صدور القرار الجمهوري رقم 246 لسنة 2006 بتأسيس شركة قابضة للتأمين، لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام وتضم شركات: مصر للتأمين، الشرق للتأمين، التأمين الأهلية المصرية، والمصرية لإعادة التأمين.
– صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1438 لسنة 2006 في أغسطس 2006 بتعيين الجمعية العامة للشركة القابضة للتأمين.
– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 303 لسنة 2006 بناءً على موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة للتأمين في سبتمبر 2006 بتشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للتأمين.
– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 53 لسنة 2007 بإنشاء شركة "مصر لإدارة الأصول العقارية" تابعة للشركة القابضة للتأمين، تنقل إليها الوحدات العقارية التابعة لشركات التأمين المملوكة للدولة خاصة ذات الطابع التاريخي بغرض صيانة وتطوير الثروة العقارية لشركات التأمين.
– قيام الشركة القابضة للتأمين بالبدء في توفيق أوضاع شركات التأمين التابعة لها وفقاً لمتطلبات أحكام القانون رقم 118 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، فيما يتعلق بتحقيق التخصص في النشاط التأميني، عن طريق الفصل بين مزاولة تأمينات الحياة من جهة، وتأمينات الممتلكات من جهة أخرى.

- **التزام شركات التأمين بمعايير المحاسبة المصرية:**

– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 356 لسنة 2007 بتطبيق معايير المحاسبة المصرية على شركات التأمين وإعادة التأمين والتي صدرت بقرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS)، ويهدف القرار إلى قيام شركات التأمين وإعادة التأمين بإعداد ونشر قوائمها المالية بما يتفق مع قواعد الإفصاح والشفافية المقبولة دولياً وبما يسمح أن تعبر القوائم المالية لهذه الشركات بصورة عادلة عن مركزها المالي ونتائج نشاطها وبما يتفق مع الإفصاح الكامل عن كافة العناصر المرتبطة بحقوق حملة الوثائق ومساهمي الشركات واستثماراتها والتزاماتها وقد تضمن القرار بأن تتولى هيئة الإشراف والرقابة إصدار دليل توضيحي لكيفية تطبيق معايير المحاسبة المصرية على شركات التأمين وإعادة التأمين، وبالفعل تم إعداد الدليل التطبيقي والتزمت به جميع شركات التأمين في إعداد قوائمها المالية.

- **الصناديق الحكومية:**

– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 202 لسنه 2006 بتعديل لائحة صندوق الضمان الحكومي لضمانات أرباب العهد، لتحقيق إدارة أفضل، وتوظيف أكثر كفاءة لموارد هذا الصندوق بما ينعكس على العائد المحقق من استثماراته، والارتقاء بأدائه.
– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 278 لسنة 2006 بتخفيض أسعار التأمين لدى صندوق التأمين الحكومي لضمانات الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية بنسبة 30% بهدف تحقيق العدالة والتوازن في الأسعار.

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتعديل قواعد استثمار الصندوق الحكومي لضمانات أرباب العهد وذلك بالسماح له باستثمار الفوارق النقدية لديه في قنوات استثمارية تشمل شهادات الاستثمار، ووثائق صناديق الاستثمار.

- **تخفيض الدمغة النسبية:**

– صدور القانون رقم 143 لسنة 2006 بتعديل القانون رقم 111 لسنة 1980 بشأن تخفيض الدمغة النسبية على فروع التأمين المختلفة بنسبة 50%.

- **توجيه وتنظيم أعمال البناء:**

– صدور القانون رقم 4 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 106 لسنة 1976 الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ويتضمن رفع قيمة أعمال البناء التي تتطلب تقديم وثيقة تأمين للحصول على الترخيص أو البدء في التنفيذ إلى 400 ألف جنيه فأكثر بدلا من 150 ألف جنيه فأكثر، وخفض الحد الأقصى لقسط التأمين الواجب أدائه إلى 0.2% بدلا من 0.5%.

- **المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين:**

– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 351/352 لسنة 2007 بشأن القواعد والشروط المنظمة للتأمين من المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث للمباني والمنشآت التي تهدم كلياً أو جزئياً، وكذا بشأن نماذج الوثيقة وطلبات التأمين الصادرة.

- **مكتب مراقبة ومعاينة البضائع:**

– صدور قرار وزير الاستثمار رقم 224 لسنة 2007 بتعديل بعض نصوص مواد النظام الأساسي لمكتب مراقبة ومعاينة البضائع بجمهورية مصر العربية.

- **صناديق التأمين الخاصة:**
  - صدور قرار وزير الاستثمار رقم 50 لسنة 2005 بشأن تعديل بعض أحكام مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 54 لسنة 1975 في شأن صناديق التأمين الخاصة.
  - الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية على صناديق التأمين الخاصة وفقاً للدليل التطبيقي الذي أعدته الهيئة اعتباراً من 1/ 1/ 2010.
  - الاستمرار في تطبيق الأسس الفنية "هامش الملاءة المالية" على جميع صناديق التأمين الخاصة والتي تساهم بشكل كبير في تطوير أداء هذه الصناديق واستبيان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قبل أعضائها.

- **تطوير وتحديث نظم العمل بسوق التأمين:**
  - تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة المالية لدعم الخبرة الاكتوارية في مصر بهدف توفير التدريب والتطوير المهني للخبراء الاكتواريين.
  - تم تشكيل "اللجنة العليا الاستشارية لقطاع التأمين" وتختص اللجنة بدراسة مشاكل سوق التأمين المصري واقتراح الحلول المناسبة، ودراسة التشريعات واللوائح الحالية واقتراح التعديلات اللازمة لتطوير صناعة التأمين المصرية، ودراسة ومتابعة التطورات في صناعة التأمين العالمية، واختيار أفضل السياسات المناسبة للتطبيق في سوق التأمين المصرية، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية ودراسة أثرها على قطاع التأمين المصري، ومتابعة دور قطاع التأمين وزيادة مشاركته في خدمة الاقتصاد المصري.
  - قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتطبيق أسلوب الرقابة على أساس المخاطر في فحص أعمال صناديق التأمين الخاصة بما يساهم بفاعلية في الحفاظ على حقوق المشاركين.

- **تسوية التعويضات للعملاء المتضررين:**
  - صدور قرار وزير الاستثمار رقم 87 لسنة 2004 بشأن تسوية التعويضات للعملاء المتضررين من شركات السمسرة في سوق الأوراق المالية.

- **تطبيق مبادئ التناسب والملائمة على المديرين:**
  - تفعيل القرار الوزاري رقم 73 لسنة 2004 لضمان تطبيق مبادئ التناسب والملاءمة على المديرين المسئولين عن عمليات الاكتتاب والتعويضات بشركات التأمين وإعادة التامين المصرية.

- **تطبيق مبادئ الحوكمة:**
  - تفعيل القرار الوزاري رقم 157 لسنة 2003 بإلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة على شركات التأمين المصرية.

ج. تطوير أساليب الرقابة على شركات التأمين:

استمرار الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على شركات التأمين وفقاً لأسلوب الرقابة على أساس الخطر (RBS)، وتحديد المخاطر التي تواجه هذه الشركات، وتصنيفها وفقاً لدرجات الخطورة المختلفة، ثم تحديد أولويات الفحص والتفتيش بناءاً على ذلك. ويندرج تحت هذه الإجراءات الرقابية تقييم وتحليل عوامل القوة والضعف وتوضيح الفرص والتحديات التي تقابلها الشركات من حين لآخر حيث يتم تعظيم نقاط القوة ومعالجة مواطن الضعف.
وقد وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 30 أبريل 2013 على تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة لاستحداث وحدة تنظيمية لتطبيق الرقابة على أساس الخطر (Risk Based Supervision).

د. تطوير المهن المتصلة بصناعة التأمين:

- استمرار الهيئة العامة للرقابة المالية في دعم مهنة الوساطة بما لديها من خبرات متنوعة وكوادر فنية متخصصة من خلال العمل على التطوير الدائم لمهاراتهم باعتبارهم أحد عناصر الاتصال المباشر بالجمهور في العملية التأمينية، وباعتبارهم أحد القنوات التسويقية التي يمكن الاعتماد عليها بما يدعم نشاط قطاع التأمين، ويتم العمل على تحقيق ذلك من خلال إلحاق العاملين في مجال الوساطة بدورات تدريبية متخصصة، ثم إجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن كأحد الشروط الأساسية للحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهنة.

- تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تنمية الكوادر الاكتوارية بها ودعمها للحصول على أرقى الشهادات المهنية المعتمدة في هذا المجال عالمياً، كما حرصت الهيئة على مناقشة العديد من المقترحات التي تقدمت بها الجمعية المصرية للخبراء الاكتواريين لتنمية القطاع والارتقاء بالأداء المهني لأعضائها.

ه. تسويق المنتجات التأمينية الجديدة:

أسفر التعاون والتنسيق الدائم مع البنك المركزي، وبصفة خاصة فما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية عبر البنوك "Bancassurance" -كقناة تلبي احتياجات العملاء المتعاملين مع المؤسسات المصرفية والذي استمر أكثر من أربع سنوات منذ تجميد هذه القناة التسويقية- عن صدور قرارات هامة منظمة للسوق في هذا المجال، حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم 1010 بتاريخ 21/ 5/ 2013 بشأن ضوابط مزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفي، كما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (36) بتاريخ 27/ 5/ 2013 بشأن تسويق منتجات شركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي، والذي تم تعديله بتاريخ 18/ 6/ 2013 من خلال صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43 لسنة 2013.

ثالثاً: التمويل العقاري

شهد نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي 2013/2012 نمواً ملحوظاً، وذلك على الرغم من الآثار السلبية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الفترة الماضية حيث بلغت القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري في نهاية يونيو 2013 نحو 6883 مليون جنيه مقارنةً بنحو 6174 مليون جنيه في نهاية يونيو 2012 بنسبة زيادة 11.5%. وتجدر الإشارة إلى أن قروض التمويل العقاري الممنوحة خلال العام المالي 2013/2012 منها نحو 4111 مليون جنيه ممنوحة من شركات التمويل العقاري، ونحو 2772 مليون جنيه ممنوحة من البنوك.

وبلغ عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري نحو 12 شركة، بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري.

وقد استمرت الهيئة العامة للرقابة المالية في العمل على تطوير ودعم نشاط التمويل العقاري من خلال الاجتماع بكافة الأطراف المعنية بنشاط التمويل العقاري لدراسة المشكلات التي تواجه القطاع، واقتراح الحلول الخاصة لهذه المشكلات، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تفعيل العمل في هذا القطاع.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات التمويل العقاري وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتطوير هذا النشاط خلال العام المالي 2013/2012:

أهم إجراءات تطوير قطاع التمويل العقاري (2013/2012-2005/2004)

- اعتماد نموذج الشروط الأساسية للتمويل العقاري بعد تعديلها، وتطوير نماذج اتفاقات التمويل العقاري الموحدة.
- إنشاء شركة للاستعلام والتصنيف الائتماني.
- إصدار دليل التمويل العقاري.
- وضع الإطار التنظيمي اللازم لنشاط صناديق الاستثمار العقاري.
- إصدار الضوابط المنظمة لمنح التمويل العقاري بالعملات الأجنبية (قيمة التمويل لقيمة العقار 65%).
- إصدار ضوابط منح التمويل العقاري في مجال تمويل شراء الوحدات تحت التشييد بحد أقصى 70% من تكلفة العقار.
- تبسيط إجراءات التنفيذ على العقارات وتخفيض الفترة الزمنية اللازمة لذلك.
- وضع الضوابط والقواعد العامة لتنظيم التعاملات في السوق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية ومقررات بازل II.
- وضع اللوائح الخاصة بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل العقاري وكذلك الوكلاء وخبراء التقييم العقاري.
- إقرار نظام وقواعد منح الدعم النقدي من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري إلى منخفضي الدخل.
- توسيع قاعدة إثبات الدخل لتشمل غير القادرين على تقديم إقرارات ضريبية أو خطابات من جهة العمل لإثبات الدخل.
- تخفيض رسوم تسجيل العقارات بحد أقصى 2000 جنيه مصري.
- الانتهاء من مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001.
- إصدار قواعد إنشاء وتنظيم عمل الشركات التي تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني المتعلقة بمديونية عملاء البنوك وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي.
- صدور قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 272 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003 في شأن نظام صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.
- قرار وزير الاستثمار رقم (205) لسنة 2009 بشأن تشكيل مجلس إدارة صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.
- قرار وزاري مشترك رقم (166) لسنة 2009 بين وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ووزارة الاستثمار بشأن تشكيل لجنة لتفعيل نشاط التمويل العقاري لدعم إسكان محدودي الدخل والتنسيق بين الجهات المعنية.
- نشر فروع لشركات التمويل العقاري في مختلف المحافظات.
- تم إعداد تعديلات مُقترحة لقانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 بما يوسع من نطاق الأنشطة التي يتضمنها ويحفظ حقوق الجهات الممولة، ويُمكن شريحة أكبر من الاستفادة من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، **وتتمثل أهم التعديلات المقترحة فيما يلي:**

– استحداث باب خاص في القانون لتنظيم السوق الثانوية للتمويل العقاري ليتضمن إعادة التمويل (تعريفه، وصورة وأشكاله، والشروط اللازمة للترخيص بمزاولة هذا النشاط).

– تعديل النصوص المتعلقة بالدعم الممنوح من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، والمستفيدين والشروط اللازم توافرها فيهم لتسهيل إجراءات الحصول على الدعم.

– تخفيض المدد المُخصصة بالتنفيذ علي العقار والخاصة بعمل الوكيل العقاري.

– تنظيم قواعد الحوكمة والشفافية والرقابة الداخلية والخارجية لدى الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري بما يكفل تحقيق كفاءة الرقابة، واستقرار السوق وانضباطه، ومنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة إصدار نماذج المستندات التي تستخدم في التمويل العقاري بشكل يضمن التوحيد في الشكل والمضمون، لما لذلك من أثر على السوق الثانوية وتداول سندات ديون التمويل العقاري في سوق رأس المال أو إصدار صكوك أو سندات بضمانها.

1. مؤشرات نشاط التمويل العقاري:

أ. حجم القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري:

تمثلت أهم مظاهر النمو في قطاع التمويل العقاري في ارتفاع قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري، حيث بلغ حجم هذه القروض بنهاية يونيو 2013 نحو 6883 مليون جنيه منها نحو 4111 مليون جنيه ممنوحة من شركات التمويل العقاري ونحو 2772 مليون جنيه ممنوحة من البنوك، **ويوضح الشكل التالي تطور قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

شكل رقم (3 - 15)
تطور قيمة قروض التمويل العقاري الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري (2013/2012 - 2008/2007)

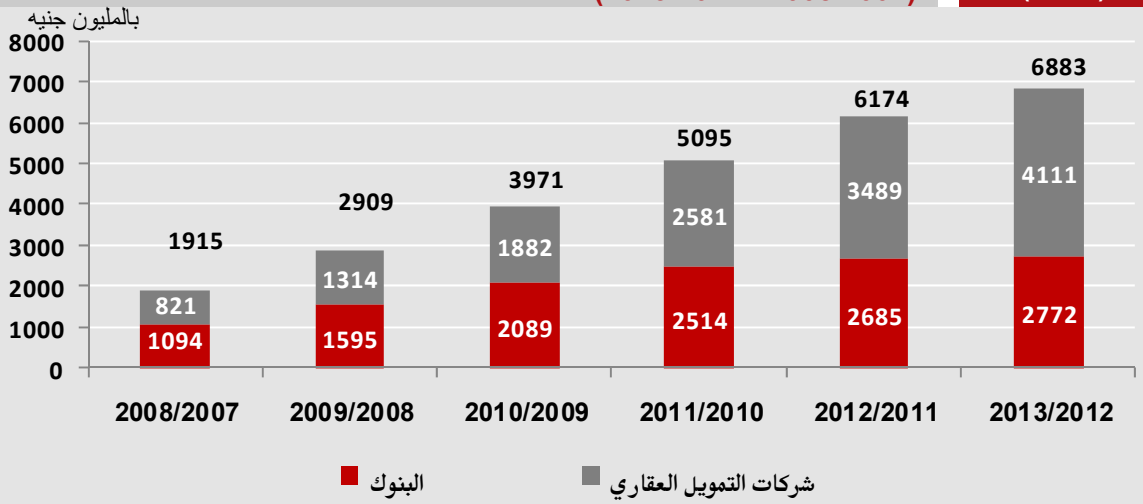

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

بينما يوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 16)
التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري العام المالي 2013/2012

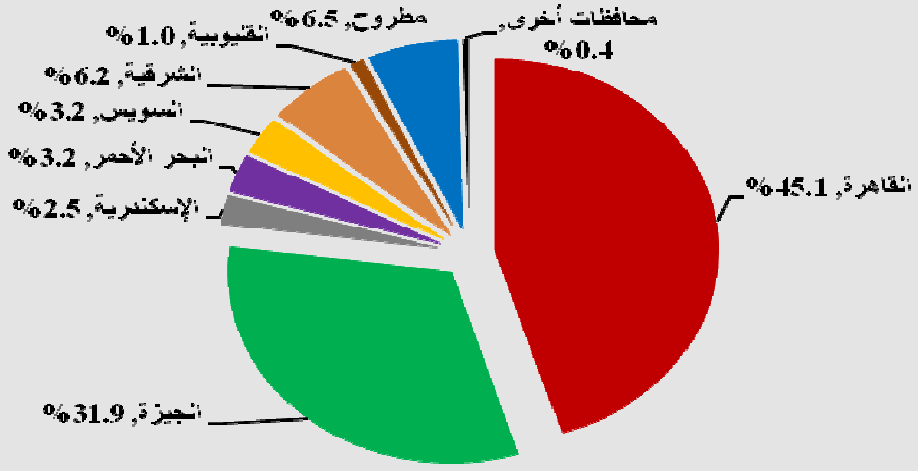

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

كما يوضح الشكل التالي حجم القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري تبعاً لفئات الدخل الشهري خلال العام المالي 2013/2012:

شكل رقم (3 - 17)
حجم القروض الممنوحة من شركات التمويل العقاري وفقاً لفئات الدخل الشهري العام المالي 2013/2012

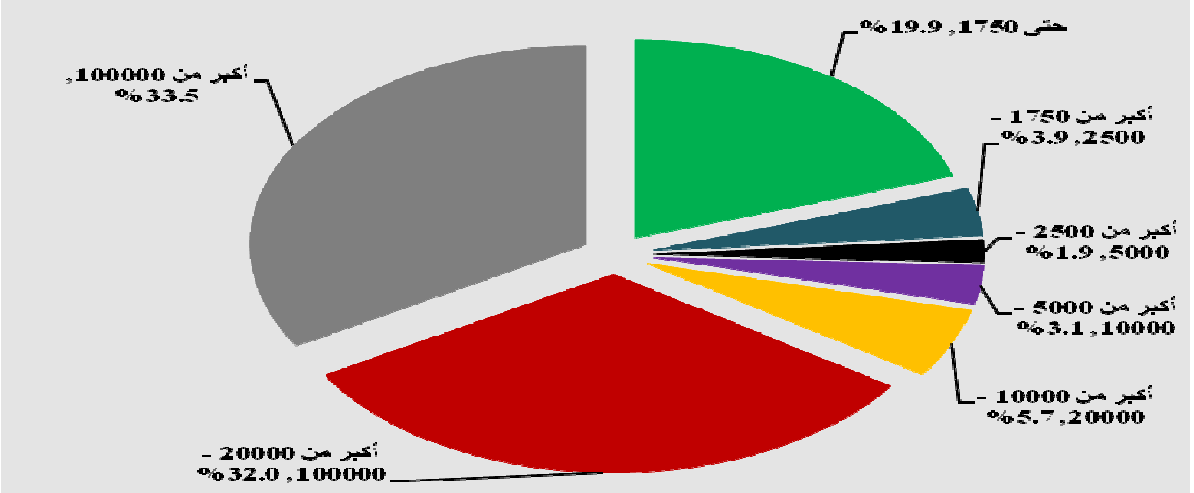

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ب. مؤشرات سوق التمويل العقاري:

بلغ عدد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري خلال العام المالي 2013/2012 نحو 12 شركة، هذا بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، و19 بنكاً يعمل في هذا النشاط، **ويوضح الجدول التالي التطور في مؤشرات سوق التمويل العقاري منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:**

جدول رقم (3 - 14)
مؤشرات عامة عن سوق التمويل العقاري (2013/2012 -2008/2007)

البيان	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
عدد شركات التمويل العقاري	8	10	13	12	12	12
عدد خبراء التقييم العقاري	117	133	147	-	32	42
عدد الوكلاء العقاريين	46	67	150	-	37	82
عدد شركات إعادة التمويل العقاري	1	1	1	1	1	1

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الجدول التالي متوسط مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري منذ العام المالي 2008/2007 وحتى العام المالي 2013/2012:

جدول رقم (3 - 15) متوسط مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري (2008/2007 -2013/2012)

البيان	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
متوسط أسعار الفائدة على التمويل الممنوح	%12.8	%12.6	%12.5	%12.37	%12.19	%12.12
متوسط فترة سداد التمويل (سنة)	11.9	13.35	16.03	16.3	16.7	16.4
متوسط قيمة التمويل لقيمة العقار	%52.21	%54.93	%47.70	%44.71	%43.18	%56.70

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

2. إجراءات تطوير نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي 2013/2012:

في إطار سعي الهيئة العامة للرقابة المالية نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي تتضمن تطوير نشاط التمويل العقاري وحل المشكلات العملية التي واجهت السوق المصري والمتعلقة بتطبيق أحكام قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 منذ إصداره وحتى الآن، ومن هذا المنطلق قامت الهيئة بتوجيه دعوة للأطراف المعنية بشأن سوق التمويل المصرية من شركات التمويل العقاري، والجمعية المصرية للتمويل العقاري، وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري التابع لوزارة الإسكان لدراسة المشكلات واقتراح الحلول لدراستها في ضوء قيام الهيئة بدورها في متابعة نشاط التمويل العقاري، ورقابته، ووضع الأسس التي تضمن كفاءة السوق والحفاظ على حقوق المتعاملين، وفي ضوء ذلك فقد تم إعداد تعديلات مُقترحة على قانون التمويل العقاري بما يوسع من نطاق الأنشطة التي يتضمنها ويحفظ حقوق الجهات الممولة، ويُمكن شريحة أكبر من الاستفادة من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، **وتتمثل أهم التعديلات المقترحة فيما يلي:**

- استحداث باب خاص في القانون لتنظيم السوق الثانوية للتمويل العقاري ليتضمن إعادة التمويل (تعريفه، وصورة وأشكاله، والشروط اللازمة للترخيص بمزاولة هذا النشاط).

- تعديل النصوص المتعلقة بالدعم الممنوح من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، والمستفيدين والشروط اللازم توافرها فيهم لتسهيل إجراءات الحصول على الدعم.

- تخفيض المدد المُخصصة بالتنفيذ علي العقار والخاصة بعمل الوكيل العقاري.

- تنظيم قواعد الحوكمة والشفافية والرقابة الداخلية والخارجية لدى الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري بما يكفل تحقيق كفاءة الرقابة، واستقرار السوق وانضباطه، ومنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة إصدار نماذج المستندات التي تستخدم في التمويل العقاري بشكل يضمن التوحيد في الشكل والمضمون، لما لذلك من أثر على السوق الثانوية وتداول سندات ديون التمويل العقاري في سوق رأس المال أو إصدار صكوك أو سندات بضمانها.

إطار 5:3

أهم إجراءات تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المُنظم لنشاط التمويل العقاري (2010/2009-2005/2004)

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 465 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري. ويهدف هذا القرار إلي تفعيل نشاط التمويل العقاري للمساهمة في حل مشكلة الإسكان والنهوض بالنشاط العقاري والصناعات المرتبطة به وذلك من خلال زيادة عدد المستثمرين المستفيدين من نشاط التمويل العقاري ووضع بعض القواعد الميسرة علي الممول والمستثمر والتأكيد علي أهمية وضرورة التأهيل العلمي والعملي لخبراء ووسطاء التمويل العقاري باعتبارهم من الأشخاص الفاعلة في نشاط التمويل العقاري.
- التصديق على قرار رئيس الجمهورية رقم 9 لسنة 2007 بشأن الموافقة علي اتفاق علي قرض مشروع تنمية سوق التمويل العقاري الموقع مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويهدف هذا القرار إلي المساعدة في دعم المقترضين الأساسيين في سوق المال (البنوك وشركات التمويل العقاري) من أجل توفير خدمات التمويل العقاري للوحدات السكنية لمدد أطول على أساس ظروف السوق.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1864 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري ويهدف هذا التعديل إلي تفعيل نشاط صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بالتيسير علي الأفراد والأسر ذوى الدخل المنخفض للحصول علي وحدات سكنية وذلك من خلال خفض قيمة التمويل بما يمكن المستثمر من سداده حيث تم رفع الحد الأقصى للدخل الشهري لمستحقي الدعم ليصل إلى 1750 جنيه شهرياً للأعزب و2500 جنيه شهرياً للأسرة.
- صدور قرار السيد وزير المالية بإعفاء عقود التمويل العقاري من الخضوع لضريبة الدمغة النسبية.
- اعتماد نموذج الشروط الأساسية للتمويل العقاري بعد تعديلها، وتطوير نماذج اتفاقات التمويل العقاري الموحدة.
- إصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إصدار ضوابط التعامل بتكلفة التمويل المتغيرة والإطار التنفيذي لها.
- إصدار ضوابط إعادة التمويل العقاري.
- تطوير قواعد الترخيص للشركات وخبراء التقييم ووسطاء التمويل العقاري.
- إصدار ضوابط الاستحواذ على حصص في شركات التمويل العقاري المرخصة.
- إصدار ضوابط منح التمويل العقاري في مجال الوحدات تحت التشييد التي يقوم المستثمر بشرائها من شركا شركات التنمية العقارية.
- وضع عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تقوية الدور الرقابي للجهة القائمة بالأشراف والرقابة علي السوق لحماية السوق والمتعاملين فيه وزيادة القدرة على توقع حدوث الأزمات والتعامل معها مبكراً.
- دراسة تفعيل نشاط صناديق الاستثمار العقاري وتطوير القواعد التنظيمية له، وإضافة بعض الإجراءات التنظيمية لتسهيل التعامل مع منظومة التمويل العقاري مثل إجراءات التسجيل والرهن.
- تطوير نشاط الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري وتشجيعها على طرح سندات لتوفير مزيد من السيولة اللازمة للتمويل طويل الأجل.
- الإعداد لتوفير برنامج تأميني متكامل لنشاط التمويل العقاري في مصر.
- عدم السماح بمزاولة نشاط التمويل العقاري وإعادة التمويل العقاري إلا بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- امتداد رقابة الهيئة علي تمويل العقارات تحت التشييد وفقاً للضمانات والشروط التي تنص عليها اللائحة التنفيذية للقانون.
- الإلزام بأن يكون اتفاق التمويل العقاري وفقاً للنماذج التي تعتمدها الهيئة، مع إجراء بعض التعديلات علي ما يجب أن يتضمنه اتفاق التمويل بين الممول والمستثمر وإتاحة المجال أن تتضمن اللائحة التنفيذية القواعد والشروط التي يتم في إطارها إعداد اتفاق التمويل العقاري لكل غرض من الأغراض التي يمنح من اجلها التمويل.
- إلزام شركات التمويل العقاري بتطبيق معايير الملاءة المالية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية علي أن يتولى مراجعة حسابات الشركات مراقبون من الخاضعين لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية والمقيدين بسجل الهيئة.
- اشتراط إمساك وسطاء وخبراء التمويل لسجلات وفقاً للنظم والقواعد التي تضعها الهيئة.
- تبادل المعلومات بين الهيئة والبنك المركزي وشركات الاستعلام الائتماني بما يسمح بتكوين قاعدة متكاملة للمعلومات عن نشاط التمويل العقاري.
- تيسير إجراءات قيد الضمان العقاري المرتبطة بعقود التمويل العقاري.
- تيسير إجراءات تسجيل الأراضي وبصفة خاصة الأراضي بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

رابعاً: التأجير التمويلي

يُعد التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل التي تلعب دوراً بارزاً في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات للتقليل من التكلفة الاستثمارية اللازمة لبدء النشاط، وبمقتضاه ينقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر. **وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات والإجراءات التي تم اتخاذها خلال العام المالي 2013/2012 لتفعيل وتطوير نشاط التأجير التمويلي:**

مزايا نشاط التأجير التمويلي

يوفر نشاط التأجير التمويلي العديد من المزايا، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- يُمكن الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، حيث يقدم تمويل حتى 100% من ثمن الأصل مما يتيح لها سيولة اكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاط الأخرى وبصورة خاصة تمويل دورة رأس المال العامل.
- يتيح للشركة حرية الاختيار بين تملك الأصل من عدمه.
- حماية المستأجر من انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتيسير عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التكنولوجي مما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات، هذا بالإضافة إلى حماية المستأجر من ارتفاع تكلفة التمويل حيث يتم تسعير الفائدة التي تمثل عائد الشركة على أساس ثابت طوال مدة العقد.

1. مؤشرات نشاط التأجير التمويلي:

أظهرت مؤشرات نشاط التأجير التمويلي للعام المالي 2013/2012 تراجع معدلات نمو النشاط في السوق المحلية، حيث انخفضت قيم العقود هذا العام لتصل إلى 5395 مليون جنيه مقارنة بنحو 9459 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بمعدل انخفاض قدره 43%، ويعود هذا التراجع مقارنة بالعام السابق إلى تتابع الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد خلال الفترة من يناير2011 إلى 30 يونيو 2013. والتي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التراجع في قيم بعض الأنشطة أهمها نشاط العقارات والأراضي والذي سجل خلال العام المالي 2013/2012 عدد 75 عقداً بقيمة 1896 مليون جنيه مقارنة بنحو 70 عقداً بقيمة 2974 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بمعدل انخفاض قدره 36%.

ويوضح الجدول التالي تطور مؤشرات نشاط التأجير التمويلي خلال العام المالي 2012 /2013 مقارنة بالعام المالي 2011 /2012:

جدول رقم (3 - 16)
تطور مؤشرات نشاط التأجير التمويلي (2012/2011 - 2013/2012)

البيان	2012 / 2011	2013 / 2012
إجمالي عدد الشركات المقيدة بالهيئة	211	212
إجمالي عدد العقود	1611	1943
إجمالي قيمة العقود (بالمليون جنيه)	9459	5395
الشركات المتطوبة خلال العام	1	0
الشركات التي حصلت على ترخيص خلال العام	4	1
الشركات العاملة خلال العام	24	24

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويوضح الجدول التالي عقود التأجير التمويلي خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011:

جدول رقم (3 - 17)
عقود التأجير التمويلي (2013/2012 - 2012/2011)

التشهور	2012/2011		2013/2012	
	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)
يوليو	171	1775	171	980
أغسطس	128	617	106	449
سبتمبر	141	1024	147	506
أكتوبر	122	362	134	441
نوفمبر	86	265	147	170
ديسمبر	154	377	177	412
يناير	95	382	165	356
فبراير	136	1733	129	268
مارس	156	1172	173	234
أبريل	112	930	232	726
مايو	162	251	173	429
يونيو	148	570	189	424
الإجمالي	1611	9459	1943	5395

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتضح من الجدول السابق استحواذ شهر يوليو 2012 على حوالي 18.2% من إجمالي حجم النشاط بواقع 171 عقداً وبقيمة بلغت 980 مليون جنيه ليصبح بذلك الشهر الأعلى من حيث القيمة على مستوى الشهور خلال العام المالي 2013/2012، حيث شهد شهر يوليو 2012 تسجيل 19 عقداً في نشاط الآلات والمعدات بقيمة 681 مليون جنيه. تلاه في الترتيب الثاني شهر إبريل 2013 بحصة سوقية قدرها 13% من إجمالي قيم العقود بواقع 232 عقداً وبقيمة 725 مليون جنيه مقارنة بقيمة بلغت 930 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011، وأخيراً جاء شهر سبتمبر 2012 في الترتيب الثالث باستحواذه على 9% من إجمالي قيم العقود بواقع 147 عقداً وبقيمة 505 مليون جنيه مقارنة بنحو 1024 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011.

بينما يوضح الجدول التالي عقود التأجير التمويلي مُصنفة وفقاً لنوع الأصول المُمولة خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011:

جدول رقم (3 - 18)

عقود التأجير التمويلي مُصنفة وفقاً لنوع الأصل المُمول (2013/2012 - 2012/2011)

النشـــــاط	2012/2011		2013/2012	
	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)
عقارات و أراضي	70	2973.55	75	1896.39
آلات و معدات	259	713.42	207	1212.78
سيارات نقل	509	838.17	633	868.31
معدات ثقيلة	189	425.65	184	460.61
سيارات ملاكي	458	238.29	613	344.35
خطوط إنتاج	47	278.30	43	253.84
أجهزة مكتبية	23	174.98	110	71.44
بواخر	7	92.91	1	16.56
المال المعنوي	0	0.00	1	7.06
طائرات	4	3634.15	0	0.00
أخرى	45	89.52	76	263.36
الإجمالي	1611	9458.94	1943	5394.70

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

تصدرت قيم قطاع العقارات والأراضي قائمة الأصول المُمولة كعادتها بالاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر من قيم عقود التأجير التمويلي خلال العام المالي 2012 /2013، ليسيطر النشاط على 35% من إجمالي قيم العقود بقيمة بلغت 1.9 مليار جنيه مقارنة بنحو 2.9 مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بمعدل انخفاض قدره 36%.

وجاء قطاع الآلات والمعدات في المركز الثاني بواقع 22% وبقيمة عقود بلغت 1.2 مليار جنيه من إجمالي قيمة العقود خلال عام 2013/2012 مقارنة بنحو 713.42 مليون جنيه للعام المالي 2012/2011 بمعدل ارتفاع قدره 70%.

وكان المركز الثالث من نصيب قطاع سيارات النقل باستحواذه على 16% بقيمة عقود بلغت 868.31 مليون جنيه خلال عام 2013/2012 مقارنة بنحو 838.17 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بمعدل ارتفاع يقدر بنحو 3.5%.

وانخفض نشاط الأجهزة المكتبية للعام المالي 2013/2012 ليسجل عدد 110 عقداً بقيمة 71.44 مليون جنيه مقارنة بنحو عدد 23 عقداً بقيمة 174.98 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011 بمعدل انخفاض قدره 59%. كما تراجع نشاط البواخر بمعدل 82% مسجلاً عقداً بقيمة 16.56 مليون جنيه خلال عام 2013/2012 مقارنة بسبعة عقود بقيمة 92.91 مليون جنيه خلال العام المالي 2012/2011، هذا بالإضافة إلى خلو قائمة تصنيفات العام المالي 2013/2012 من نشاط الطائرات والذي سجل خلال العام المالي 2012/2011 أربعة عقود بقيمة 3.6 مليار جنيه.

شركات التأجير التمويلي:

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المُقيدة خلال العام المالي 2013/2012 نحو 212 شركة مقارنة بنحو 211 خلال العام المالي 2012/2011 منهم 24 شركة فقط هي الأكثر نشاطاً على مدار العام المالي 2013/2012 ولم يتم شطب أي شركة حتى نهاية العام، بينما شهد العام المالي 2012/2011 شطب شركة واحدة وذلك بناءاً على طلب مقدم من الشركة وهى شركة "ترافكو للتأجير التمويلي". وقد شهد العام المالي 2013/2012 حصول شركة واحدة على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة نشاط التأجير التمويلي وهى شركة "التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة (إيه.تى.فينانس) للتأجير التمويلي" مقارنة بترخيص 4 شركات جديدة خلال العام المالي 2012/2011، وهي: "الأهلي للتأجير التمويلي"، و"إيجيبكو للتأجير التمويلي"، و"إتش سى للتأجير التمويلي"، و"القابضة لمصر للطيران". **ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً للعام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011:**

جدول رقم (3 - 19)

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً (2013/2012 - 2012/2011)

م	الشركة	2012/2011			2013/2012		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
1	سوجيليس ايجيبت للتأجير التمويلي	409	647.63	6.85	596	1359.84	25.21
2	الدولية للتأجير التمويلي - انكوليس	183	645.66	6.83	214	902.71	16.73
3	كوربليس للتأجير التمويلي - مصر(كورب ليس)	253	1029.52	10.88	224	601.33	11.15
4	التوفيق للتأجير التمويلي	128	1878.28	19.86	173	587.64	10.89
5	اوريكس مصر للتأجير التمويلي	247	325.98	3.45	304	325.36	6.03
6	تكنوليس للتأجير التمويلي	11	440.23	4.65	11	309.48	5.74
7	بيرتوس مصر للتأجير التمويلي	2	20.01	0.21	9	236.77	4.39
8	الكرنك للتأجير التمويلي	0	0.00	0.00	4	229.30	4.25
9	الاهلى للتأجير التمويلي	0	0.00	0.00	18	216.80	4.02
10	جى بى للتأجير التمويلي	50	116.02	1.23	78	150.78	2.79
11	أديليس للتأجير التمويلي	82	76.42	0.81	93	148.70	2.76
12	النيل للتأجير التمويلي NFL	0	0.00	0.00	2	71.46	1.32
13	الصعيد للتأجير التمويلي	44	43.19	0.46	68	58.69	1.09
14	تمويل للتأجير التمويلي	7	51.15	0.54	10	53.76	1.00
15	اوتراك للتأجير التمويلي	35	32.38	0.34	38	47.52	0.88
16	بى ان بى باريبا للتأجير التمويلي - مصر	55	377.49	3.99	23	30.72	0.57
17	توسكى للتأجير التمويلي	51	36.67	0.39	35	30.16	0.56
18	النيل للتأجير التمويلي	0	0.00	0.00	2	15.75	0.29
19	مكة للتأجير التمويلي	4	3.91	0.04	8	5.60	0.10
20	نظم المكاتب المتكاملة	0	0.00	0.00	5	4.37	0.08
21	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	23	9.77	0.10	16	4.20	0.08
22	إيجيبكو للتأجير التمويلي	0	0.00	0.00	2	1.37	0.03
23	بو بي سي للتأجير التمويلي	3	0.81	0.01	6	1.27	0.02
24	باور تراك للمعدات الثقيلة والمقاولات والتأجير التمويلي	8	4.01	0.04	4	1.12	0.02
25	EGYPTAIR 2011 Limited	3	2227.43	23.55	0	0.00	0.00
26	إي جي أيه ليسينج إل إل سي	1	1406.72	14.87	0	0.00	0.00
27	زيروكس للتأجير التمويلي	2	80.39	0.85	0	0.00	0.00
28	باورتراك للتأجير التمويلي	7	2.19	0.02	0	0.00	0.00
29	السادس من أكتوبر للتنمية والمشروعات	2	1.64	0.02	0	0.00	0.00
30	العالمية للمقاولات والاستثمار العقاري والصناعي	1	1.45	0.02	0	0.00	0.00
	الإجمالي	1611	9458.94	100.00	1943	5394.70	100.00

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

وقد بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 2% عدد 13 شركة خلال العام المالي 2013/2012 مقارنةً بنحو 15 شركة خلال العام المالي 2012/2011، واعتلت صدارة قائمة الشركات شركة "سوجيليس- ايجيبت" باستحواذها على حصة سوقية بلغت 25.21%، تليها شركة "انكوليس" بحصة سوقية بلغت 16.73%، لتأتي شركة "كوربليس" في الترتيب الثالث بنسبة 11.15% من إجمالي قيم العقود بالسوق خلال العام المالي 2013/2012، **ويوضح الشكل التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بالعام المالي 2012/2011:**

شكل رقم (3 - 18)

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً (2013/2012 - 2012/2011)

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً للعام المالى 2012/2011

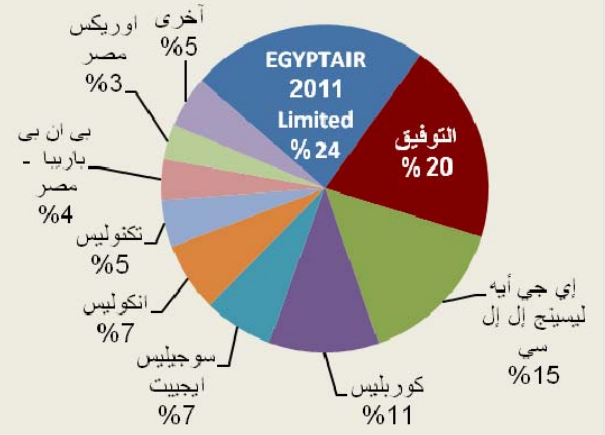

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً للعام المالى 2013/2012

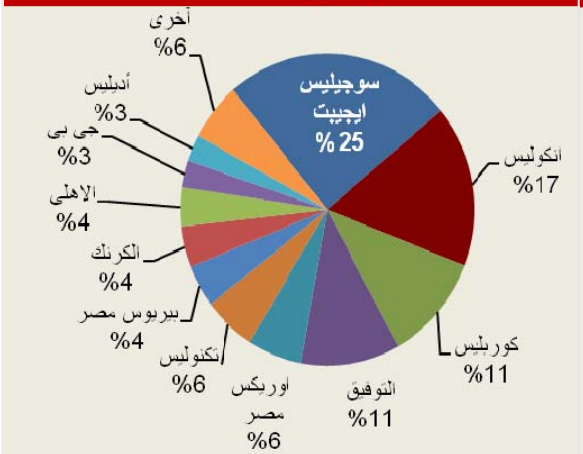

* أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 2%.

* الحصص السوقية: يتم حسابها وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

2. إجراءات تطوير وتفعيل نشاط التأجير التمويلي:

- تم الاجتماع برؤساء شركات التأجير التمويلي الأعضاء بالجمعية المصرية للتأجير التمويلي، واستهدف الاجتماع مناقشة المعوقات التي تواجه نشاط التأجير التمويلي ودوره في تمويل الأنشطة المختلفة.

- تم الاتفاق مع السادة ممثلي شركات التأجير التمويلي على أهمية تطوير القواعد المنظمة لنشاط التأجير التمويلي، كما تم إلقاء الضوء على معوقات تطبيق نص القانون المُنظم لنشاط التأجير التمويلي مما يتطلب مجموعة من التعديلات القانونية في العقود كي يتم التغلب عليها، وذلك على خلفية وجود مؤشرات إيجابية نحو استقطاب شرائح جديدة من المجتمع المصري ترغب في آليات التأجير التمويلي الإسلامي والمتوافقة مع ضوابط الشريعة.

- تم تبادل وجهات النظر في التوصيات المقترحة بورقة عمل الجمعية المصرية للتأجير التمويلي لتعديل بعض أحكام القانون المنظم لنشاط التأجير التمويلي، **والتي يتركز أهمها في:**

- إضافة غرض التأجير التشغيلي لأغراض شركات التأجير التمويلي.
- إضافة حق التعامل مع الأفراد لأغراض شركات التأجير التمويلي.
- معاملة شركات التأجير التمويلي معاملة شركات التمويل العقاري من حيث السماح لهم بمزاولة نشاط التمويل العقاري في ظل السماح لشركات التمويل العقاري بمزاولة نشاط التأجير التمويلي.

ملحق (1)

بيان بالتشريعات المتعلقة بوزارة الاستثمار من 1/ 7/ 2009 وحتى 30/ 6/ 2010:

أولاً: التشريعات المتعلقة بالاستثمار:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قانون	133	2010	**بالترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل بنظام المناطق الحرة.** يهدف القانون إلي تمتع أنشطة تكرير البترول بمزايا المناطق الحرة بما تتضمنه من تيسيرات متعددة مع خضوعها في ذات الوقت للضريبة العامة علي الدخل، كما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع، لإقامة مزيد من معامل التكرير التي تعمل علي تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في توفير احتياجات مصر من المنتجات البترولية وإنشاء صناعات تكاملية مرتبطة وضخ استثمارات للدولة وتوفير فرص عمل وهو ما يغنى عن بدائل أخرى تتمثل في استيراد هذه المنتجات من الخارج أو قيام الدولة بإنشاء تلك المعامل وما يترتب على تلك البدائل من تكلفة مرتفعة.
2	قرار رئيس الجمهورية	54	2010	**بشأن الموافقة علي اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر وأثيوبيا.** تهدف الاتفاقية إلي تشجيع الاستثمارات البينية من خلال قيام البلدين بتهيئة الظروف المواتية للمستثمرين، ومنح المعاملة العادلة والمتساوية للطرفين، وتمثل الاتفاقية إطاراً مؤسسيا فاعلا للمستثمرين في البلدين وبما يساعد علي تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري وخاصة في المجالات التي تشهد فرصاً حقيقية للاستثمارات المتبادلة المصرية الأثيوبية خاصة في مجالات الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية، والأسمدة والصناعات الكيماوية، والمقاولات والإنشاءات، والخدمات المالية، والصناعات الدوائية والأمصال واللقاحات البيطرية، والنقل والخدمات اللوجيستية.
3	قرار رئيس الوزراء	1858	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لشركة التجمعات الاستثمارية مصر للمدن الصناعية والتنمية العقارية بمدينة العاشر من رمضان.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 261 فداناً بمنطقة زيزينيا بمدينة العاشر من رمضان تخصص لمزاولة أنشطة صناعة الملابس والمنسوجات والصناعات التكميلية لها وصناعات أخري متنوعة.
4	قرار رئيس الوزراء	2320	2009	**بشأن إقامة المنطقة الاستثمارية لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بمدينة برج العرب الجديدة.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 135 فداناً بمدينه برج العرب الجديدة لصالح الهيئة العامة لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية تخصص لإقامة مدينة للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية.
5	قرار رئيس الوزراء	2321	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لجامعة القاهرة بالموقع المخصص لها بمحافظة السادس من أكتوبر.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 749 فداناً بمنطقة السادس من أكتوبر لصالح جامعة القاهرة تخصص لإنشاء حرم جديد للجامعة بالمشاركة مع مجموعة من الجامعات العالمية لتقديم تخصصات شاملة جديدة وعالية التكنولوجيا وكذلك إقامة مركز عالمي للأبحاث العلمية المتقدمة لخدمة الصناعة وإنشاء مراكز التدريب وأنشطة أخري متنوعة.
6	قرار رئيس الوزراء	2322	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لجامعة عين شمس بالموقع المخصص لها بمدينة العبور.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 163 فداناً بمدينة العبور لصالح جامعة عين شمس تخصص لإنشاء منطقة تعليمية بحثية متميزة وإقامة مجموعة من مراكز التدريب والخدمات والاتصال التكنولوجي وذلك مع توفير كافة الخدمات المجتمعية وأنشطة أخري متنوعة.

ملحق (1)

7	قرار رئيس الوزراء	2323	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لجامعة الفيوم بالموقع المخصص لها بمدينة الفيوم الجديدة.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 150 فداناً بمدينة الفيوم الجديدة لصالح جامعة الفيوم تخصص لأنشطة تعليمية واستثمارية تشمل (كليات بوحداتها ومراكزها البحثية) وأنشطة أخري متنوعة.
8	قرار رئيس الوزراء	2616	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمنطقة ميت غمر- محافظة الدقهلية.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 74389.89 م2 بميت غمر لصالح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تخصص لأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة أخري متنوعة.
9	قرار رئيس الوزراء	3118	2009	**بشأن إقامة منطقة استثمارية لشركة ميناء القاهرة الجوى داخل حدود مطار القاهرة الدولي.** ينص القرار علي إقامة منطقة استثمارية علي مساحة 22.88.81 فدان داخل حدود مطار القاهرة الدولي لشركة ميناء القاهرة الجوي تخصص لإنشاء منطقة استثمارية لمزاولة أنشطة تجارية وخدمية (سياحية، ترفيهية، طبية، رياضية، تعليمية، لوجيستية، أنشطة أخري).
10	قرار وزير الاستثمار	170	2009	**بإنشاء مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.** ينص القرار علي إنشاء مركز لتسوية المنازعات يختص بتسوية المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركات "أياً كان شكلها القانوني" أو بين المساهمين والشركة وذلك إذا وافق أطراف النزاع علي اللجوء إلي المركز للتوصل لتسوية رضائية سريعة وعادلة وذلك دون الإخلال بحق الأطراف في اللجوء للقضاء.
11	قرار وزير الاستثمار	16	2010	**بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم 96 لسنة 1982.** يهدف التعديل إلي تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي اتخاذ شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة حيث تضمنت التعديلات إلغاء مقابل الخدمات الذي يدفع للهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة. كما يهدف القرار إلى حماية حقوق المساهمين خاصة حقوق الأقلية منهم، بحيث يكون الترخيص للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة بالنسبة لكل عقد على حدى، ولا يسمح بالتفويض العام لإبرام هذه العقود حيث استلزم التعديل الجديد أن يكون الترخيص في كل حالة على حدى وقبل إبرام أي عقد حماية لحقوق المساهمين بما في ذلك حقوق الأقلية وحقوق الشركة.
12	قرار وزير الاستثمار	85	2010	**بتعديل المادة (138) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981.** يهدف القرار إلي إعفاء الشركات التي تتقدم للقيد ببورصة النيل من نشر تقرير الإفصاح في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار واستبدال ذلك بالنشر علي شاشات التداول بالبورصة وذلك لتخفيف الأعباء المالية المترتبة علي الشركات المتوسطة والصغيرة في هذا الشأن.

ملحق (1)

ثانياً: التشريعات المتعلقة بالخدمات المالية غير المصرفية:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قرار رئيس الجمهورية	272	2009	**بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003 في شأن نظام صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري.** يهدف القرار إلي توسيع غرض الصندوق ليكون غرضه هو ضمان نشاط التمويل العقاري بصفة عامة والقيام بدعم ذوى الدخول المنخفضة وكذلك اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل المتابعة والحفاظ علي حقوق المتعاملين معه، كما تم تعديل المواد المتعلقة بتشكيل مجلس إدارة الصندوق بما يمكن مجلس الإدارة من القيام بكافة مهام الصندوق على الوجه الأمثل.
2	قرار وزير الاستثمار	219	2009	**بالتزام شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها بأداء نسبة (3%) من متحصلات أقساط التأمين الإجباري التي يتم الاكتتاب فيها وفقا لأحكام القانون رقم 72 لسنة 2007 إلى الصندوق الحكومي لتغطية بعض الإضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع.**
3	قرار وزير الاستثمار	1	2010	**بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.** يهدف هذا التعديل إلي تطوير وتعميق وتنشيط سوق السندات المصري من خلال تبسيط إجراءات إصدارات السندات من قبل الشركات والأشخاص الاعتبارية وبالأخص الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل ، مع الحفاظ على مستوى مرتفع من إفصاح الشركات والجهات الاعتبارية عن تدفقاتها النقدية ونسب السيولة والربحية المتوقعة لها. كما تضمن التعديل تنظيم إصدارات السندات من الشخصيات الاعتبارية إعمالاً لأحكام المادتين (2،4) من القانون رقم (123) لسنة 2008 بتعديل أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992، ومن شأن هذا التعديل أن يساعد الهيئات الاعتبارية العامة الاقتصادية والخدمية على إصدار سندات لتدبير احتياجاتها التمويلية وبالأخص تمويل مشاريع البنية الأساسية، كما يعمل علي جذب التمويل من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية من خلال سوق الأوراق المالية المصرية بإصدار أوراق مالية بأعلى تصنيف ائتماني.
4	قرار وزير الاستثمار	64	2010	**بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.** يهدف التعديل إلي تنشيط دور السندات في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل من خلال تبسيط إجراءات إصدار السندات علي دفعات علي ألا تتجاوز الفترة التي تصدر خلالها الدفعات مدة سنة من تاريخ موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية علي الإصدار الإجمالي، وقد منح التعديل مجالس إدارات الشركات أو الأشخاص الاعتبارية مرونة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركة أو السلطة المختصة قانوناً في الأشخاص الاعتبارية والتي تصدر موافقتها علي القيمة الإجمالية للإصدار من السندات وأن تفوض مجلس الإدارة في تنفيذه علي عدة دفعات.

ملحق (1)

ثالثاً: التشريعات المتعلقة بإدارة الأصول:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قرار رئيس الوزراء	1999	2009	بشأن التصرف في بعض الأصول العقارية للجهات العامة.
2	قرار رئيس الوزراء	2941	2009	بنقل ملكية العقارات المحدد بياناتها بالجدول المرفق لهذا القرار من الشركات القابضة أو التابعة المبينة قرين كل منها إلى بنك مصر والبنك الأهلي المصري.
3	قرار رئيس الوزراء	3149	2009	بنقل ملكية بعض العقارات من الشركة القابضة أو التابعة إلى بنك مصر والبنك الأهلي، وذلك في إطار أحكام الاتفاق الإطاري لتسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة المملوكة للدولة بالكامل.
4	قرار رئيس الوزراء	944	2010	بنقل ملكية بعض العقارات من الشركة القابضة أو التابعة إلى بنك مصر والبنك الأهلي.
5	قرار رئيس الوزراء	1501	2010	بنقل ملكية بعض العقارات من الشركات القابضة أو التابعة إلى بنك مصر والبنك الأهلي المصري.

في إطار الاتفاق الإطار للتسوية النهائية للمديونية التاريخية للديون المتعثرة لشركات قطاع الأعمال العام لدي بنوك القطاع العام صدرت هذه القرارات لتحديد الجهات الإدارية المختصة بتقدير قيمة الأراضي والعقارات التي سيتم نقلها من شركات قطاع الأعمال العام للبنوك العامة الدائنة وكذلك تحديد هذه الأراضي ومساحاتها والشركات المالكة لها والبنوك التي ستنقل إليها والقيمة المحددة لهذه العقارات والأراضي.

رابعاً: قوانين ساهمت وزارة الاستثمار في إعدادها:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قانون	67	2010	**بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.** يهدف القانون إلي تحقيق طفرة كبيرة ونهضة سريعة للخدمات والمرافق العامة في مجالات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي وغيرها من قطاعات ومشروعات البنية الأساسية من خلال تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق التوازن المنشود بين واجبات والتزامات الشركاء الذين تلاقت إرادتهم على هدف إنجاح مشروعاتهم بأجدى كلفة اقتصادية، حيث حرص القانون الجديد على تحفيز القطاع الخاص لزيادة استثماراته المباشرة في مجال تنفيذ مشروعات المرافق العامة وإتاحة خدماتها بما يحقق إنجازًا أسرع وخدمة ارقي وكلفة أقل وصيانة أفضل لتلك المشروعات والحفاظ على عمر الأصول العامة، وبما يحقق خلقاً لفرص عمل جديدة وبمستويات دخول أعلى.
2	قانون	125	2010	**بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال.** يهدف القانون إلي زيادة الحماية المقرر لحقوق العمال المالية ووضع الضمانات اللازمة لذلك سواء أثناء نشاط المنشاة أو الشركة أو في حالة حل المنشاة أو الشركة أو تصفيتها أو إشهار إفلاسها أو إغلاقها نهائياً نظراً لأنها حقوق جديرة بالرعاية وأحق بالاستيفاء من أموال المدين قبل أي حق أخر . حيث نص القانون علي أن يكون لهذه المبالغ امتياز على جميع أموال المدين وتستوفى قبل المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم، وفي حالة صدور قرار أو حكم بحل المنشأة أو الشركة أو تصفيتها أو إغلاقها نهائياً أو بشهر إفلاسها، يجب أن يحدد هذا القرار أو الحكم أجلاً للوفاء بحقوق العاملين، وتتولى الجهة الإدارية المختصة متابعة الوفاء بتلك الحقوق، ويكون لها أن تنوب عن ذوي الشأن في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من تمام الوفاء بها في الأجل المحدد.

ملحق (1)

بيان بشأن القوانين ومشروعات القوانين التي أعدتها وزارة الاستثمار وصدرت خلال العام المالي 2013/2012:

استمرت وزارة الاستثمار في العمل على تطوير التشريعات والقواعد الحاكمة لمناخ الاستثمار في مصر، وإعادة النظر في التشريعات المُحفزة للاستثمار وتبني الجديد منها بهدف تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

مشروعات قوانين تم التقدم بها من وزارة الاستثمار، وصدرت بالفعل:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قانون	4	2012	**التصالح والتسويات وتسهيل الإجراءات** صدر المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون 8 لسنة 1997، وذلك بإضافة مادتين: المادة (7) مكرراً والتي تجيز التصالح مع المستثمرين في بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، وبموجب هذا التصالح يتم حفظ التحقيقات بالنيابة العامة، إذا لم تكن قدمت للمحاكمة أو إيقاف تنفيذ العقوبة المقضي بها في حالة انتهاء المحاكمة. المادة (66) مكرراً وبموجبها تم إنشاء لجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار برئاسة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء، والتي تتولى تسوية المنازعات التي تنشأ عن العقود المبرمة بين المستثمرين والجهات التابعة للدولة، وفي حالة التوصل لتسوية ودية تكون واجبة النفاذ وملزمة بعد اعتمادها من مجلس الوزراء. جاري إجراء تعديلات على بعض المواد القائمة في قانون (8) ضمانات الاستثمار وإضافة مواد جديدة وذلك في إطار إعادة النظر في التشريعات القائمة لتحفيز الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم والجاذب له.
2	قانون	82	2013	**المناقصات والمزايدات** تعديل القانون رقم 89 لسنة 1998 بشأن المناقصات والمزايدات، والذي بموجبه تم استبعاد الهيئات العامة الخدمية أو الاقتصادية التي لها لوائح خاصة تسمح بالتصرف في الأراضي التابعة لها من مظلة قانون المناقصات والمزايدات، بما يتيح لتلك الجهات سرعة التعامل مع المستثمرين وإنجاز المشروعات.

ثانياً: مشروعات قوانين تم عرضها على مجلس الوزراء ووافق المجلس عليها بالفعل:

م	التشريع	الرقم	السنة	الموضوع
1	قانون			مشروع قانون بإضافة المادة (5 مكرر) لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وبموجبها أصبح لكافة الجهات صاحبة الولاية على أراضي الدولة، بما فيها الجهات التي ليس لها لوائح خاصة، سلطة تقدير أثمان ما تطرحه منها للتصرف بالبيع أو التأجير أو بنظام حق الانتفاع لأغراض الاستثمار وبحيث يكون التقدير محققاً لأغراض التنمية، ويتناسب مع كل مجال من مجالات الاستثمار.
2	قانون	67	2010	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، وذلك بنقل تبعية الوحدة المركزية للمشاركة في القطاع الخاص من وزارة المالية إلى وزارة الاستثمار لسرعة التنسيق بين الوزارات المعنية وتوحيد جهة التعامل مع المستثمرين سواء من حيث الترويج للمشروعات، واتخاذ إجراءات التعاقد.

ملحق (1)

ثالثاً: مشروعات قوانين اقتصادية بالتعاون مع الوزارات المعنية، تم الانتهاء من دراستها، وجاري عرضها على مجلس الوزراء	
1	مشروع قانون بتعديل قانون الثروة المعدنية، بإتاحة التعاقد بالأمر المباشر مع الشركات المتخصصة لإجراء البحث والاستغلال.
2	مشروع قانون بتعديل القانون رقم 119 لسنة 2008 بإصدار قانون البناء الموحد الذي يبيح الصلح في بعض مخالفات البناء، إذا كانت لا تضر بسلامة المبنى أو حياة الأشخاص أو الرقعة الزراعية أو المناطق الأثرية مقابل سداد نسبة من قيمة الأعمال المخالفة.
3	مشروع قانون بتطوير وتنمية إدارة أصول قطاع الأعمال العام، بهدف دعم هذا القطاع، ورفع كفاءة إدارة الأصول.
4	جاري دراسة مزيد من الضمانات بشأن التعاقدات الخاصة بالمستثمرين والجهات التابعة للدولة، حماية للمراكز القانونية المكتسبة.

أهم الأشكال البيانية

شكل رقم (1 - 1)

مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفذة (2013/2012 – 2008/2007)

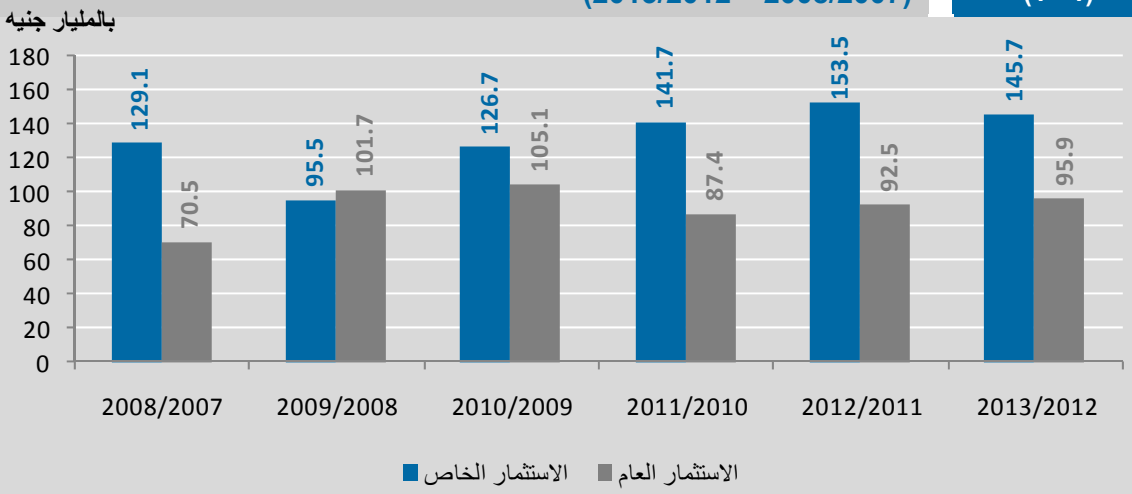

المصدر: وزارة التخطيط

شكل رقم (2 - 1)

الشركات الجديدة التي تم تأسيسها (2013/2012 – 2008/2007)

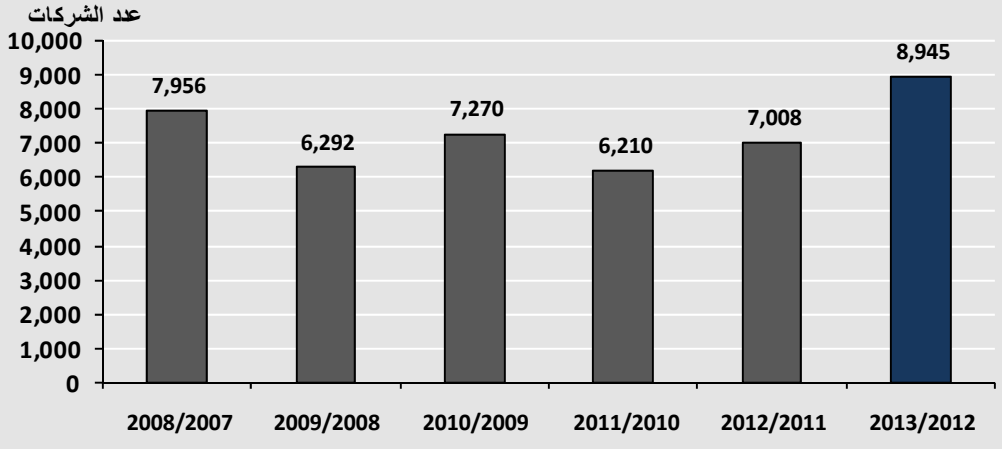

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ملحق (2)

شكل رقم (1 - 3)

التوسعات في الشركات القائمة (2013/2012 – 2005/2004)

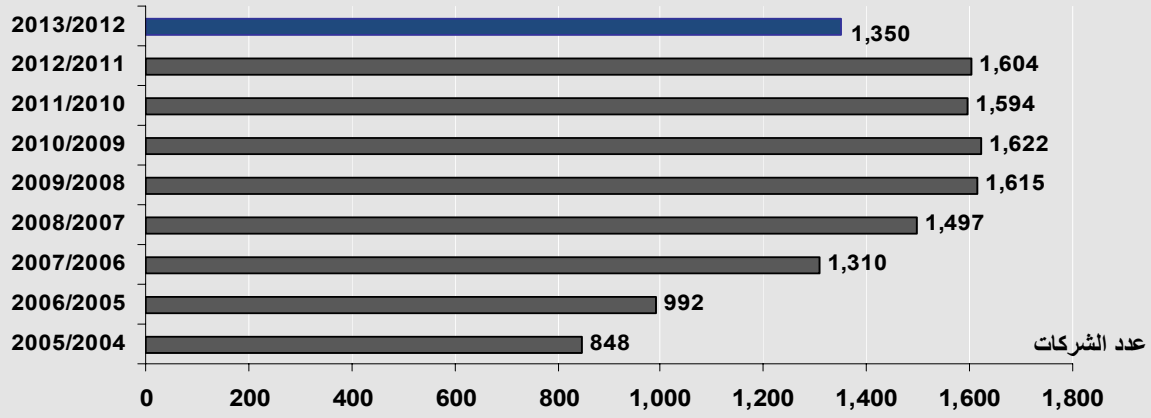

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

شكل رقم (1 - 4)

التوزيع النسبي لرؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها وفقاً للجنسية (2013/2012 – 2008/2007)

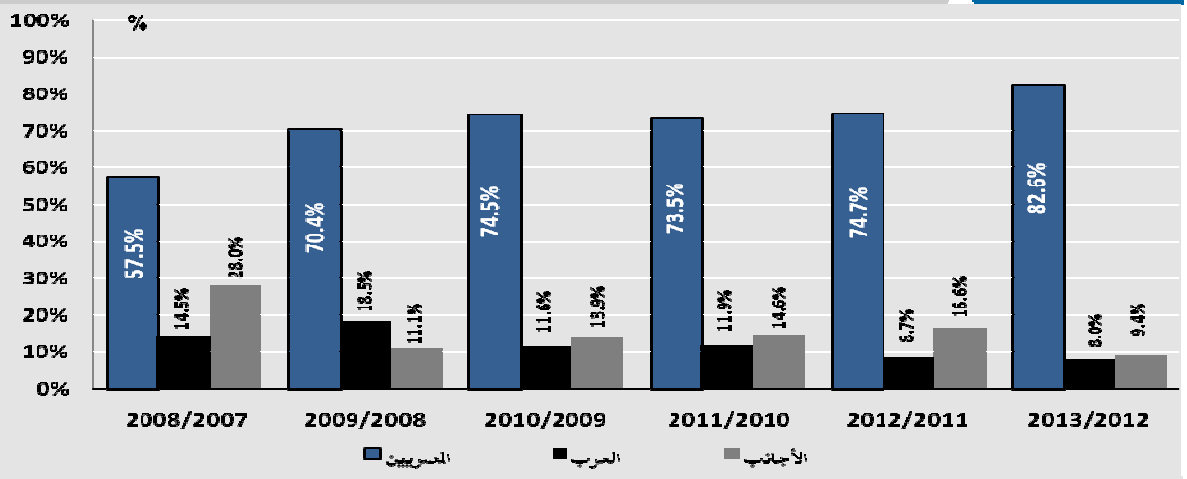

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

ملحق (2)

شكل رقم (1 - 5)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 – 2008/2007)

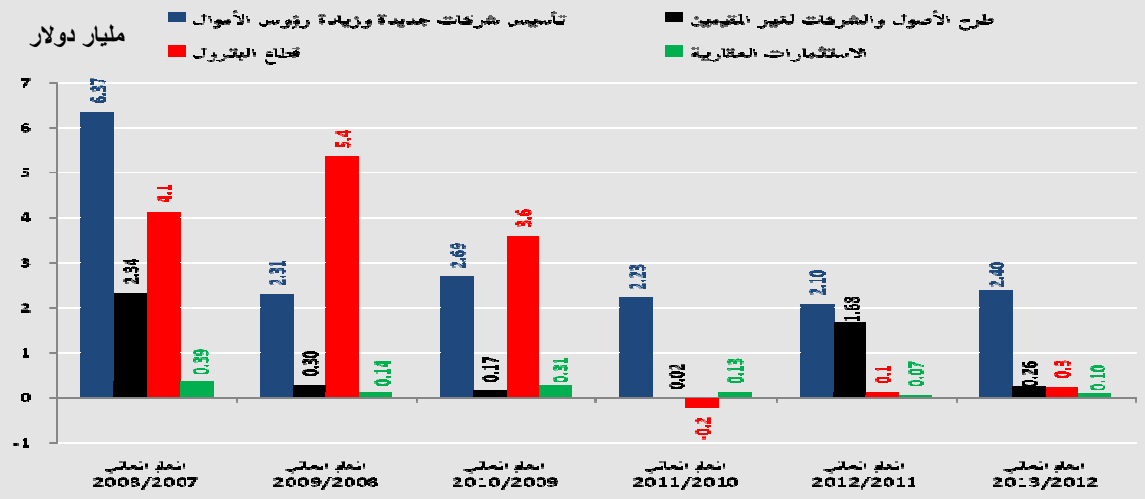

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (1 - 6)

التوزيع القطاعي النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2013/2012 – 2008/2007)

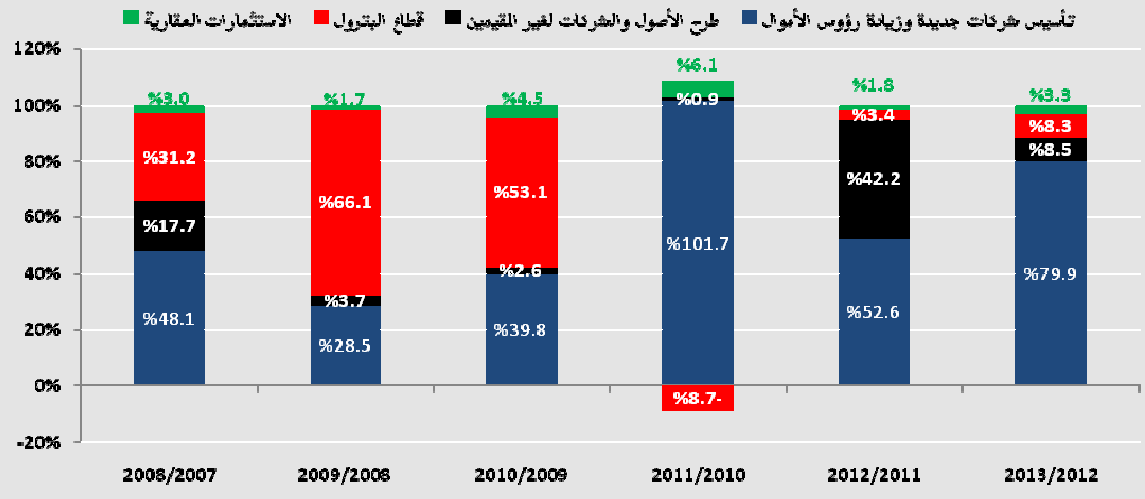

المصدر: البنك المركزي المصري

ملحق (2)

أهم الأشكال البيانية

شكل رقم (2 - 1)

صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (2013/2012 -2008/2007)

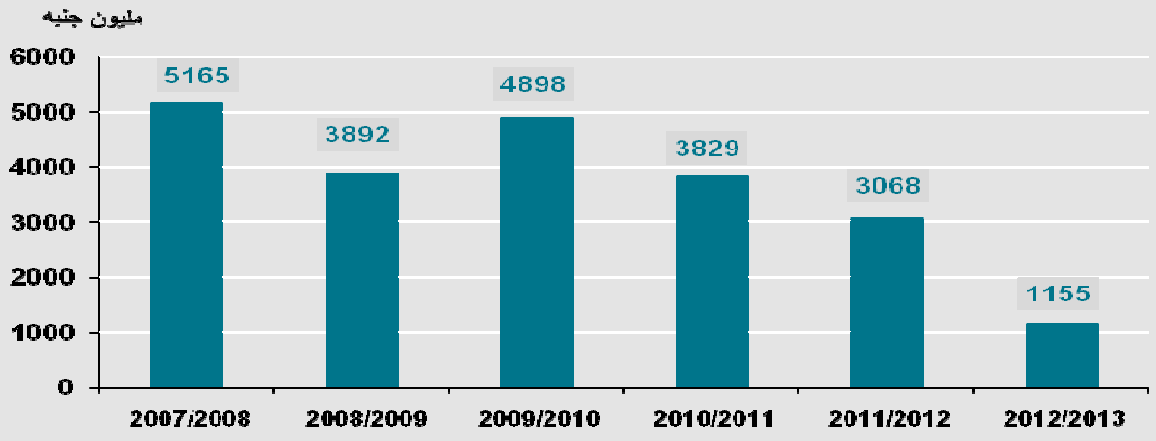

المصدر: وزارة الاستثمار

شكل رقم (2 - 2)

تطور الاستثمارات المُنفذة بالشركات التابعة (2013/2012 -2008/2007)

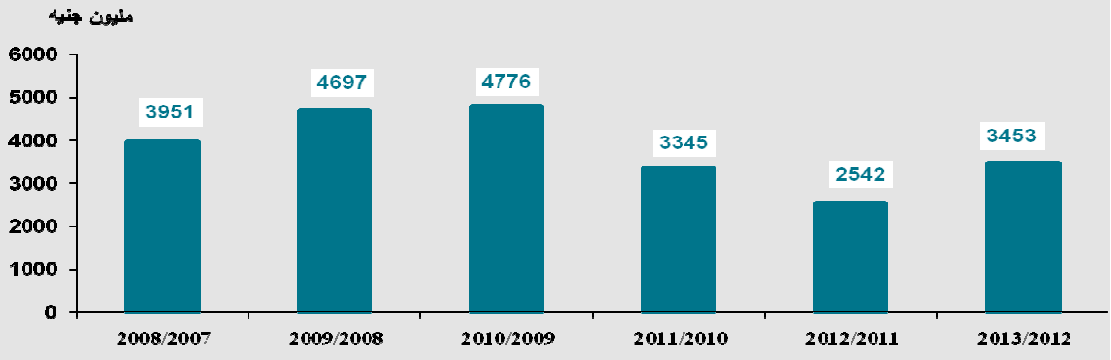

المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام

ملحق (2)

أهم الأشكال البيانية

شكل رقم (3 - 1)

عوائد مؤشرات سوق المال (2013/2012 -2008/2007)

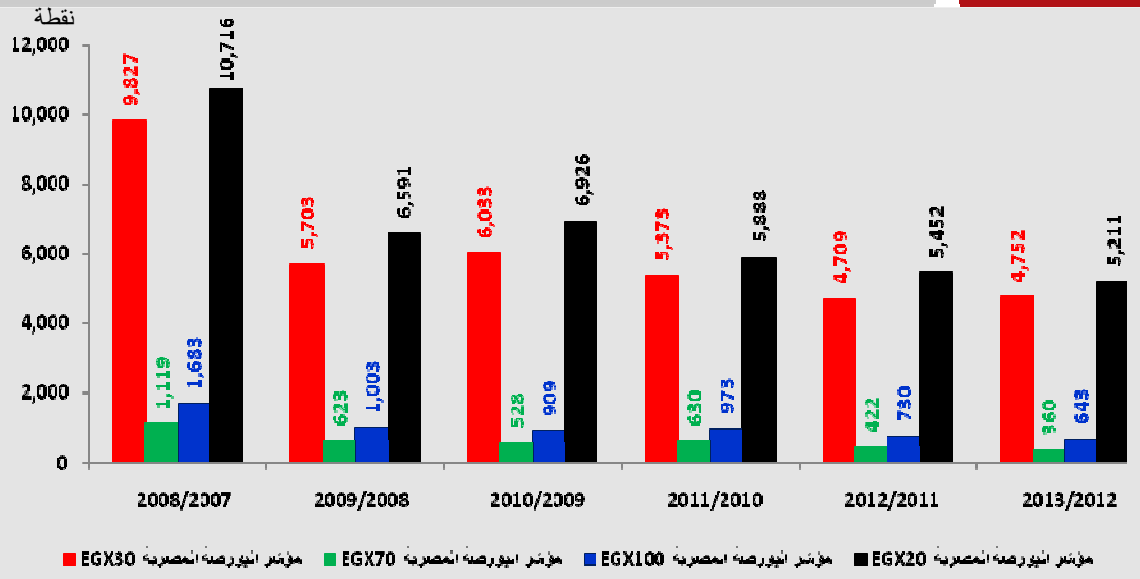

المصدر: البورصة المصرية

شكل رقم (3 - 2)

قيم التداول داخل وخارج المقصورة (2013/2012 -2008/2007)

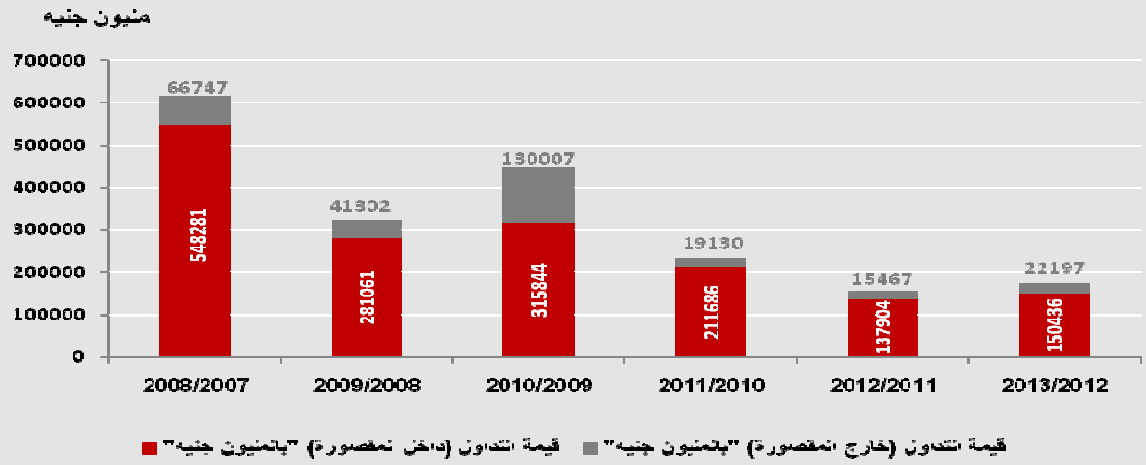

المصدر: البورصة المصرية

شكل رقم (3 - 3)

المؤشرات المالية لشركات التأمين (2013/2012 -2009/2008)

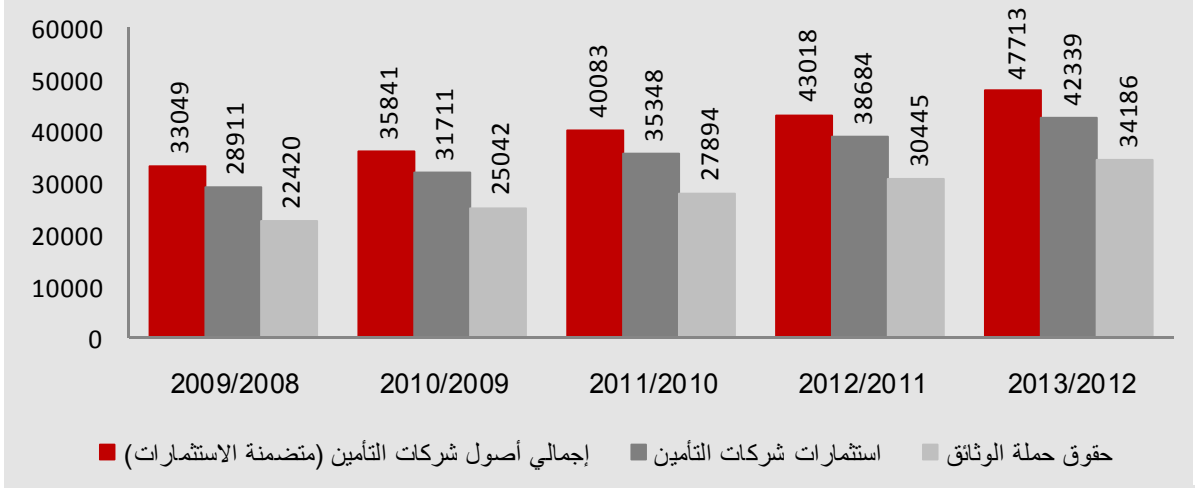

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

شكل رقم (4 - 3)

تطور قيمة قروض التمويل العقاري الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقاري (2013/2012 - 2008/2007)

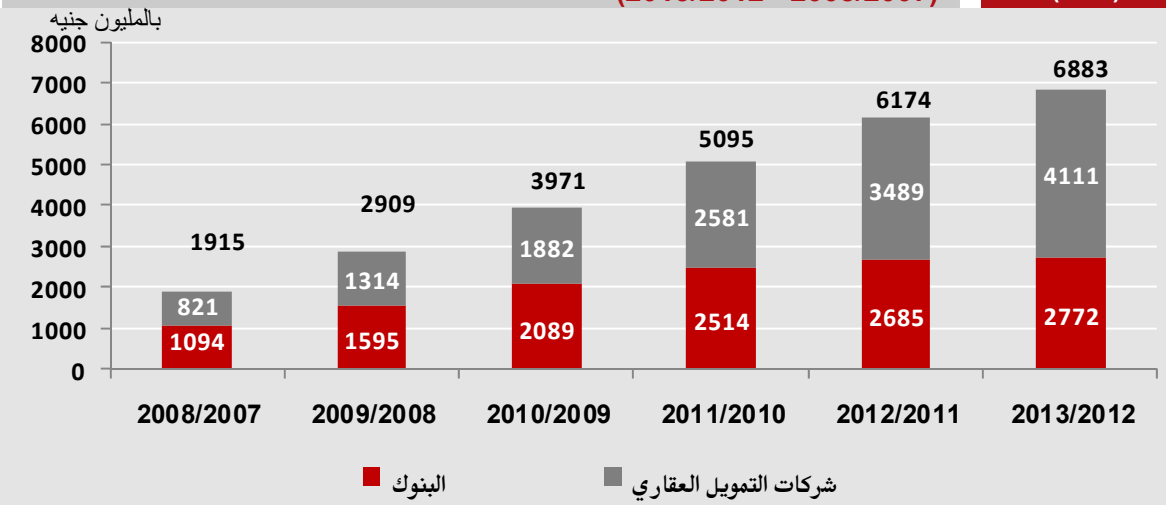

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

www.investment.gov.eg